مصرف المنصور للاستثمار
MANSOUR BANK

راس المال ٢٥٠ مليار دينار عراقي مدفوع بالكامل
Fully Paid Up Capital I.D. 250 Billion

العـدد: ٥١٩/م.ق
No.:

التاريخ: ٢٠٢٢/٣/٢٤
Date:

هيأة الأوراق المالية
الواردة
العدد ٢٧٢٥
التاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٤

إلى/السادة هيئة الاوراق المالية المحترمين

الدفصاح

ع/ التقرير السنوي لعام 2021

تحياتنا ..

نرفق لكم طياً نسخة مصدقة من التقرير السنوي والحسابات الختامية المصدقة لعام 2021 المعدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة الدولية .

... مع التقدير ...

المرفقات /
التقرير السنوي لعام 2021 .
≠ نسخة الكترونية (CD).

د. وليد موريس عبدالنور
المدير المفوض

مصرف المنصور للاستثمار Mansour Bank
شركة مساهمة خاصة

العراق - بغداد - كرادة خارج - ألبو جمعة - محلة ٩٢٥ - شارع ١٨ - بناية ١٤٠
هاتف: ٠٧٩٠١١٠٢٧٠١ - ٠٧٩٠١٩٤٤٠٢١ (٩٦٤ +)
ص.ب: ٣١٦٢ بريد العلوية
E-mail:info@mbi.iq

Iraq-Baghdad-Karrada kharij-District925-St.18-Bldg.140
Tel: (+964) 07901102701 - 07901944021
P.O.Box: 3162 Alwiyah
www.mbi.iq

مصرف المنصور للإستثمار
MANSOUR BANK

التقرير السنوي السادس عشر
مصرف المنصور للإستثمار (ش.م.خ)

2021

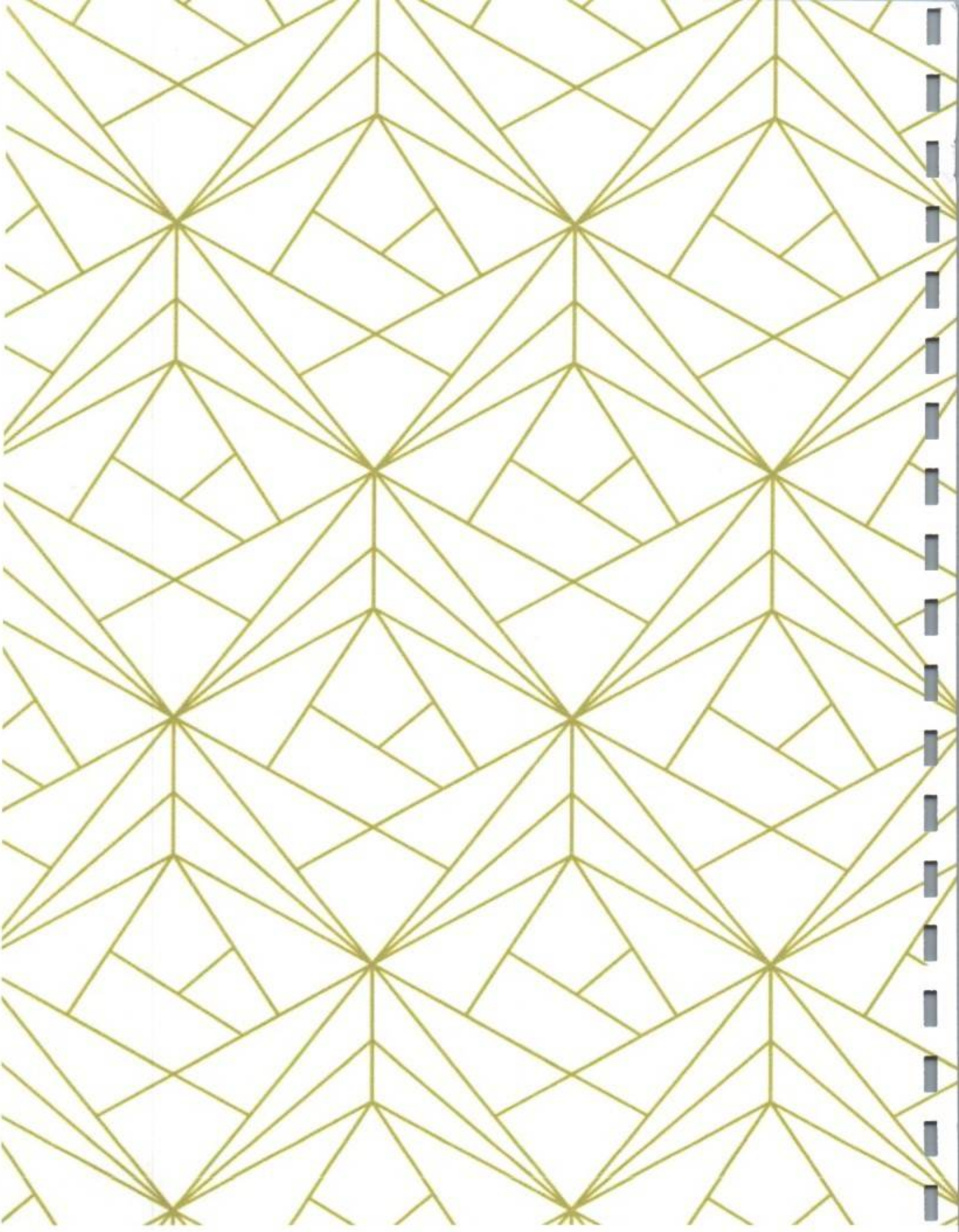

فهرس المحتويات

	رقم الصفحة
دعوة اجتماع الهيئة العامة	1
أعضاء مجلس الإدارة	2
كلمة رئيس مجلس الإدارة	5
تقرير مجلس الإدارة	9
- نبذة عن المصرف	15
- الرؤية والأهداف	20
- المؤشرات المالية الرئيسية	24
- تنمية الموارد البشرية	33
- سياسة إدارة المخاطر	38
- الحوكمة	44
- فروع مصرف المنصور	56
تقرير لجنة المراجعة (التدقيق)	58
البيانات المالية	61

دعوة اجتماع الهيئة العامة

بسم الله الرحمن الرحيم

دعوة إلى السيدات والسادة المساهمين الكرام في مصرف المنصور للاستثمار (ش.م.خ) المحترمين

م / اجتماع الهيئة العامة السنوي

تحية طيبة :

بمناسبة الإنتهاء من إعداد الحسابات الختامية للمصرف للسنة المالية المنتهية في 2021/12/31 والتقرير السنوي السادس عشر عن نشاطه خلال عام 2021 وعملاً بأحكام المادتين (86 و 87 / ثانياً) من قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل ، وتنفيذاً لقرار مجلس ادارة المصرف في اجتماعه المنعقد في 17 شباط 2022 ، يسرنا دعوتكم لحضور اجتماع الهيئة العامة السنوي الذي سيعقد في قاعة ..... ببغداد في الساعة العاشرة من صباح يوم ،
وفي حالة عدم اكتمال النصاب القانوني يؤجل الأجتماع الى يوم في نفس المكان والزمان المعينين ، للنظر في فقرات جدول الأعمال المدرجة ادناه :

1. مناقشة تقرير مجلس الادارة عن نشاط المصرف خلال سنة 2021 والمصادقة عليه .
2. مناقشة تقرير مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 2021/12/31 والمصادقة عليه .
3. مناقشة البيانات المالية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2021/12/31 والمصادقة عليها.
4. إقرار مقسوم الأرباح واحتجاز احتياطي التوسعات .
5. تخصيص نسبة 1% من الأرباح للأغراض الاجتماعية.
6. تعيين مراقبي الحسابات لعام 2022 وتحديد اجورهما وفق تعليمات مجلس المهنة .
7. إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وتحديد مكافآتهم .

نرجو تفضلكم بالحضور اصالة او بإنابة أحد المساهمين عنكم بصكوك الإنابة المتوفرة في المصرف او توكيل الغير بوكالة مصدقة من الكاتب العدل، على أن تودع الإنابات والوكالات لدى هيئة الأوراق المالية قبل ثلاثة أيام على الأقل من الموعد المحدد للاجتماع عملا بأحكام المادة (91)المعدلة من قانون الشركات رقم 21 لعام 1997 المعدل، مع ابراز تأييد المساهمة من مركز الإيداع العراقي بالإضافة الى تأييد مساهمته في حالة الإنابة مع مراعاة ماورد في المادة (91) من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل .

بإمكانكم الحصول على نسخة من كراس مواد الاجتماع من الإدارة العامة للمصرف .

يسرنا أن نرحب بكم اجمل ترحيب ونشكركم مع فائق التقدير .

مهدي محمد جواد الرحيم

رئيس مجلس الادارة

مصرف المنصور للاستثمار Mansour Bank
شركة مساهمة خاصة

أعضاء مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة

السيد مهدي محمد جواد الرحيم:

- المنصب: رئيس مجلس الإدارة.
- المؤهلات العلمية: كلية القانون دبلوم دراسات عليا في القانون جامعة القاهرة.
- الخبرة: خبير في القانون الدولي، المصارف، وإدارة الشركات.

السيد يوسف محمود النعمة

- المنصب: نائب رئيس مجلس الإدارة –ممثل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق)
- المؤهلات العلمية: بكالوريس إدارة طيران- ماجستير إدارة أعمال
- الخبرة: المدير العام التنفيذي- رئيس قطاع الأعمال للمجموعة "بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق)"

الدكتور وليد عبد النور:

- المنصب: عضو مجلس الإدارة – المدير المفوض.
- المؤهلات العلمية: دكتوراه في إدارة الأعمال
- الخبرة:٣٦ سنة خبرة مصرفية في مجال المصارف والخدمات المالية.

السيد أحمد نزهت الطيب:

- المنصب: عضو مجلس الإدارة.
- المؤهلات العلمية: بكالوريوس في الاقتصاد.
- الخبرة: إدارة محافظ استثمارية ومالية.

الدكتور زيد عبد الستار البغدادي:

- المنصب: عضو مجلس الإدارة.
- المؤهلات العلمية: دكتوراه في علوم حاسبات تقنية المعلومات.
- الخبرة: رجل أعمال.

السيد عادل علي المالكي:

- المنصب: عضو مجلس الإدارة.
- المؤهلات العلمية: دبلوم حاسب آلي – كلية قطر التقنية.
- الخبرة: مدير عام دائرة الخدمات المصرفية للأفراد للمجموعة "بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق)" .

السيد خالد أحمد خليفة السادة:

- المنصب: عضو مجلس الإدارة.
- المؤهلات العلمية: دبلوم عالي في العلوم المصرفية.
- الخبرة: مدير عام دائرة خدمات الشركات والمؤسسات المصرفية للمجموعة "بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق)" .

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السيدات والسادة المحترمين..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

يسرني أن أرحب بكم نيابةً عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة، وأود أن أعرض على حضراتكم التقرير السنوي السادس عشر لعام 2021 والذي يشمل مختلف الأنشطة المصرفية الائتمانية والاستثمارية التي مارسها المصرف خلال العام المذكور.

لقد كان العام 2021 بداية للنهوض من الأزمة العالمية التي أحدثتها جائحة كورونا نهاية عام 2019 وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي وحركة التجارة رغم أن هذه الأزمة لم تنتهي بعد وإنما بدأ العالم يتعايش معها ويرفع القيود بشكلٍ تدريجي خصوصاً بعد توسع عمليات التلقيح ضد هذا الوباء.

وفي الإطار المحلي فإن العراق لم يكن بعيداً عن هذه الأزمة وتأثيراتها على مختلف قطاعاته الاقتصادية وتم اتخاذ عدد من الإجراءات لمواجهة ذلك وفي مقدمتها معالجة العجز المالي في الموازنة العامة للدولة لعام 2021 من خلال تقليل الإنفاق وتحديده ورفع سعر صرف العملة الأجنبية لتحقيق وفرة مالية لسد العجز ورفع الاحتياطي النقدي للبنك المركزي العراقي.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

إن النتائج التي تحققت في ظل تلك الظروف جاءت نتيجة المثابرة والعمل المتواصل والسليم ورغبة الزبائن بالتعامل مع المصرف لما لاقوه من حسن التعامل والخدمات التفضيلية وثقتهم العالية بالمصرف، مؤكدين استمرار إدارته والعاملين فيه بتقديم أفضل الخدمات المصرفية بأحدث الطرق التكنولوجية العالمية.

حضرات السيدات والسادة المساهمين الكرام:

يطمح المصرف في عامي 2022 و2023 الى تعزيز الجهود المبذولة في تطوير وتنمية الخدمات المصرفية المقدمة لزبائنه فهو يعمل على تطوير عدد من أبنية فروعه في بغداد - المنصور وفي أربيل والسليمانية سواء كانت مملوكة أو مؤجرة ، وتطوير أنظمته المصرفية الالكترونية التي تساهم في تحقيق السرعة والدقة في العمل مثل أنظمة الاعتمادات المستندية والإنترنت البنكي والأرشفة الإلكترونية وغيرها والارتقاء بالأجهزة الالكترونية المستخدمة في العمل لتواكب الحداثة والتطور العالمي ، كما يتطلع الى توسيع قاعدة زبائنه وتنويعها من خلال تطوير الخدمات المصرفية والتوسع في مشروع توطين الرواتب والبطاقات الائتمانية وخدمات الصراف الآلي .. الخ وانعكاسات ذلك على الجانب الائتماني باتجاه زيادة المحفظة الائتمانية بمختلف أشكالها، كما يطمح المصرف الى الاستمرار بجهوده المبذولة في تخفيض نسبة التعثر الائتماني بعد أن نجح في تحقيق تقدم واضح فيها خلال العامين الماضيين، كما يهدف الى تحقيق زيادة جيدة في الأرباح الصافية ورفع نسبة الكفاءة التشغيلية من خلال خفض نسبة المصاريف الى الإيرادات.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

نشكر جميع الجهات الداعمة والساندة للمصرف وفي مقدمتها البنك المركزي العراقي ودائرة تسجيل الشركات وهيئة الأوراق المالية وسوق العراق للأوراق المالية، كما نشكر أيضاً زبائن المصرف لتفضيلهم التعامل مع المصرف واختيارهم التعامل معه مؤكدين لهم الاستمرار بذات النهج لضمان استثماراتهم وودائعهم وتغطية متطلباتهم المصرفية.

وأخيراً لابد من تقديم الشكر والثناء لجميع العاملين في المصرف لاسيما من كانت لهم الجهود المتميزة في تحقيق النتائج التي تضمنها تقريرنا السنوي هذا متمنين للجميع دوام التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مهدي محمد جواد الرحيم

رئيس مجلس الإدارة

مصرف المنصور للاستثمار
Mansour Bank
شركة مساهمة خاصة

تقرير مجلس الإدارة

الإدارة التنفيذية

الاسم	الشهادة	الخبرة	المسمى الوظيفي
السيد وليد موريس عبد النور	دكتوراه بإدارة الأعمال	36 سنة خبرة في المجال المصرفي	المدير المفوض
السيد علي سلمان سعيد	بكالوريوس إدارة وإقتصاد- محاسبة	23 سنة خبرة في المجال المصرفي	معاون المدير المفوض
السيد معاز خيري الأسدي	ماجستير في إدارة الأعمال	13سنة خبرة في المجال المصرفي	مدير الإدارة المالية
السيد تموز هاني الراهب	دكتوراه في إدارة المخاطر	12 سنة خبرة في المجال المصرفي	مدير دائرة ادارة المخاطر
السيد جاد جوزف غطاس	ماجستير علوم مالية ومصرفية	19 سنة خبرة في المجال المصرفي	مدير دائرة الخدمات المصرفية للشركات
السيد رامي نقولا موسى	إجازة في الهندسة الميكانيكية	25 سنة خبرة في مجال الشؤون الإدارية	مدير القسم الإداري والخدماتي
السيد روجيه يوسف عبود	ماجستير ادارة اعمال والعلوم التجارية	23 سنة خبرة في المجال المصرفي	مدير دائرة الخدمات المصرفية للتجزئة
السيد زيد رشيد عبدالحميد	بكالوريوس علوم حاسبات	16 سنة خبرة في المجال المصرفي	مدير قسم تقنية المعلومات
السيد فراس محمد علي	بكالوريوس علوم محاسبة	9 سنوات خبرة في المجال المصرفي	مدير قسم التدقيق الداخلي
السيد سعد مهند يحيى	بكالوريوس قانون	16 سنة خبرة في المجال المصرفي	مراقب الامتثال
السيدة زهراء رسمي احمد	بكالوريوس علوم هندسة برامجيات	14 سنة خبرة في المجال المصرفي	مدير قسم الابلاغ عن غسل الاموال و تمويل الارهاب

اللجان الداخلية

يعتمد المدير المفوض على عدد من اللجان الداخلية المتخصصة لمساعدته في القيام بمهامه، وهذه اللجان هي:

- لجنة المشتريات.
- لجنة الموارد البشرية
- اللجنة الإدارية
- لجنة إدارة المخاطر
- اللجنة الائتمانية
- لجنة تقنية المعلومات
- لجنة الموجودات والمطلوبات
- لجنة استمرارية العمل

لمحة عن المصرف

نبذة عن المصرف

تأسس المصرف كشركة مساهمة خاصة برأسمال مدفوع بالكامل قدره (٥٥) مليار دينار بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش / ٢٧٥٢٠ في ٢٠٠٥/٩/١٣ الصادرة عن وزارة التجارة / دائرة تسجيل الشركات، بموجب قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل، تحت اسم (شركة مصرف المنصور للاستثمار - شركة مساهمة خاصة) وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي / المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، بكتابه ذي العدد ٣٦٨/٣/٩ في ٢٠٠٦/٢/٢٠ على منح المصرف إجازة ممارسة الصيرفة استناداً لقانون المصارف النافذ.

وصف أنشطة المصرف:

القيام بكافة العمليات المصرفية بموجب قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 وقانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل، وأية شروط مرفقة بتراخيصها أو تصاريحها الخاصة بممارسة الأعمال المصرفية الصادرة عن البنك المركزي العراقي، وبخاصة قبول الودائع وتوظيفها، والقيام بجميع العمليات المالية والمصرفية وفق القوانين والأنظمة النافذة وأحكام النظام الأساسي، ومن هذه الأعمال:

- قبول الودائع بالدينار العراقي والعملة الأجنبية لأجال مختلفة.
- خصم الأوراق التجارية وسندات الأمر، وبصورة عامة خصم جميع وثائق التسليف والسندات.
- تمويل العمليات التجارية ومنح القروض والسلف بجميع أنواعها بالعملة العراقية والأجنبية مقابل ضمانات عينية أو شخصية وغيرها من الضمانات التي يحددها البنك المركزي العراقي.
- فتح حسابات جارية وحسابات توفير بالعملة العراقية والأجنبية.
- تقديم خدمات الدفع والتحصيل.
- إصدار أدوات الدفع بما في ذلك السحوبات المصرفية، وبطاقات الدفع والائتمان وفق التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي.
- شراء جميع وسائل الدفع المحررة بالعملات الأجنبية وبيعها والتعامل بها في أسواق الصـــرف الأنية والأجلة وفقاً لأنظمة القطع النافذة.
- الاستدانة لأجال مختلفة وقبول الكفالات بأنواعها.
- شراء وبيع أسهم وسندات الشركات المساهمة المطروحة أسهمها على الاكتتاب العام، وكـــذلك الأوراق المالية الأخرى المسموح بتداولها في جمهورية العراق وفق الضوابط والنســـــب التي يحددها البنك المركزي العراقي.
- الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والحوالات الداخلية والخارجية.

وبشكل عام قيام المصرف لمصلحته أو لمصلحة الغير أو بالاشتراك معه في جمهورية العراق أو في الخارج بجميع الخدمات المالية والمصرفية وعمليات الخصم والتسليف وإصدار الكفالات، وذلك وفقاً لأحكام أنظمة القطع وضمن الحدود التي تحددها القوانين والأنظمة النافذة.

الانجازات الخاصة بوحدة الخدمات الرقمية (E-Channels) لسنة 2021

1- خدمة الانترنت البنكي e-MBI على المستوى الأول والتي تتضمن :

- الاطلاع على الحسابات والارصدة وإداراتهما
- التحويلات المصرفية والتي تتضمن (التحويل بين حسابات الزبون لحساب زبائن اخرين داخل مصرف المنصور)
- طلب دفاتر الصكوك ومتابعتها والغائها
- ايقاف البطاقات في حالات الفقدان او الضياع او السرقة
- طباعة كشف حساب الكتروني
- معرفة عناوين الفروع
- مراسلات بين الزبون ومقدم الخدمات الرقمية

علماً بأنه سيتم إطلاق خدمة الإنترنت البنكي على المستوى الثاني خلال عام 2022 والتي تتضمن:

- ادارة الحسابات بالشكل الملائم من خلال عملية الرقابة الثنائية
- التحويلات المصرفية وادارة النقد وامكانية اصدار الحوالات المحلية والخارجية
- تنفيذ التحويلات الالكترونية على شكل دفعات للرواتب
- تنفيذ اوامر الدفع
- الانطلاق الحي للخدمة
- مع الاستمرار بتقديم خدمات المستوى الأول المبينة أعلاه

2- الموقع الالكتروني website

- تعديل المحتوى الخاص بالموقع لغوياً
- تجربة اولية للموقع وللخانات الالكترونية الخاصة به
- التجربة النهائية والدخول الحي للخدمة

3- مركز خدمة العملاء Call center على المستوى الاول

- تخطيط الشجرة الخاصة بالمجيب الالي (IVR) باللغة العربية والكردية والإنكليزية
- تسجيل واختيار الاصوات الملائمة للـ (IVR)
- ربط الخطوط ببدالة المصرف وفحصها بكافة اللغات
- الانطلاق الحي بالخدمة

علماً بأنه سيتم إطلاق المستوى الثاني لمركز خدمة العملاء Call center خلال العام 2022 ليتضمن:

المكالمات الواردة:

- الرد على استفسارات العملاء
- الرد على شكاوى العملاء

المكالمات الصادرة:

- مكالمات ترحيب عند فتح الحساب وإصدار البطاقات تقديم مختلف الخدمات.....
- ترويج وبيع المنتجات المصرفية للعملاء الحاليين والمحتملين
- تحديث بيانات العملاء

الرؤية والأهداف

الرؤية:

على المستوي المحلي، يهدف مصرف المنصور للاستثمار إلى الحفاظ على النمو المستقر والمنتظم وتنفيذ الاستراتيجيات اللازمة لتعزيز وتقوية الموقع المتميز والرائد للمصرف وليكون الأول في جمهورية العراق بحلول عام ٢٠٢٥ مما يعزز وجوده إقليمياً.

الأهداف:

١- أن نكون الخيار الأول للعملاء والعاملين والمستثمرين والشركاء في جمهورية العراق.

٢- أن نتمتع بسمعة ممتازة وعلامة تجارية موثوق بها.

٣- تحقيق نمو مستدام للأرباح.

٤- تعزيز العائد للمساهمين.

٥- التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة كونها إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد العراقي والهدف الرئيسي لمصرف المنصور.

٦- الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية لشركتنا كلاعب رئيسي في المجتمع العراقي.

٧- الالتزام بتنفيذ جميع التعاميم المتعلقة بالحوكمة، والصادرة عن البنك المركزي العراقي والمعايير الدولية.

الأهداف الاستراتيجية للمصرف:

مصرف المنصور للاستثمار هو أحد البنوك الرائدة في جمهورية العراق، وعلى مر السنوات الماضية كان للمصرف دور مميز في السوق العراقية، حيث أطلق أفكاراً وخدمات مبتكرة في الصناعة المصرفية، واليوم يقدم مصرف المنصور جميع الخدمات المصرفية المتعارف عليها للأفراد والشركات.

نعتز بثقافتنا المصرفية الخاصة وهي نتاج الدمج بين الثقافة المحلية والدولية المبنية على الشفافية والمساءلة والتميز في الخدمة، واضعين نصب أعيننا هدفنا الرئيسي وهو العمل على أن يكون مصرف المنصور مصرفاً رائداً في العراق والخيار الأول لعملائه من خلال تقديم خدمات مصرفية بسيطة وسهلة وآمنة.

يعتبر العراق من الأسواق الكبيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويتميز باقتصاد كبير ومتنامي، حيث من المتوقع أن يعود نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل إيجابي، وذلك بفضل التحسن الملحوظ في أسعار النفط وزيادة الاستثمارات العامة والخاصة.

ولايزال للقطاع المصرفي الهيمنة الأكبر في القطاع المالي، ومن هنا تشكلت استراتيجيتنا التي تتضمن محورين رئيسيتين:

1. محور التحول (2020- 2022) وتشمل ما يلي:
   - تطوير خارطة طريق بخطوات واضحة ومدروسة للمبادرات.
   - إعداد شامل للنموذج المعدل لمخاطر التشغيل.
   - إحداث تغييرات واضحة تتضمن المواثيق وسياسات الموارد والإجراءات، بالإضافة إلى التدريب المستمر للموظفين.. إلخ.
   - تعزيز ثقافة "عقلية النمو" بين فريقنا.
   - تطبيق نظام التقييم، عبر جمع النقاط لكل موظفي المصرف بأهداف نوعية وكمية، واضحة ومحددة مسبقاً.
   - إعادة تنشيط إطار العمل الدفاعي ثلاثي الخطوط والتأكد من وعي الموظفين.

2. محور النمو: العمل على تسريع نمو مصرف المنصور كلاعب رئيسي في القطاع المصرفي العراقي الخاص (2021-2023) من خلال:

- تطبيق ثقافة المبيعات والأداء المتميز والمكافآت، والتركيز عليها وإلزامها.
- الاستثمار في فريقنا، عبر تعزيز مهاراته ووضع مسار وظيفي واضح.
- تعزيز وتقوية سياسة المخاطر في البنك بما يخدم السوق العراقي، وفي نفس الوقت يحقق أهدافنا.
- الاستفادة من منتجات الأدوات المالية
- تطوير منتجاتنا وفقاً لاحتياجات السوق.
- تحقيق نمو قوي في الإيرادات وفعالية في الكفاءة.

نثق بالتغيير الذي ستحدثه خطة عملنا الجريئة والطموحة والتي تهدف إلى نقل العمل المصرفي إلى مستوى أعلى ومعايير جديدة، كما نثق بأن إيماننا بها هو أهم مفتاح لنجاحها، ونؤكد على التزامنا بالاستثمارات المستمرة لعملائنا، بهدف ابتكار المزيد وتبسيط منتجاتنا المالية لتناسب احتياجات السوق العراقية كما ونركز على تحقيق أقصى قدرمن قيمة المساهمين والأصول من خلال بناء علاقة طويلة الأمد مع عملائنا وموظفينا والمجتمع الأوسع.

المؤشرات المالية الرئيسية

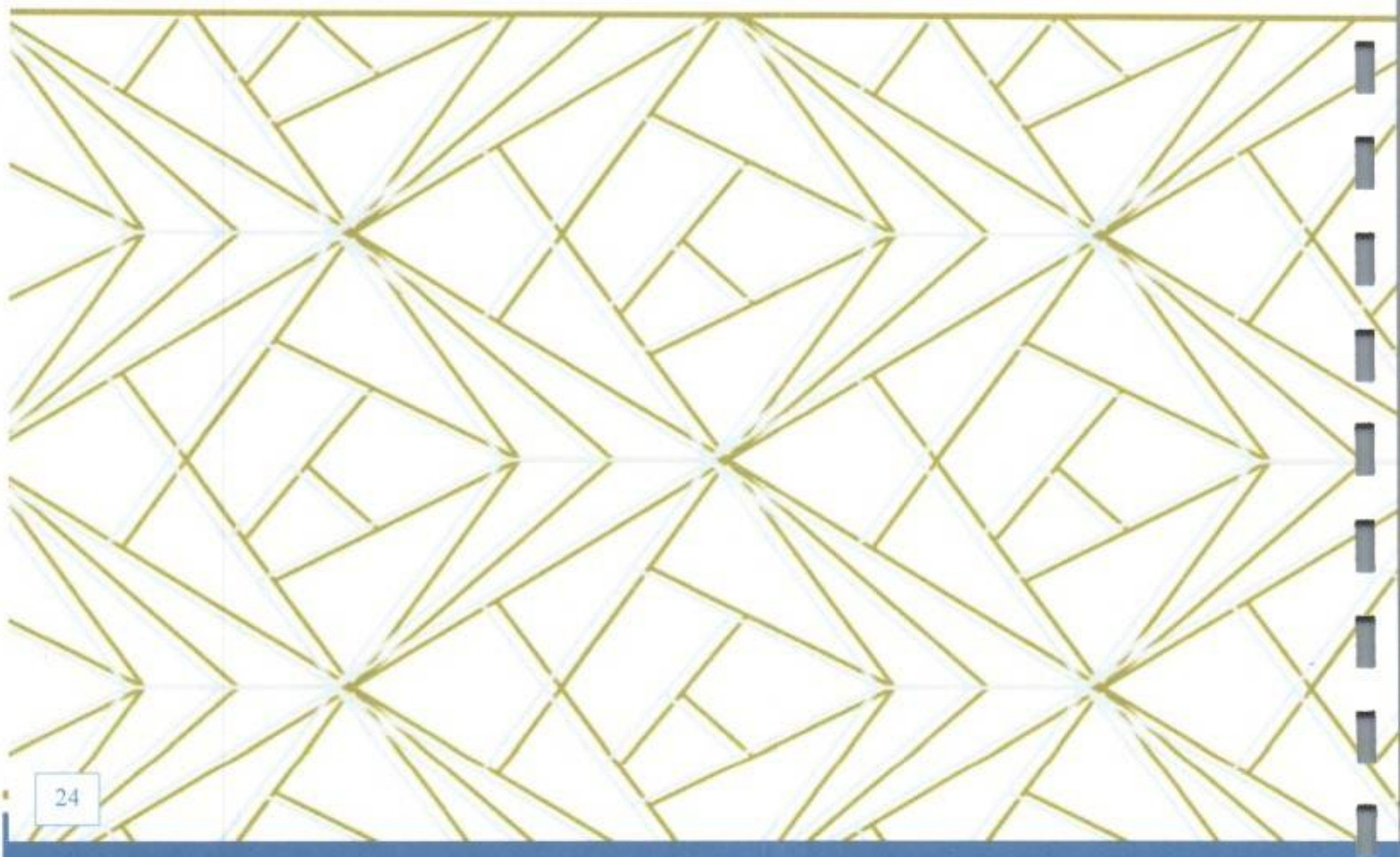

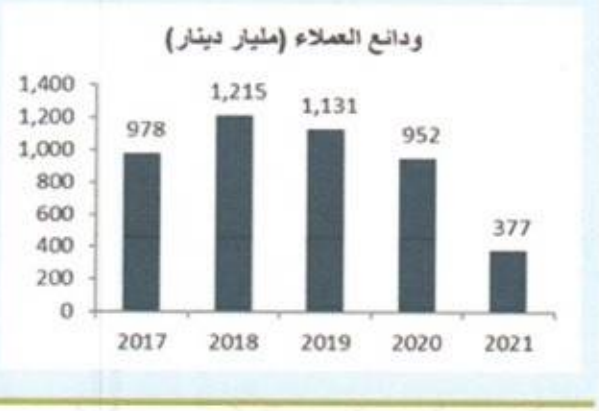
ودائع العملاء (مليار دينار)
1,400
1,200
1,000
800
600
400
200
0
978
1,215
1,131
952
377
2017
2018
2019
2020
2021

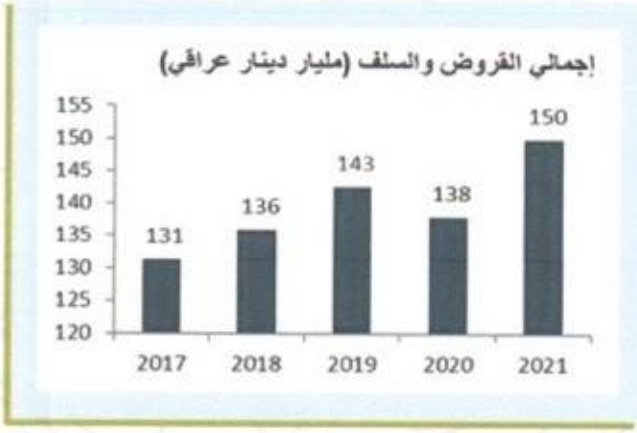
إجمالي القروض والسلف (مليار دينار عراقي)
155
150
145
140
135
130
125
120
131
136
143
138
150
2017
2018
2019
2020
2021

مجموع حقوق الملكية (مليار دينار)
300
295
290
285
280
275
270
290
297
280
287
280
2017
2018
2019
2020
2021

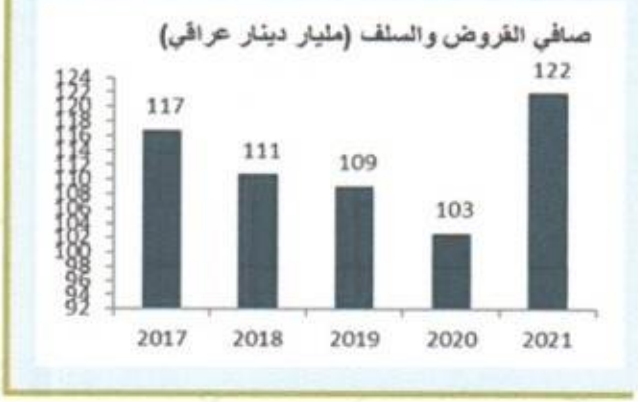
صافي القروض والسلف (مليار دينار عراقي)
117
111
109
103
122
2017
2018
2019
2020
2021

صافي الأرباح (مليار دينار)
25
20
15
10
5
-
15
21
8
7
8
2017
2018
2019
2020
2021

إجمالي الموجودات (مليار دينار)
2,000
1,500
1,000
500
0
1,316
1,550
1,461
1,279
698
2017
2018
2019
2020
2021

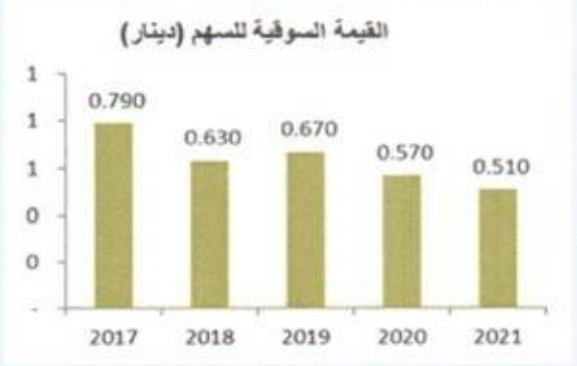
القيمة السوقية للسهم (دينار)
1
1
1
0
0
-
0.790
0.630
0.670
0.570
0.510
2017
2018
2019
2020
2021

تحليل المركز المالي

- ارتفعت الموجودات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق مبلغ 60 مليار دينار عن بداية العام بنسبة 320% لتصل الى 78 مليار دينار كما في نهاية العام 2021
- ارتفع صافي محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة 19% عن بداية العام ، كما ويعتبر هذا الصافي مرتفعاً أيضاً عن السنوات الأربعة الماضية ، حيث بلغت 122 مليار دينار كما في نهاية عام 2021.
- بلغت أرصدة ودائع العملاء في نهاية عام 2021 مبلغ 377 مليار دينار بانخفاض يبلغ 575 مليار دينار عن نهاية العام 2020 نتيجة سياسة المصرف بتخفيض التركزات الكبيرة في الودائع ، علماً بأن هناك زيادة جيدة في الودائع الأخرى لم تبدوا واضحة نتيجة تخفيض تلك التركزات ، كما أدى ذلك الى انخفاض موجودات المصرف بنسبة 45% عما كانت عليه عام 2020، وهذا المؤشر على الرغم من تخفيضه حجم الميزانية الا أنه قد ساعد أيضا وبشكل ايجابي على انخفاض التركزات وانخفاض المخاطر قصيرة الأجل ، وهذا يدل على مدى حجم السيولة الكبيرة الموجودة لدى المصرف، حيث مازالت نسبة السيولة لدى المصرف على الرغم من ذلك الاعلى بين المصارف لتبقى على 105%، وهذا يدل على متانة وقوة ورصانة المصرف وقدرته على التكيف مع جميع الحالات.
- نظراً لقيام المصرف بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 6% من رأس المال المدفوع للمساهمين (أي بمبلغ 15 مليار دينار) فقد انخفضت حقوق الملكية بمقدار 6.5 مليار دينار وبنسبة 2% لتصل إلى 280 مليار دينار كما في نهاية عام 2021.
- بلغت نسبة كفاية رأسمال 111% في نهاية عام 2021 متجاوزة الحد الأدنى الذي تتطلبه معايير لجنة بازل 3 والبنك المركزي العراقي والبالغة 12%.

- استمر مصرف المنصور للإستثمار بتكثيف الجهود لتحصيل أكبر قدر ممكن من أموال المصرف المتعثرة، حيث انخفضت نسبة إجمالي الديون المتعثرة من 44% نهاية العام 2020 إلى 32% نهاية العام 2021، كما وانخفض صافي الديون المتعثرة من 25% نهاية العام 2020 إلى 16% نهاية العام 2021 .
- بلغ سعر السهم 0.510 ديناراً كما في نهاية عام 2021 مقابل 0.570 ديناراً في نهاية عام 2020.

تحليل نتائج الأعمال

- بلغ صافي أرباح مصرف المنصور للإستثمار بعد الضريبة والمخصصات لعام 2021 ما مجموعه 8.1 مليار دينار وبارتفاع قدره 15.9% عن العام 2020.

وفيما يلي تفاصيل النتائج التشغيلية التي حققها المصرف خلال عام 2021:

- بلغ إجمالي الدخل التشغيلي المحقق 17.3 مليار دينار خلال عام 2021 مرتفعاً بنسبة 9% عن عام 2020 والتي تعكس تحسن ملحوظ في أنشطة المصرف الأساسية.
- بلغ صافي الدخل من العمولات 5.1 مليار دينار خلال العام 2021 مرتفعاً بنسبة 98% عن عام 2020، وفيما يلي تفاصيل الدخل من العمولات:
- ارتفعت العمولات من التسهيلات المباشرة في العام 2021 بنسبة 323% عن العام 2020، لتصل إلى 241 مليون دينار، وجاء هذا الارتفاع نتيجة التوسع في محفظة التسهيلات المباشرة وفتح ملفات جديدة للزبائن.
- ارتفعت العمولات من التسهيلات غير المباشرة في العام 2021 بنسبة 44% عن العام 2020، لتصل إلى 1.9 مليار دينار، وجاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع محفظة التسهيلات غير المباشرة.

- ارتفعت العمولات من الخدمات المصرفية في العام 2021 بنسبة 130% عن العام 2020، لتصل إلى 3.2 مليار دينار، وجاء هذا الارتفاع نتيجة التوسع في الخدمات المقدمة من المصرف.
- بلغ مؤشر الكفاءة (إجمالي المصاريف / إجمالي الدخل التشغيلي) 60%

- ارتفعت العمولات من الخدمات المصرفية في العام 2021 بنسبة 130% عن العام 2020، لتصل إلى 3.2 مليار دينار، وجاء هذا الارتفاع نتيجة التوسع في الخدمات المقدمة من المصرف.
- بلغ مؤشر الكفاءة (إجمالي المصاريف / إجمالي الدخل التشغيلي) 60%

أداء سهم المصرف في سوق العراق للأوراق المالية

- بحوالي 197 يوم تداول وبسعر إغلاق يبلغ 0.510 دينار عراقي أغلق سهم مصرف المنصور تداولاته في سوق العراق للأوراق المالية.
- حيث بلغ عدد الأسهم المتداولة 6,575,076,870 سهم خلال العام 2021، وبقيمة تداولات جيدة حيث بلغت 3,916,379,940 دينار عراقي موزعة على 2,903 صفقة.

إفصاحات أخرى عن عام 2021:

- لا يوجد اعتماد على موردين محليين أو عملاء رئيسيين محلياً أو خارجياً يشكلون 10% فأكثر من إجمالي المشتريات أو الإيرادات.
- لا توجد أية حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها المصرف أو أي من منتجاته بموجب القانون والأنظمة أو غيرها كما لا توجد اختراعات أو حقوق امتياز حصل عليها المصرف.
- لا توجد أية قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل المصرف أو منتجاته أو قدرته التنافسية.
- بلغت التبرعات خلال عام 2021 مبلغ 222 مليون دينار كما هي موضحة أدناه:

مبادرة النشاطات المجتمعية – البنك المركزي العراقي	ديناراً 72,000,000
تبرع ضمن مبادرة البنك المركزي لبناء دار للعجزة	ديناراً 150,000,000

- لا توجد أية شركات تابعة للمصرف.
- لم يشهد العام 2021 أي عمليات ذات طبيعة غير متكررة لها تأثير ملموس على بيانات المصرف.
- يلتزم المصرف بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير الدولية التي لها علاقة بأعماله، خصوصاً تُطبق معايير الجودة على المصرف.

العقود الهامة التي أبرمها المصرف خلال السنة:

عنوان العقد	اسم الشركة	قيمة العقد	ملاحظات
عقد نقل الأموال بين فروع المصرف والادارة والبنك المركزي	شركة جنة العراق للخدمات الأمنية والحراسات الخاصة	نسبة من المبالغ المنقولة	-
عقد تقديم خدمة الانترنيت لفرع اربيل من اقليم كردستان - المزود الثاني	شركة دلتا للاتصالات	3,120	المبلغ بالدولار الأمريكي
عقد تقديم خدمة الانترنيت لفرع السليمانية من اقليم كردستان - المزود الثاني	شركة e-Tech لخدمات الاتصالات والانترنيت	1,200,000	المبلغ بالدينار العراقي
عقد تقديم خدمة الانترنيت العالمية والمحلية للادارة والفروع - المزود الأول	شركة الأول تيليكوم لخدمات الانترنيت والاتصالات	42,960	المبلغ بالدولار الأمريكي
تقديم خدمات الحراسة والحماية الأمنية لفرع السليمانية	شركة كينك فورس للخدمات الأمنية	28,800,000	المبلغ بالدينار العراقي
تقديم خدمات الحراسة والحماية الأمنية لفرع أربيل	شركة ستيير للخدمات الأمنية والحراسات الخاصة	31,680,000	المبلغ بالدينار العراقي
تقديم خدمات الحراسة والحماية الأمنية لفرع البصرة	شركة الأعضاد للخدمات الأمنية والحراسات الخاصة	61,200,000	المبلغ بالدينار العراقي
شراء منظومة IP Call Center Cisco للادارة والفروع	شركة Sea Note	49,485	المبلغ بالدولار الأمريكي
شراء تجهيزات جدران حماية للمستوى الثاني Palo Alto	شركة Cyber Code Technolagies	59,000	المبلغ بالدولار الأمريكي
شراء 150 رخصة Microsoft 365 Business Premium @Azure P2	شركة القارة الرقمية CITS	44,550	المبلغ بالدولار الأمريكي

عنوان العقد	اسم الشركة	قيمة العقد	ملاحظات
تجديد تراخيص برمجيات Kaspersky للحماية من الفيروسات لمدة 3 سنوات	شركة Sea Note	6,950	المبلغ بالدولار الأمريكي
تجديد رخصتي برمجيات Linux Server لمدة 3 سنوات	شركة الالهام للنظم وتقنية المعلومات	3,478	المبلغ بالدولار الأمريكي
عقد شراء /5/ مخدمات HPE لدعم البنية التحتية	شركة أونكسيز لتكنولوجيا المعلومات والخدمات العامة	50,860	المبلغ بالدولار الأمريكي
شراء /150/ جهاز كمبيوتر HP لدعم البنية التحتية	شركة Sea Note	111,750	المبلغ بالدولار الأمريكي
شراء نظام لخزن وحفظ البيانات BACKUP EXEC	شركة الشرق الأوسط التقنية للاتصالات المحدودة Mettco	22,800	المبلغ بالدولار الأمريكي
عقد مع الشركة المخدمة للنظام المصرفي ، إضافة أنظمة جديدة	ICS	338,000	المبلغ بالدولار الأمريكي
عقد شراء نظام لتصنيف الزبائن RBA وفق متطلبات البنك المركزي	شركة PIO-Tech	20,000	المبلغ بالدولار الأمريكي
عقد نظام الارشفة الالكترونية	شركة تكنولوجيا العرب	62,600	المبلغ بالدولار الأمريكي
عقد تقديم خدمات الدعم السنوي لنظام الـAEG	شركة AEG	15,000	المبلغ بالدولار الأمريكي
عقد نظام الويستيرن يونين	شركة ويستيرن يونين	-	تم توقيع العقد في شهر تشرين الثاني من سنة 2020

أتعاب مدقق الحسابات المستقل

البيان	2021 (دينار)
أتعاب مدققي الحسابات المستقلين	70,000,000

الإقرارات

- نقر بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية المصرف خلال السنة المالية القادمة.
- نقر بمسؤوليتنا عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في المصرف.
- نقر بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير.

معاز خيري الأسدي	وليد موريس حليم عبد النور	مهدي محمد جواد الرحيم
المدير المالي	المدير المفوض	رئيس مجلس الإدارة

مصرف المنصور للاستثمار Mansour Bank شركة مساهمة خاصة

اياد رشيد مهدي القريشي
محاسب قانوني ومراقب حسابات
AYAD AL QWRAISHI

Haseeb Kadhim Jwaid & Co. شركة حسيب كظم عواد وشريكه محاسبون ومدققو الحسابات Certified Public Accountants

تنمية الموارد البشرية

تنمية الموارد البشرية
الهيكل التنظيمي

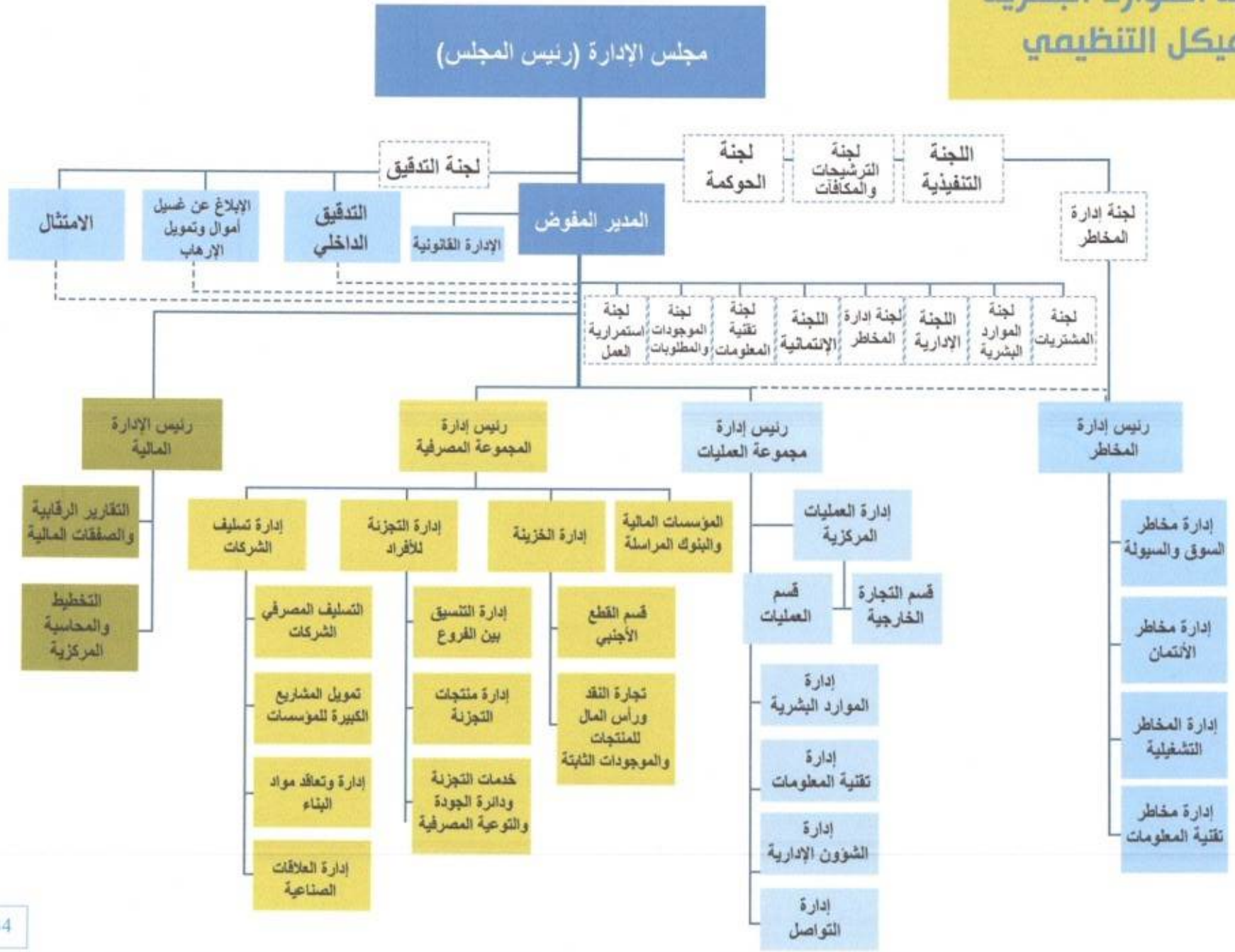

سياسة التعيين:

حرص المصرف خلال العام على الاستمرار في استقطاب الكفاءات البشرية المميزة من حيث مستوى الكفاءة العلمية والخبرات المتميزة إضافة إلى استقطاب الخريجين المتميزين من مختلف الجامعات.

توزع الموظفين حسب مؤهلاتهم العلمية كما في نهاية عام 2021:

التحصيل العلمي	العدد
شهادة الدكتوراه	2
شهادة الماجستير	3
شهادة البكالوريوس	111
دبلوم / معهد	21
شهادة الاعدادية	14
شهادة المتوسطة	8
شهادة الابتدائية	11
بدون شهادة	19
المجموع	189

برامج التدريب والتأهيل:

تتطلب الأهداف طويلة الأجل وجود موظفين من ذوي الخبرة التي تعمل إدارة الموارد البشرية على تطويرها على رغم حداثتها ، بدأت إدارة الموارد البشرية إعداد مبادرات و برامج عديدة تتمحور حول الموظفين و ذلك لإعداد قوة عاملة طموحة مزودة بالدوافع و المهارات و الأدوات اللازمة لتعزيز نجاح المصرف والعمل على رفع أداء الموظفين و دعم عملية تطورهم المهني و انتهاج سياسة التعاقب الوظيفي التي تركز على تقييم مستوى الكفاءة المتعلقة بالقدرات الفنية و القيادية للموظفين و تحديد أسماء المحتملين للتعاقب في تولي الأدوار القيادية الرئيسية . لذا بدأنا بوضع استراتيجية لتحديد متطلبات التطوير الفردية للبدلاء المحتملين من خلال خطة للتطوير بشكل فردي تخضع للمراجعة بشكل نصف سنوي.

❖ الهدف من برنامج التدريب والتأهيل:

تعمل إدارة مصرف المنصور للاستثمار، بأكاديمية التدريب بالاعتماد على خبرات إدارة المصرف، والهدف منها ما يلي:

- العمل على استقطاب عدد من خريجي الجامعات في جمهورية العراق بهدف توظيفهم في المصرف وملء الشواغر المتاحة فيه.
- خلق قاعدة مؤلفة من مناهج تدريبية متنوعة يتم إعطاؤها للمتدربين على أعلى مستوى.
- تطوير الكوادر وتأهيلهم ليصبحوا من الموظفين المحترفين في مجال المصارف.

❖ كشف تفصيلي بالدورات المقامة والمشارك فيها خلال عام 2021:

مكان الدورة	عدد الدورات	عدد المشاركين
البنك المركزي العراقي	19	36
رابطة المصارف الخاصة العراقية	11	24
داخل المصرف	14	159
أخرى داخل العراق	13	42
المجموع	**57**	**261**

سياسة إدارة المخاطر

إدارة المخاطر:

إن نشاط إدارة المخاطر هو جزء لا يتجزأ من أعمالنا ومن عمليات صنع القرار، ويعتمد على قدرتنا على إدارة جميع المستويات ولا سيما في ظل تزايد الأنشطة المالية والتطور المتسارع للتكنولوجيا المصرفية وللتغيرات، حيث يقوم المصرف وبشكل مستمر بإجراء عمليات رصد وتقييم وإدارة عوامل المخاطر المحتملة وبالتالي لدينا هيكل تنظيمي يضمن التوازن الدقيق بين المخاطر والعوائد.

يتم اعتماد إطار ووثيقة شهية المخاطرة من قبل مجلس الإدارة ولجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المصرف، ثم يتم تمريرها إلى كل قسم وإدارة وموظف، حيث أن وثيقة شهية المخاطرة، هي وثيقة محورية لنهج المصرف المتكامل في إدارة المخاطر كما أنها تعرف موضوع ثقافة وحوكمة وحدود المخاطر لمصرف المنصور للاستثمار، وتوفر هذه الوثيقة إطار عمل تجاه تحمل المخاطر، وإن شهية المخاطرة لدينا تتماشى مع مبادئ إدارة المخاطر التي تحكم ثقافة المخاطر.

نؤمن أن إدارة المخاطر هي مسؤولية مشتركة لجميع الموظفين في المصرف، ولذلك بدأنا جهوداً مكثفة للتوعية وتعزيز حس المسؤولية الفردية من خلال خطوط الدفاع الثلاثة، حيث أنه وفقاً لإرشادات بازل تبنى المصرف بالتنسيق مع مجموعة بنك قطر الوطني (الشريك الاستراتيجي لمصرف المنصور للاستثمار) نموذج خطوط الدفاع الثلاثة على الشكل التالي:

1. **الأعمال والعمليات:**
   تتحمل مسؤولية تحديد ومراقبة مخاطر العمليات والأنشطة المصرفية.

2. **المخاطر والرقابة:**
   تقدم سياسات واجراءات وانظمة لضمان انه قد تم تحديد وادارة مخاطر العمل والعمليات بشكل ملائم.

3. التدقيق والرقابة الداخلية:

إجراء تقييم مستقل لكفاءة الإجراءات أعلاه وتقدم ضمانات بشأن ملاءمة وفعالية الإجراءات لتحسين العمل وتشجيع اتباع أفضل الممارسات.

إن إدارة المخاطر تعتبر عنصراً أساسياً لضمان استمرارية الربحية، وإن كل موظف مسؤول عن التعامل مع المخاطر المحتملة عند أدائه لمهامه. ويحمل مجلس الإدارة المسؤولية المطلقة عن مراقبة المخاطر بالتنسيق مع المدير المفوض ولجنة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية واللجنة الائتمانية ولجنة الموجودات والمطلوبات للمصرف.

يتولى مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن تحديد المخاطر الاستراتيجية وتطبيق مبادئ وأطر العمل والسياسات المتعلقة بها، ويشمل ذلك تطبيق القيود المناسبة فيما يتعلق بالمنتجات والمواقع الجغرافية ومدد الاستحقاقات. بناءً عليه تكون لجنة الموجودات والمطلوبات وإدارة المخاطر وإدارة التدقيق الداخلي مسؤولة عن الالتزام بالقيود التي يفرضها مجلس الإدارة، كما يشرف مجلس الإدارة على عملية إدارة مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة التي تؤثر على المصرف وسوف يقوم مجلس الإدارة بتحديد أهداف وأطر العمل الخاصة بسياسة إدارة المخاطر وعليه يقوم المصرف بمراقبة يومية للمخاطر التي يتعرض إليها عدا اللجان المختلفة بناءً على الأهداف والآليات التي سوف يحددها المجلس.

تتولى إدارة المخاطر للمصرف بالتنسيق مع الشريك الاستراتيجي مسؤولية تطوير ومراجعة استراتيجية إدارة المخاطر وتحديد سياساتها وتقييم نشاطها وآليات المراقبة، كما تقيّم وتحدد المخاطر التشغيلية ومخاطر الائتمان والسوق والسيولة، مخاطر السمعة، وأية مخاطر أخرى، كما تضمن إدارة المخاطر مراجعة ومراقبة حالات الاحتيال والخسائر التشغيلية وتشرف على النزاعات القانونية على كافة المستويات.

مخاطر الائتمان:

أهم فئات المخاطر، وتتجلى في إدارة المخاطر من خلال دائرة منفصلة، حيث تقوم هذه الدائرة وفق السياسات والإجراءات بقياس وإدارة مخاطر الائتمان، كما يتضمن وجود فصل واضح بين واجبات الموظفين الذين ينفذون المعاملات في الخط الأمامي وموظفي مخاطر الائتمان كمراجعين ومدققين، وتتم الموافقة على حدود التعرض الائتماني من قبل لجنة مستقلة وضمن إطار محدد للموافقات.

كما يتم تطبيق السياسات و الإجراءات و الموافقات و المراجعة للقروض و تحديثها بشكل منتظم، كما تشمل مراقبة تنفيذ الائتمان، التحقق من التقييم و التحليلات و الموافقات و إدارة التوثيق و إدارة الضمانات و مراقبة الحدود الائتمانية على مستويات متعددة وتصنيف المحفظة الائتمانية ومتابعة الديون المتعثرة لخفض مجموع الديون المتعثرة، كما تلتزم بتكوين مخصصات مقابل القروض المتعثرة، علماً بأننا نعمل بكامل متطلبات المعيار المحاسبي رقم 9 بما فيه احتساب المخصصات والجدارة الائتمانية بالإضافة إلى إجراء اختبارات الضغط وتحليل السيناريوهات الخاصة بها و رفع التوصيات إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

إدارة مخاطر السوق والسيولة:

وظيفة مخاطر السوق والسيولة تتم من خلال إجراء اختبارات الضغط وتحليل السيناريوهات. يعتبر مصرف المنصور الإدارة الحصينة للسيولة أمر أساسي لضمان أعمال مستدامة و مربحة و الحفاظ على ثقة المساهمين و الأسواق المالية، و تقع المسؤولية النهائية عن إدارة السيولة على عاتق مجلس الإدارة مع تفويض الإشراف إلى لجنة الموجودات والمطلوبات المنبثقة من الإدارة التنفيذية و توفر عملية الإشراف ضماناً بأن الموارد المالية و السيولة كافية من حيث الحجم ، التنوع، و التركزات، وتعتبر عملية اختبارات الضغط و تقييم كفاية رأس المال ، إضافة إلى مخاطر الفائدة و مخاطر سعر الصرف التي قد تنشأ بشكل عام، وتصنيف الأدوات المالية (المحفظة البنكية والمتاجرة)، من أهم أعمال إدارة مخاطر السوق ضمن الحدود الممنوحة لها من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات ، بالإضافة إلى مراجعة حدود شهية تقبل المخاطر المتعلقة بمخاطر السوق والسيولة.

إدارة المخاطر التشغيلية:

تعتبر إدارة المخاطر التشغيلية بمثابة فئة منفصلة ومختلفة من المخاطر، حيث أنها مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاية و / أو فشل العمليات الداخلية أو الأفراد أو الأنظمة أو عن أحداث خارجية وبالتالي فإن الأهداف التي تسعى إليها هذه الوحدة هي:

- تعزيز الوعي وثقافة وحدة المخاطر التشغيلية على مستوى كامل أقسام المصرف.
- وضع معايير لتجنب الخسائر غير المتوقعة والكارثية وتقليل الخسائر المتوقعة.
- ضمان العمل على تحقيق أهداف الأعمال بشكل يراعي المخاطر.
- ضمان الملاءمة مع أفضل الممارسات والالتزام بالمتطلبات الرقابية.

ولقد قمنا بتصنيف مبادئ المخاطر التشغيلية السبعة كما يلي:

1- الاحتيال الداخلي.
2- الاحتيال الخارجي (سرقة معلومات – القرصنة أو التزوير).
3- ممارسات العمل والسلامة في موقع العمل.
4- العملاء والمنتجات (التلاعب، السوق، الاحتكار).
5- الأضرار التي تلحق بالأصول المادية (كوارث طبيعية، إرهاب، أعمال تخريب).
6- اضطراب العمل وتعطل الأنظمة.
7- تنفيذ إدارة العمليات المصرفية.

بالإضافة إلى تخطيط استمرارية الأعمال لضمان استمرارية عمليات المصرف وزيادة المرونة التشغيلية ضد السيناريوهات المدمرة المحتملة وتنفيذ واختبار خطة استمرارية الأعمال وتقييم النتائج والتدريب المستمر والمتواصل لتغطية كافة الجوانب المتعلقة بخطة استمرارية الأعمال، كما يتم مراجعتها وصيانتها بشكل منتظم تجنباً لحدوث أية أزمات طارئة.

كما تقوم هذه الإدارة بإصدار وتحديث ومراجعة ومتابعة كافة السياسات والإجراءات على مستوى المصرف ومن الجدير بالذكر أنه منذ مباشرة القسم بمهامه تم استحداث سياسات وإجراءات بعدد تقريبي 160 لتكون الموجّه الدائم لكافة العاملين في المصرف.

لابد من الإشارة إلى أنه تم مؤخراً إنشاء وحدة مكافحة الاحتيال لإدارة مخاطر الاحتيال في المصرف، والتي تدعم وتوسع أهداف المراقبة المبينة في برامج إدارة مخاطر الاحتيال.

إدارة مخاطر تقنيات المعلومات والأمن الإلكتروني:

هي إحدى المجالات العامة التي بدأ المصرف بالتركيز عليها بسبب تزايد الجرائم الإلكترونية، حيث أصبحت التهديدات والاختراقات الإلكترونية أكثر تكراراً وأكثر تطوراً فيما لا يزال القطاع المصرفي هدفاً بارزاً لهذه التهديدات.

لقد أصبحت هذه الهجمات واسعة النطاق وضارة من حيث المنظور المالي والسمعة لهذا السبب بدأنا بإعطاء أولوية لهذه الإدارة بالتنسيق التام مع الشريك الاستراتيجي لحماية سياقات وأنظمة تكنلوجيا المعلومات وسوف يكون ذلك مبنياً على ثلاث ركائز: التكنلوجيا والأفراد والسياسات، ويجب أن تكون هذه الركائز قوية ويجب الاستمرار بتعزيزها من أجل دعم وحماية المصرف وإن هذا الأمر يتطلب استثماراً دائماً وكبيراً. حيث أن متابعة المشاريع المتعلقة بمهام قسم تقنية المعلومات والمرتبطة بأمن المصرف والاستقلالية، والتأكد من حسن تنفيذ توصيات إدارة أمن المعلومات واستراتيجية مخاطر أمن المعلومات وتحليل الفجوات، هي من أهم مهام هذه الإدارة بالإضافة إلى أنه تم استحداث عدد من السياسات بخصوص أمن المعلومات والإجراءات المتعلقة بها.

من المنظور الاستراتيجي قمنا بتنفيذ إعادة هيكلة للأقسام بما يتوافق مع نموذج التشغيل الجديد، الأمر الذي أدى إلى مزيد من ملاءمة المسميات ودرجات الوظائف مما سيوفر المزيد من الفرص للتطوير والخبرة الإدارية مع انتباه لعملية فصل المسؤوليات والسلطات.

وإن كان بناء إدارة المخاطر للمصرف وهذه الإدارات قد بدأنا حديثاً بها، وهي بحاجة إلى عمل دؤوب وجهد كبير إضافة إلى الموارد البشرية المتخصصة، إلا أننا نؤمن بأننا على الطريق الصحيح بالتعاون مع خطوط الدفاع الثلاثة تحت مراقبة دقيقة من قبل مجلس الإدارة.

الحوكمة

الحوكمة:

إن ما يشهده العالم في الوقت الراهن من توجه مستمر نحو العولمة من شأنه أن ينتج نمط من العلاقات القائمة على أساس المنفعة المتبادلة، الأمر الذي يفرض على المؤسسات المالية التركيز على قواعد السلوك المهني والأخلاقي وإرساء مبادئ الحوكمة التي تلزم المؤسسات بالتقيد بالنزاهة في الأعمال، لذا نرى بأن الحوكمة شرط مسبق وضروري لتهيئة بيئة قوية للوقاية الداخلية التي من شأنها أن تدعم الأعمال بفعالية.

كما نؤمن بأن الأهداف والغايات الاقتصادية طويلة الأجل بدأت تؤتي ثمارها من خلال تطبيق الحوكمة مما يساعد على تعزيز ثقة المستثمرين، إضافة إلى أن إعداد التقارير على نحو يتسم بالشفافية أحد اهم ركائز الحوكمة. هذا ونواصل الوفاء بالتزامنا بإبلاغ المستثمرين وأصحاب المصلحة بالمعلومات المالية وغير المالية الملائمة وذلك لإبقائهم على علم تام بالخطوات المتبعة في عملية اتخاذ القرار وإشراكهم بها.

الحوكمة الفعالة ليست غاية بل وسيلة لضمان حسن سير العمل وتقتضي الحفاظ على العلاقات والمصالح المتوازنة بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها والمجتمع.

إن التزام مصرفنا بنشر ثقافة الحوكمة السليمة من شأنه أن يساعد المديرين والموظفين على تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاءة التشغيلية والالتزام بالسلوك القويم لضمان تأمين عوائد جيدة على الاستثمار وتحقيق زيادة في الإنتاجية على المدى الطويل.

أهم مهام مصرف المنصور للاستثمار لعام 2022 للسعي في تعزيز ممارسة وتدابير الحوكمة تتحقق من خلال:

1- المراجعة الدورية لميثاق عمل وسياسات مجلس الإدارة للحوكمة الفعالة.
2- تعزيز النزاهة من خلال تحديد حالات تضارب المصالح الفعلية والمحتملة والعمل على إدارتها على نحو ملائم.
3- إرساء مبادئ الإفصاح والشفافية والنزاهة الأمر الذي يسهم بشكل إيجابي في تحقيق أكبر قدر من الثقة.
4- حماية حقوق المساهمين، وهي الأولوية القصوى، من أي انتهاك وحماية الأصول الخاصة بهم من أي حالات إساءة الاستخدام.
5- سياسة الإنذار المبكر والكشف عن المخالفات وتشجيع الموظفين على الإبلاغ عن أي مخالفات أو انتهاكات للقوانين أو حالات الاحتيال والرشوة وحثهم دون تخوف على الإبلاغ، حتى يتسنى اتخاذ الإجراءات الملائمة على الفور وحلها بدل التغاضي عنها.
6- مكافحة الرشوة والفساد من خلال إقامة دورات توعوية وحث الموظفين على الالتزام بمادة مكافحة الرشوة والفساد.
7- تقييم استقلالية مجلس الإدارة والتقييم الذاتي لأداء أعضاء مجلس الإدارة.
8- تعزيز الكفاءة التشغيلية للعاملين.
9- تطوير العلاقات مع الجهات التنظيمية من خلال الاستفسار والمتابعة والتعليقات والمتطلبات بشأن التعاميم الجديدة وإبلاغ الشروط والمتطلبات، إضافة إلى إرسال التقارير الدورية بالمواعيد المحددة بالدقة المطلوبة.

مجلس الإدارة:

يتمثل الدور الرئيسي لمجلس الإدارة بتوفير القيادة الرائدة للمصرف في إطار من الضوابط الحكيمة والفعالة والتي تتيح له تقييم المخاطر وإدارتها، كما يتمتع مجلس الإدارة بالسلطة الكاملة لإدارة المصرف والسعي إلى تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل بإيجاد القيمة للمساهمين، مع الأخذ بالاعتبار استمرارية الأعمال وتحقيق الأهداف الخاصة بالشركات، وعلى اعتبار أن مصرف المنصور للاستثمار هو مصرف مرتبط بمجموعة بنك قطر الوطني لذلك يكون لمجلس إدارته دور مزدوج يتعلق الأول بالإشراف على تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بالعمليات في جمهورية العراق ويتعلق الثاني بالمنافع المتبادلة مع المجموعة.

مسؤوليات وواجبات مجلس الإدارة:

من أهم المهام التي يتولى مجلس الإدارة القيام بها إضافة إلى ما تنص عليه القوانين والأنظمة ذات الصلة، هي:

آ. الرؤية والاستراتيجية:

تحديد الاستراتيجيات العامة للمصرف والموافقة على سياسات المصرف وإجراءاته، أهدافها ومراجعتها بشكلٍ دوري.

ب- الإشراف على الإدارة (التخطيط، ميثاق الأخلاق، التنفيذ):

- متابعة تنفيذ الخطط والمهام من خلال لجانه التخصصية التي تقوم بدورها بدراسة التقارير التي تُرفع إليه من الإدارات الرقابية الثلاث (إدارة الامتثال – إدارة التدقيق الداخلي – إدارة المخاطر).
- توفير الإدارة الفعالة لشؤون المصرف الرئيسية.
- تحديد المستحقات وتقييم الأداء وضمان التخطيط لتعاقب الموظفين.

ج. المالية والاستثمار:

- التدقيق والمصادقة على البيانات المالية المرحلية والسنوية للمصرف والتوجيه بشأنها.
- دراسة السياسات التمويلية والاستثمارية للمصرف وتحديد أسسها.
- دراسة السقوف الائتمانية لدى المصارف المراسلة والمصادقة عليها.

د. الحوكمة ومراقبة الامتثال:

- إعداد واعتماد قواعد حوكمة الشركات في المصرف من خلال إصدار دليل الحوكمة المؤسسية للمصرف ومراجعته بشكل دوري.
- مراجعة بيانات إدارة المخاطر لاسيما الخاصة بكفاية رأس المال ومخاطر التمويل والتشغيل والتوجيه بشأنها، إضافةً إلى مراجعة الالتزام بالقوانين والتشريعات الناظمة.
- الاطلاع على تقارير المدقق الداخلي والخارجي والاجتماع مع الأخير، والتوجيه بشأن الملاحظات وصولاً للخطوات التصحيحية.
- الاطلاع على تقارير مراقب الامتثال بهدف الوقوف على نقاط الخلل والتوجيه باتخاذ الخطوات التصحيحية اللازمة مع الأخذ بعين الاعتبار منع تكرارها.
- ضمان الامتثال للقوانين واللوائح والنظام الأساسي للمصرف.

أولاً: اجتماعات مجلس الإدارة:

تعقد اجتماعات مجلس الإدارة بانتظام بحد أدنى ستة اجتماعات سنوياً، وذلك انسجاماً مع قانون الشركات بهذا الشأن، ويمكن أن تتم الدعوة إلى هذه الاجتماعات أو أي اجتماعات إضافية بناءً على طلب رئيس مجلس الإدارة. حيث أنه خلال عام 2021 عقد المجلس ستة اجتماعات.

ثانياً: لجان مجلس الادارة:

يساعد مجلس الإدارة خمس لجان متخصصة ومنبثقة عنه ترفع التقارير بشكل مباشر إليه وتقوم بالمسؤوليات والمهمات الموكلة إليها بموجب دليل الحوكمة، وكذلك الصلاحيات المفوضة لها للتأكد من تطبيق أفضل الممارسات الإدارية والفنية وأكثرها كفاءة وفاعلية، وهي:

1-اللجنة التنفيذية وأهم مهامها:

- مراجعة الاستراتيجية وخطط العمل السنوية وموازنات المصرف بناءً على الظروف الاقتصادية والسوقية وتوجيهات مجلس الادارة.
- مراجعة طلبات الائتمان والموافقة عليها وفقاً للصلاحيات.
- مراجعة تقديم التوصيات بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها حيال القروض المتعثرة وفقاً للحدود والصلاحيات الممنوحة من مجلس الإدارة.

2-لجنة الترشيحات والمكافآت وأهم مهامها:

- تحديد وتقييم المرشحين المؤهلين لشغل مناصب مجلس الإدارة والمدير المفوض وفقاً لمعايير الكفاءة بالإضافة إلى متطلبات الاستقلالية.
- متابعة عملية التدريب والتطوير المهني.
- مراجعة المبادئ التوجيهية للمكافآت والحوافز.

3-لجنة الحوكمة وأهم مهامها:

-إدارة عملية إعداد وتحديث دليل الحوكمة والإشراف عليها بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق.

4- لجنة المخاطر وأهم مهامها:

-مراجعة واعتماد موافقة مجلس الإدارة على استراتيجية إدارة المخاطر وشهية المخاطر.

-الموافقة على أطر المخاطر والسياسات وهياكل الرقابة والإشراف على تنفيذ السياسات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية.

-تقييم أنشطة الرقابة التي تقوم بها لجنة المخاطر التابعة للجنة التنفيذية.

-تحديد المخاطر التشغيلية، الائتمانية ومخاطر السوق والسيولة.

-التأكد من عدم وجود أي تأثير جوهري أو خطر فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومتطلبات اعرف عميلك.

5- لجنة التدقيق وأهم مهامها:

- مراجعة البيانات المالية الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة، والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة.
- التأكد من التزام المصرف بالإفصاحات التي حددتها "المعايير الدولية للإبلاغ المالي" (International Financial Reporting Standards IFRS) والتشريعات والتعليمات الأخرى ذات العلاقة.
- مراجعة جميع الأمور المطلوب الإبلاغ عنها وفقاً لمعايير التدقيق.
- متابعة مع المدققين الداخليين والخارجيين في أي تزوير أو أعمال غير مشروعة و / أو قصور في الرقابة الداخلية.
- مراجعة أي غرامات تفرضها الجهات التنظيمية.
- مراجعة واعتماد ميثاق وخطط وأنشطة وإعداد الموظفين لإدارة التدقيق.
- مراجعة فعالية التدقيق الداخلي، بما في ذلك الامتثال لمعايير معهد المدققين الداخليين لممارسة المهنة.
- التأكد من كفاءة مدير الامتثال والموظفين.
- التأكد من الكفاءة في الكشف عن الخروقات والمخالفات وضمان عدم وجود أي عوامل تؤثر على الاستقلالية والموضوعية.
- التأكد من رفع التقارير وفقاً لمتطلبات لجنة بازل وتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF) بشأن غسيل الأموال.
- التأكد من الالتزام بتطبيق قواعد الامتثال الضريبي الأمريكي FATCA.
- المراجعة والتأكد من استقلالية المدققين الخارجيين.

تشكيلة لجان مجلس الإدارة:

مجلس الإدارة	اللجنة التنفيذية	لجنة إدارة المخاطر	لجنة الحوكمة	لجنة التدقيق والالتزام (مراجعة الحسابات)	لجنة الترشيحات والمكافآت
رئيس مجلس الإدارة: السيد مهدي الرحيم	■		■		■
المدير العام التنفيذي - رئيس قطاع الأعمال للمجموعة - ممثل بنك قطر الوطني: السيد يوسف النعمه	●				
السيد وليد عبد النور	●				
السيد أحمد نزهت الطيب				■	
السيد زيد عبد الستار البغدادي		■	●	●	
السيد عادل علي المالكي		●			●
السيد خالد أحمد خليفة السادة		●	●	●	●

■ الرئيس ● العضو

حيث تساعد هذه اللجان المجلس في تنفيذ مسؤولياته الاشرافية من خلال إسداء المشورة وتقديم التوصيات وممارسة السلطة التي فوضت بها، ويشكل المجلس اللجان الرئيسية ويكون لكل لجنة ميثاق مكتوب يحدد مسؤولياتها ومهامها وسلطاتها ومدة العضوية فيها وصلاحياتها وكيفية رقابة المجلس على أعمالها وآلية رفع تقاريرها للمجلس مجتمعاً، ويجوز للمجلس إضافة لجان جديدة أو إلغاء اللجان القائمة.

ثالثاً: بيئة الضبط الداخلي:

1- التدقيق الداخلي:

بناءً على دليل الحوكمة في مصرف المنصور للاستثمار فان مهام لجنة التدقيق تشمل الموافقة على خطة التدقيق الداخلي السنوية التي تتضمن الأهداف العامة للتدقيق الداخلي والمهام التفصيلية المخطط لها، لبناء الخطة السنوية.

يجب البدء بالكشف التحضيري لها وفقاً للمعايير الدولية وبناءً على نتائج تقييم أبرز المخاطر المرتبطة بمراكز العمل والأنشطة والأنظمة الخاضعة لعمليات التدقيق الداخلي (audit universal) والتي تشمل حجم العمليات – تعقيد العمليات – التفسيرات في بيئة العمل – الأثر القانوني – عمليات الاحتيال السابقة – التأثير على خدمة العملاء – الكفاءة الإدارية للموظفين – الوقت المنقضي منذ آخر زيارة تدقيق – رأي إدارة التدقيق الداخلي.

أهداف الخطة السنوية للعام 2021:

تهدف الانشطة المبينة في الخطة السنوية لعام 2021 بشكل عام الى تعزيز وحماية قيم المصرف من خلال تقديم التأكيد والمشورة والموضوعية المستندة الى المخاطر لجميع اصحاب المصلحة في المصرف.

أ- تهدف الخطة فيما يتعلق بنظم الرقابة الداخلية الى:

1- تقييم مستوى امتثال المصرف للقوانين والانظمة التي يخضع لها، والسياسات الداخلية المعتمدة.
2- تقييم موثوقية التقارير المالية وغير المالية، الداخلية والخارجية تشمل (تقييم اكتمالها، والالتزام بالمواعيد المقررة، والشفافية او اي شروط اخرى تضعها الجهات التنظيمية في العراق).
3- تقييم فاعلية وكفاءة عمليات المصرف، بما في ذلك اهداف الاداء المالي، واداء العمليات، والحفاظ على اصول المصرف وحمايتها.

ب- تهدف الخطة فيما يتعلق بنظم ادارة المخاطر الى:

1- مراجعة طريقة ادارة المخاطر الرئيسية.
2- تقييم عملية رفع التقارير حول أبرز المخاطر الاستراتيجية والمالية والتشغيلية والامتثال.
3- تقييم مدى كفاية وفاعلية عمليات ادارة المخاطر المعمول بها في المصرف في ضوء ملاءمة هذه العمليات لطبيعة عمل المصرف ودرجة تعقيد عملياتها والبيئة التي تعمل ضمنها، وجمع الادلة الكافية لتقديم تأكيدات حول نجاعة تلك العمليات.
4- تقديم تأكيد بأن أبرز المخاطر التي يواجهها المصرف يتم تقييمها وادارتها بشكل صحيح.
5- المحافظة على استقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي .

إضافة إلى الخطة السنوية لإدارة التدقيق تتضمن مهام أخرى أهمها:

1-تطوير نظام خاص بأعمال إدارة التدقيق الداخلي والعمل على أن يكون مؤتمناً.
2-تطوير أدوات العمل من خلال مراجعة وتحديث البرامج بشكل دوري بحيث تعكس آخر القرارات والأنظمة.
3-مراجعة دائمة ودورية لأنظمة الضبط الداخلي المتمثلة بإجراءات العمل وفق الخطة المعتمدة من المخاطر التشغيلية لتحديث السياسات والإجراءات.
4-عضوية مدير إدارة التدقيق في اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية بصفة عضو مراقب (لجنة المشتريات – أمن المعلومات – ALCO لجنة الاستثمار الموجودات والمطلوبات (الخصوم والأصول) – الحفظ والإتلاف – الأرشفة – لجنة فض العروض).
5-التعاون مع الجهات الرقابية الداخلية (الامتثال – المخاطر) والمراقب الخارجي.
6-تدريب وتطوير موظفي القسم.
7-عمليات الجرد المفاجئ (النقدية – السلف النثرية والسندات).
8-أي مهمات خاصة أو طارئة توكلها إليه لجنة التدقيق.

2-مراقبة الالتزام:

إدارة الالتزام إدارة مستقلة تتمثل مسؤولياتها الرئيسية في مساعدة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على الامتثال للقوانين ومتطلبات الرقابة وبالتالي الحد من مخاطر عدم الالتزام، حيث تقوم الإدارة بالرقابة على كافة إدارات المصرف وفروعه للوقوف على مدى الالتزام بالقوانين والتشريعات والمعايير الناظمة للعمل المصرفي لاسيما قرارات البنك المركزي العراقي، متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تنفيذ متطلبات قانون الضرائب الأمريكي FATCA، ويتم رفع نتائج هذه التقارير إلى لجنة التدقيق التي تقوم بدورها باتخاذ القرارات اللازمة.

3-مديرية إدارة المخاطر:

تقوم إدارة المخاطر بإصدار العديد من التقارير المتنوعة التي تعالج تسليط الضوء على كل أنواع وأصناف المخاطر بالمصرف (ائتمانية- تشغيلية- سوقية) وفقاً لسياسة المصرف والمعايير الدولية الناظمة لهذا الشأن لاسيما معايير لجنة بازل 3 وقواعد البنك المركزي بهذا الصدد، ورفع تقاريرها إلى الإدارة التنفيذية العليا وإلى لجنة إدارة المخاطر متضمنةً التوصيات وآليات التحوط والنتائج النهائية للمتابعات بكافة المجالات.

4-التدقيق الخارجي:

يقوم المدقق الخارجي بمراجعة وتدقيق البيانات المالية بشكل ربع سنوي وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات ذات الصلة، ويقدم المدقق الخارجي تقاريره إلى مجلس الإدارة والهيئة العامة، كما يقوم المدقق الخارجي بإبلاغ مجلس الإدارة خطياً عن أي مخاطر قد يتعرض لها المصرف أو يتوقع أن يتعرض لها وعن جميع المخالفات فور تحديدها حيث يقوم مجلس الإدارة بدوره باتخاذ القرارات اللازمة.

رابعاً: الإفصاح والشفافية:

يضمن دليل الحوكمة المؤسسية في مصرف المنصور للاستثمار الإفصاح الدقيق عن جميع المسائل الجوهرية ونشر المعلومات المالية وغير المالية التي تهم أصحاب المصلحة وفي الوقت المناسب من خلال تبني مجلس الإدارة لسياسة الإفصاح والشفافية.

لا تتوانى الإدارة في الإفصاح عن أي حدثٍ يحل بالمصرف سواء أكان إيجابياً أو سلبياً أو اعتيادياً.

خامساً: العلاقة مع المساهمين وأصحاب المصالح:

ينتهج المصرف سياسة العميل المساهم أولاً من خلال إيلاء مراكز خدمة العملاء وأصحاب المصالح العناية اللازمة، حيث تستمر مراكز الخدمة الاعتيادية بالفروع بتقديم الخدمات اللازمة المتوجبة للعملاء وفق أعلى المعايير الدولية، للارتقاء بالخدمة والتميز بعلاقة المصرف مع شركائه وعملائه وأصحاب المصالح فيه، ناهيك عن الخدمات الاجتماعية التي يقدمها المصرف عند اللزوم ووفقاً للقواعد التي يسمح بها مجلس الإدارة والقوانين المرعية.

فروع مصرف المنصور

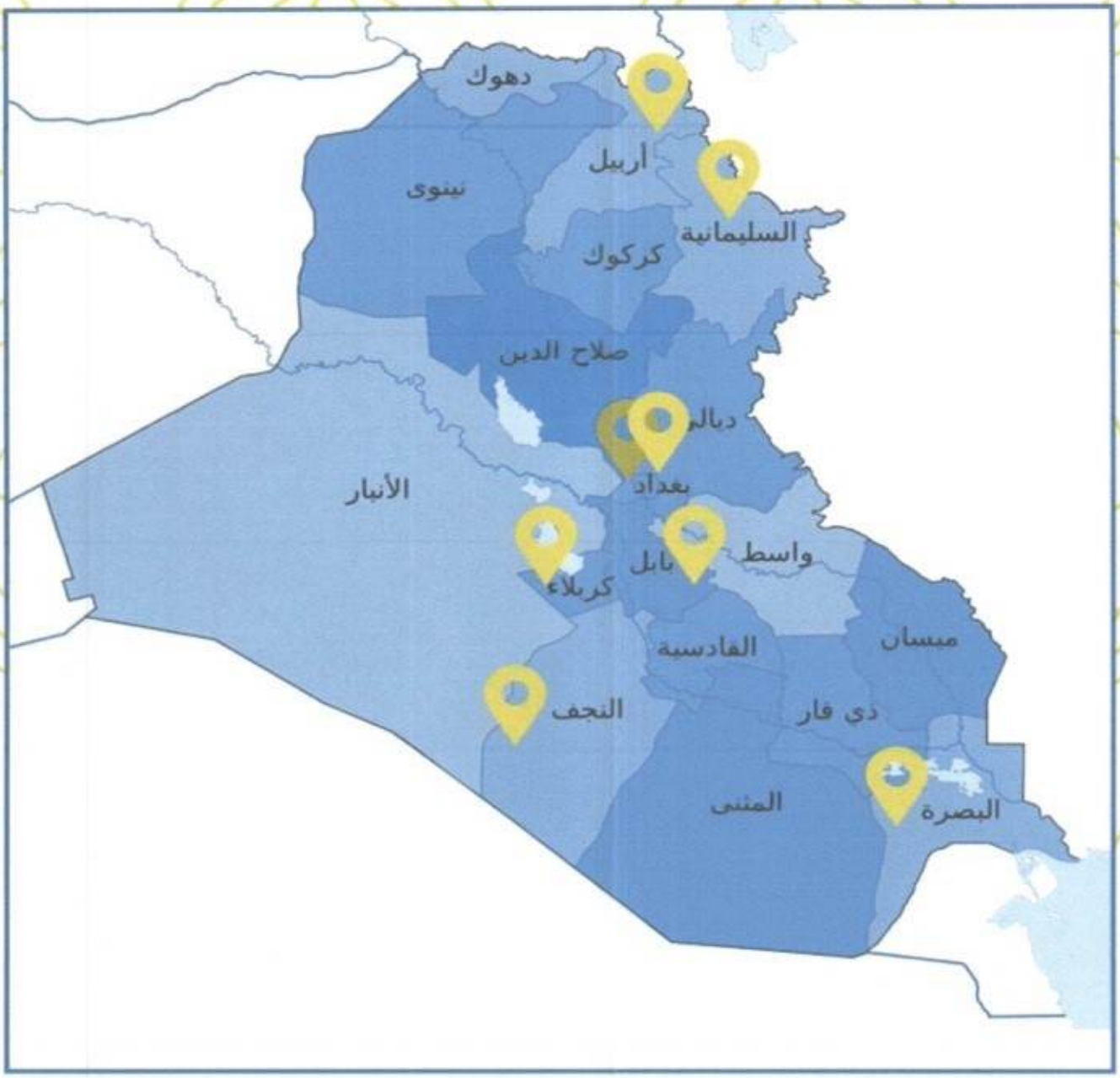

اسم الفرع	اسم مدير الفرع	الموقع
الفرع الرئيسي	السيد آسر رياض صديق	مدينة بغداد / الكرادة خارج - البو جمعة
فرع السليمانية	السيد ديار هوشيار عبد القادر	مدينة السليمانية / شارع سالم - قرب شركة اسيا سيل
فرع أربيل	السيدة ديلان سردار	مدينة اربيل / طريق كويسنجق - قرب مستشفى الرسول
فرع الكرخ	السيد أحمد محمد صادق	مدينة بغداد / حي المنصور - قرب شركة زين للاتصالات
فرع كربلاء	السيد سعد عبد الهادي	مدينة كربلاء / شارع الاسكان
فرع البصرة	السيدة علا فالح	مدينة البصرة / شارع الاستقلال - مجاور وحدة مكافحة الشغب
فرع النجف	السيد جليل محمد كاظم	مدينة النجف / حي السعد - قرب ساحة ثورة العشرين
فرع الحلة	السيد حسن كطران (بالوكالة)	مدينة / الحلة - شارع ٤٠

تقرير لجنة مراجعة الحسابات
(التدقيق)

تقرير لجنة مراجعة الحسابات (التدقيق)

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير لجنة مراجعة الحسابات

السادة أعضاء الهيئة العامة لمصرف المنصور للإستثمار المحترمين

تحية طيبة وبعد ..

استناداً لأحكام المادة (24) من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 وموافقة الهيئة العامة للمصرف في إجتماعها السنوي المنعقد بتاريخ 2020/10/28 على انتخاب وتشكيل لجنة مراجعة الحسابات من السادة المدرجة أسماؤهم أدناه :

1. أحمد نزهت الطيب / رئيساً .
2. د. زيد عبد الستار البغدادي / عضواً .
3. خالد أحد خليفة السادة / عضواً .

باشرت اللجنة الأعمال المكلفة بها بموجب المادة (24) من القانون المشار اليه آنفاً ومراجعة وتدقيق وفحص كافة أعمال المصرف وبياناته وحساباته الختامية وتقاريره المختلفة للفترة من 2021/1/1 ولغاية 2021/12/31 ، وتقرير مجلس الإدارة السنوي السادس عشر المعد وفقاً لمتطلبات وأحكام قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل ، والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 وتعليمات البنك المركزي العراقي ومعايير المحاسبة الدولية ، واستناداً لتعليمات البنك المركزي العراقي بتكليف مراقبي حسابات عدد (2) لتدقيق ومراقبة حسابات المصرف فإن هذه المهمة أسندت الى مراقبي الحسابات كلّ من مكتب السيد الدكتور حسيب كاظم الجويد والسيد إياد رشيد القريشي حسب قرار الهيئة العامة المذكور آنفاً .

خلال الفترة المذكورة قمنا بمراجعة البيانات والمعلومات التي كانت برأينا ضرورية لحماية حقوق المساهمين ، طبقاً للتشريعات النافذة ووفقاً لإجراءات التدقيق والمراجعة المعترف بها محلياً ودولياً .

وفقاً للبيانات والمعلومات والإيضاحات التي حصلنا عليها نؤيد كافة الملاحظات التوضيحية التي تضمنها تقرير مراقبي الحسابات ونود أن نبين الآتي :

1. قمنا بمراجعة الاجراءات المحاسبية المعمول بها من قبل المصرف وكانت منسجمة ومتوافقة مع القواعد والأعراف والأصول المحاسبية النافذة ومعايير المحاسبة المحلية الدولية .
2. تم الإطلاع على الخطة السنوية للتدقيق الداخلي التي تم اعتمادها والعمل بها من قبل قسم الرقابة الداخلية وهي مستوفية وتغطي كافة الأنشطة التي مارسها المصرف خلال عام 2021 ولكافة فروعه وإدارته العامة وهي تسير وفقاً للعمل الرقابي السليم .
3. تمت مراجعة الكشوفات المالية المدققة وتقرير مراقبي حسابات المصرف بخصوصها وتم إتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنه رغم أنه كان إيجابياً.
4. جرى الإطلاع على تقارير وحدة مراقبة الإمتثال ومدى إلتزام المصرف بالقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الجهات ذات العلاقة ، الرقابية والإشرافية ، وتبين وجود إلتزام عالي من قبل المصرف بتلك القوانين والأنظمة والتعليمات وفي مقدمتها قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 , وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 , وقانون غسل الأموال رقم 39 لسنة 2015 , ولم يثبت لدينا ما يدل على قيام المصرف بعمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب .
5. إطلعت اللجنة على التقارير الصادرة عن الجهة المعنية في المصرف بشأن إدارة المخاطر ومراجعة الأعمال المنفذة بهذا الشأن وتبين إنها تتفق مع الضوابط والأصول والمعايير السليمة بما يجنب التعرض للمخاطر المحتملة .
6. قمنا بمراجعة وتدقيق التقارير المقدمة من قبل المصرف الى البنك المركزي العراقي وهي تعكس الواقع الفعلي لعمل المصرف وأنشطته المصرفية التي زاولها خلال عام 2021 .
7. تم إظهار كافة الأنشطة التي زاولها المصرف خلال عام 2021 بشكل دقيق ومفصل وواضح من خلال التقرير السنوي الذي أعده بهذا الشأن .

.. وتقبلوا منا فائق التقدير والإحترام ...

أحمد نزهت الطيب
عضـو مجلـس الإدارة
رئيس لجنة مراجعة الحسابات (التدقيق)

مصرف المنصور للاستثمار
Mansour Bank
شركة مساهمة خاصة

د. زيد عبد الكريم الندابي
عضو اللجنة

البيانات المالية

٣١ كانون الأول ٢٠٢١

د. حسيب كاظم جويد المياح
محاسب قانوني ـ مراقب الحسابات
عضو الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين

د.اياد رشيد مهدي القريشي
محاسب قانوني ـ مراقب الحسابات
عضو الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين

العدد: 2/م ــ 46
بغداد في: 20/شباط/2022

الى / السادة مساهمي مصرف المنصور للأستثمار (شركة مساهمة خاصة) المحترمين

م /تقرير مراقب الحسابات

تحية طيبة .....

يسرنا ان نعلمكم بأننا قمنا بتدقيق قائمة المركز المالي لمصرف المنصور للأستثمار (شركة مساهمة خاصة) كما في 31/كانون الاول /2021 وقائمتي الدخل والدخل الشامل الاخر وبيان التغيرات في حقوق المالكين وكشف التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ ، والايضاحات التي تحمل التسلسل (من 1 الى 41) والتقرير السنوي لأدارة المصرف المعد بمقتضى احكام قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 ووفقاً لمعايير التدقيق المحلية والدولية المعترف بها .

وقد حصلنا على المعلومات والايضاحات التي كانت برأينا ضرورية لاداء مهمتنا التي قمنا بها طبقاً للتشريعات النافذة ووفقاً لأ جراءات التدقيق المتعارف عليها والتي شملت الاختبارات اللازمة لأوجه نشاط المصرف الواقعة ضمن اختصاصنا .

مسؤولية الادارة

ان الادارة هي المسؤولة عن اعداد هذه البيانات وعرضها العادل طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية فضلاً عن مسؤوليتها في اعداد وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية وخاصة فيما يتعلق بالاعداد والافصاح عن البيانات المالية بصورة عادلة وخالية من الاخطاء الجوهرية ، والتي قد تكون ناتجة عن غش او خطأ ، كما تشمل هذه المسؤولية اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة واستخدام التقديرات المحاسبية المعقولة .

مسؤولية مراقب الحسابات:

ان مسؤوليتنا هي ابداء الرأي المهني المحايد عن البيانات المالية المقدمة لنا وذلك وفقاً لأدلة ومعايير التدقيق المحلية والدولية , وتتطلب هذه المعايير ان نقوم بتخطيط وانجاز التدقيق للحصول على تأكيد معقول عنها فيما اذا كانت البيانات المالية خالية من اي خطأ جوهري ويشمل التدقيق فحصاً على اساس اختباري للبيانات والمستندات المؤيده للمبالغ الظاهرة في القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31/كانون الاول/2021 والافصاح عنها. كما يشمل تقييماً للمبادىء المحاسبية التي اعتمدتها الادارة وفي اعتقادنا ان تدقيقنا يوفر اساساً معقولاً للرأي الذي نبديه , ولدينا الايضاحات والملاحظات التالية:

1 - تطبيق المعايير المحاسبية الدولية :

ان مصرف المنصور للأستثمار قام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للسنة السادسة على التوالي وبهذا الصدد:

أ- تم تشكيل لجنة داخلية نهاية عام 2021 مؤلفة من المدير المالي ومدير المخاطر ومدير القسم الاداري ومدير قسم الرقابة الداخلية لاجراء التقييم لقيمة العقارات السوقية وقد توصلت اللجنة الى قرار بأن القيمة السوقية للعقارات التي يمتلكها المصرف وفق الاسعار السائدة مقاربة للقيمة الدفترية للعقارات وبالتالي لايستوجب اتخاذ أي إجراء محاسبي بصدد احتساب التدني الحاصل في قيمة الموجودات وفقاً للمعيار المحاسبي رقم 36.

ب- قام المصرف بتطبيق معيار الأبلاغ المالي IFRS رقم (9) للسنة الثالثة على التوالي وتم أحتساب التخصيصات المطلوبة لمواجهة التغييرات الحاصلة في الخسائر الائتمانية المتوقعة استرشاداً بتوجيهات البنك المركزي العراقي الواردة بكتابه المرقم 466/6/3 في 2018/12/26 "التعليمات الارشادية لاعداد القوائم المالية للمصارف" ، وكانت نتائج التطبيق متوافقة مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) وتم عكس المبالغ المطلوب تخصيصها ضمن حساب التخصيصات .

ج- قام المصرف بتطبيق معيار الأبلاغ المالي رقم (16) "عقود الايجار" حيث تم تصنيف عقود الايجار الى عقود ايجار تمويلية والأعتراف بالايجارات كاصول في قائمة المركز المالي والاعتراف بالالتزامات على تلك العقود في جانب المطلوبات وتم اعتماد مصروف الاستهلاك ومصروف الفائده في بيان الدخل .

2 - النقود :

أ- تم تقييم الموجود النقدي للعملة الاجنبية كما في 31/كانون الاول/2021 على اساس اسعار الصرف الاتية:

ت	العملة الأجنبية	سعر الصرف
1	الدولار الأمريكي	1460 دينار لكل دولار
2	اليورو	1654.034دينار لكل يورو
3	الباون	1941.8دينار لكل باون
4	الريال القطري	394.2دينار لكل ريال
5	الدرهم الاماراتي	394.2 دينار لكل درهم

ب- اعتمد المصرف على السويفت الصادر من المصارف الخارجية لأغراض المطابقة في 31/كانون الاول /2021
وذلك لعدم ورود كتب تأييد ارصدة حسابات بعض المصارف بالرغم من مطالبة المصرف بذلك من المصارف الخارجية .

ج- ارتفع رصيد مخصص المصارف (المحلية والخارجية) بنسبة (1325%) عن السنة السابقة حيث بلغ (70,775) الف دينار في 31/كانون الاول /2021 , مقارنة بـ (4,967) ألف دينارفي 31/كانون الاول/2020 استرشادا لمتطلبات تطبيق المعيار الدولي رقم (9) وذلك نتيجة ارتفاع رصيد النقد لدى المصارف المحلية .

د- ارتفع رصيد مخصص النقد لدى البنك المركزي العراقي بنسبة (59%) عن السنة السابقة حيث بلغ (288,665) الف دينار في 31/كانون الاول /2021 , مقارنة بـ (181,195) ألف دينارفي 31/كانون الاول/2020 استرشادا لمتطلبات تطبيق المعيار الدولي رقم (9).

هـ - بلغت نسبة النقد لدى المصارف الخارجية (8%) الى راس المال والاحتياطيات السليمة .

3- الائتمان النقدى:

أ- ارتفع الائتمان النقدي بنسبة (8,7%) عن السنة السابقة ، حيث بلغ رصيد الائتمان النقدي (149,940,566) ألف دينار كما في 31/كانون الاول/2021 مقارنة بـ (137,915,781) ألف دينار كما في 31/كانون الاول/2020 ، وان (24%) من الائتمان النقدي هو حسابات جارية مدينة.

ب- الضمانات المقدمة من قبل الزبائن عبارة عن(ضمان عقاري،اسهم، كفالة شخصية وصك وكمبيالة).

ت- ضمن رصيد الائتمان النقدي مبلغ (47,215,048) الف دينار يمثل ائتمان غير منتج مانسبته 31% من اجمالي الائتمان النقدي وتم احتساب مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة له مبلغ (9,195,529) الف دينار، وتم احتساب فوائد معلقة مبلغ (18,514,772) الف دينار , ويبلغ المبلغ المتبقي (19,504,747) الف دينار مغطى بضمانات (عقارية , اسهم) .

ث- تم أحتساب مخصص الائتمان النقدي استرشاداً لمتطلبات تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) ، علماً بأن المخصص المحتسب يتناسب مع المتطلبات اعلاه.

ج- بلغت نسبة الائتمان النقدي المستغل الى حجم الودائع 39% وهي ضمن النسبة المحدده البالغة 75% الصادرة عن البنك المركزي العراقي .

ح- بلغ حجم الائتمان النقدي المستغل كما في 31/كانون الاول/2021 مبلغاً وقدرة (149,940,566) ألف دينار موزعة على:

التفاصيل	عدد الحسابات	المبلغ (دينار)	المبلغ (دولار مقيم بـ 1460)	المجموع (دينار	الاهمية النسبية
أقل من 100 مليون دينار	501	9,680,437,794	395,331,508	10,075,769,302	%7
من 100 الى 500 مليون دينار	132	26,876,765,444	1,243,905,736	28,120,671,180	% 19
من 500 مليون الى 1 مليار دينار	14	9,763,917,526	658,119,367	10,422,036,893	% 7
من 1 مليار الى 5 مليار دينار	37	52,781,010,819	23,681,514,103	76,462,524,922	% 51
من 5 مليار الى 10 مليار دينار	1	0	6,269,564,368	6,269,564,368	% 4
من 10 مليار فأكثر	1	18,589,999,998	0	18,589,999,998	% 12
المجموع	**686**	**117,692,131,581**	**32,248,435,082**	**149,940,566,663**	**%100**

خ- بلغ مجموع الائتمان النقدي المستغل لاكبر (20) زبون مبلغاً وقدره (94,452,536) ألف دينار ويمثل نسبة (63 %) من حجم الائتمان النقدي المستغل والبالغ (149,940,566) ألف دينار بتاريخ البيانات المالية ،اغلب الضمانات المقدمة للائتمان النقدي لاكبر (20) زبون هي عبارة عن(عقار,كمبيالة, كفالة شخصية وتضامنيه).

د- لايوجد ائتمان ممنوح لذوي الصلة لسنة 2021 وحسب تأييد شهادة الادارة بذلك .

ذ- تم احتساب مخصص الائتمان النقدي بما يتناسب مع متطلبات المعيار الدولي رقم (9) وبمبلغ مقداره (9,195,529) الف دينار في 31/كانون الاول/2021 ، مقارنة بـ (14,479,787) الف دينار كما في 31/كانون الاول/2020 وتم تحميل الفرق لحساب التخصيصات .

4- الائتمان التعهدي:

أ- ارتفع رصيد الائتمان التعهدي بنسبة (81%) عن السنة السابقة حيث بلغ (95,175,343) الف دينار في 31/كانون الاول/2021 ، مقارنة بـ (52,632,499) الف دينار في 31/كانون الاول/2020.

ب- تم احتساب مخصص الائتمان التعهدي بما يتناسب مع متطلبات المعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) وبمبلغ مقداره (386,446) الف دينار في 31/كانون الاول/2021 ، مقارنة بـ (284,323) الف دينار كما في 31/كانون الاول/2020 (بسبب ارتفاع ارصدة الائتمان التعهدي بنسبة 81%) وتم تحميل الفرق على حساب التخصيصات.

ت- بلغ مجموع الائتمان التعهدي (خطابات ضمان) الممنوح لاكبر (20) زبون مبلغاً وقدره (149,525,18) ألف دينار ويمثل نسبة (85%) من حجم الائتمان التعهدي الممنوح والبالغ (21,385,954) ألف دينار بتاريخ البيانات المالية.

ث- اغلب الضمانات المقدمة للائتمان التعهدي لاكبر (20) زبون هي عبارة عن(ضمان عقاري ، كفالة تضامنية ، كفالات متقابله مع البنوك المراسلة ،تأمينات نقدية 15%)

ج- بلغت نسبة الائتمان التعهدي المصدر الى رأس المال والاحتياطيات السليمه 35 %.

ح- يشمل رصيد الائتمان التعهدي المصدر على:

نوع الائتمان	الرصيد في 12/31/ 2021 (الف دينار)
اعتمادات مستندية	73,789,389
خطابات ضمان	21,385,954
المجموع	95,175,343

5- الاستثمارات المالية:

أ- تم تقييم الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة ضمن حساب موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ، وقد بلغت (1,512,979) الف دينار كما في 31/كانون الاول/2021 وكما موضحه في الفقرة (7) من ايضاحات البيانات المالية وقد بلغت نسبة الاستثمارات المذكور الى راس المال والاحتياطيات السليمة 0.5 %.

ب- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة:

ارتفع رصيد السندات بالتكلفة المطفأة بنسبة (320%) عن السنة السابقة حيث بلغ (78,072,240) الف دينار في 31/كانون الاول/2021 ، مقارنة بـ (18,585,011) الف دينار في 31/كانون الاول/2020. حيث تمثل هذه الزيادة شراء سندات من وزاره المالية العراقية (سندات بناء) بقيمة (60,000,000) الف دينار ، وقد تم تقييم الموجودات المذكوره بالكلفة المطفأة بتاريخ البيانات المالية .

6- الموجودات الاخرى :

بلغت نسبة الموجودات الاخرى الى اجمالي الموجودات المتداوله 1.1% .

7- التخصيصات :

* تم احتساب التخصيصات (مخصص الائتمان بنوعية ،مخصص غرامات مدفوعة، مخصصات متنوعة) وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 ، وتمت معالجة الفروقات الناتجة استناداً لهذا الاحتساب .
* تم اطفاء ديون مشطوبة بمبلغ (969,476) الف دينار من حساب التخصيصات وتم استحصال موافقة مجلس الادارة بأطفاء الدين.

8- الودائع والتأمينات النقدية:

أ- ودائع البنوك ومؤسسات مصرفيه: انخفضت ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية بنسبة (64%) عن السنة السابقة حيث بلغت (4,857,367) ألف دينار في 31/كانون الاول/2021 مقارنة بـ (13,316,512) ألف دينار في 31/كانون الاول/2020.

ب- ودائع العملاء: انخفضت ودائع العملاء (حسابات جارية تحت الطلب، ودائع التوفير، وودائع لاجل) بنسبة (60%) حيث بلغت (377,336,615) ألف دينار في 31/ كانون الاول/2021 مقارنة بـ (952,385,779) ألف دينار في 31/كانون الاول/2020.

ج- تأمينات نقدية: ارتفعت التأمينات النقدية المستلمة بنسبة 58% عن السنة السابقة حيث بلغت (20,124,602) ألف دينار في 31/كانون الاول/2021 مقارنة بـ (12,772,045) ألف دينار في 31/كانون الاول/2020 وذلك نتيجة الارتفاع الحاصل في الائتمان التعهدي المصدر خلال السنة الحالية موضوع التدقيق.

9- حساب الارباح والخسائر:

حقق المصرف ربحاً مقداره (9,175,825) ألف دينار قبل الضريبة للسنة موضوع التدقيق مقارنة بربح مقداره (8,125,733) ألف دينار للسنة السابقة حيث بلغت نسبة الارتفاع (13%) للاسباب التالية:

أ- انخفاض صافي ايرادات الفوائد بنسبة (14%) عن السنة السابقة حيث بلغت (10,843,679) ألف دينار في 31/كانون الاول/2021 مقارنة بـ (12,558,842) ألف دينار للسنة السابقة.

ب- ارتفاع صافي ايرادات العمولات بنسبة (98%) عن السنة السابقة حيث بلغت (5,082,357) ألف دينار في 31/كانون الاول/2021 مقارنة بـ (2,572,883) ألف دينار للسنة السابقة.

ج- ارتفاع اجمالي المصاريف بنسبة (6%) عن السنة السابقة حيث بلغت (8,079,358) ألف دينار في 31/كانون الاول/2021 مقارنة بـ (7,638,487) ألف دينار للسنة السابقة.

د- تم تحميل حساب المصاريف الاخرى بمبلغ (192,833) الف دينار يمثل فرق مبلغ الضريبة المدفوعة عن ارباح سنة 2020 وكان من المفترض تحميل المبلغ المذكور على حساب الفائض المتراكم .

10- ايراد نافذة مزاد العملة:

أ- بلغ رصيد مشتريات المصرف من نافذة بيع العملة الاجنبية للفترة من 2021/1/2 ولغاية 2021/12/31 (7,775,130) دولار موزعة كما يلي:

التفاصيل	المبلغ (دولار)
مشتريات حوالات تخص سنة 2020 تحققت في سنة 2021	2,445,205
مشتريات حوالات	5,221,925
مشتريات المزاد النقدي للمصرف تخص سنة 2020 تحققت في سنة 2021	108,000
المجموع	**7,775,130**

ب- بلغ رصيد الارباح المتحققة للمصرف من نافذة بيع وشراء العملات الاجنبية لغاية 2021/12/31 (68,091,285) دينار وكما مفصل ادناه:

التفاصيل	المبلغ (دينار)
ايراد الحوالات	67,011,285
ايراد بيع الدولار الى المزاد النقدي للمصرف	1,080,000
المجموع	**68,091,285**

ج- تم اعتماد اسلوب تقديم تأييد المستفيد الاخير للحوالات الصادرة.

11- الدعاوى المقامة:

أ- بلغ عدد الدعاوى المقامة من قبل الغير على المصرف (4) دعوى وكما يلي:

- هناك دعوى إقيمت على المصرف من قبل منتسب سابق مطالب بالتعويض ولازالت الإجراءات قائمة.
- هناك دعوى حسمت لصالح المصرف والان قيد التدقيق في محكمة التميز الاتحادية .
- هناك دعوتان قيد النظر لدى محكمة بداءة النجف .

ب - بلغ عدد الدعاوى القانونية المقامة من قبل المصرف على الغير (7) دعوى تبلغ قيمتها (530,5,518) ألف دينار.

12- نسبة كفاية رأس المال:

بلغت نسبة كفاية رأس المال (111 %) كما في 31/كانون الاول/2021 حيث انها اعلى من الحد الادنى المطلوب من البنك المركزي العراقي البالغة (12%).

13- نسبة السيولة:

بلغت نسبة السيولة (105 %) بتاريخ 31/كانون الاول/2021.

14- مراقب الامتثال:

تم الاطلاع على تقارير مراقب الامتثال للسنة موضوع التدقيق وكانت معدة وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي وقد اشتملت على :

- أهم المؤشرات عن الوضع المالي للمصرف.
- المؤشرات عن النسب المئوية المحتسبة مثل نسبة كفاية رأس المال ونسبة السيولة ونسبة الائتمان النقدي الى الودائع بالاضافة الى النسب المالية الاخرى.
- جداول العقارات المملوكة للمصرف.
- الجوانب المتعلقة بعمل مجلس ادارة المصرف.
- المتطلبات القانونية.
- يقوم القسم المذكور بمتابعة ملاحظات البنك المركزي العراقي المتعلقة بمراقبة الاعمال ونتائج التدقيق المكتبي للمصرف والعمل على تصفيتها.
- ان المصرف يقوم بتحديث بيانات الزبائن عن طريق استمارة KYC بالتعاون مع قسم الابلاغ عن غسل الاموال بالمصرف وذلك لمعرفة مدى امتثال المصرف لقانون غسل الاموال رقم 39 لسنة 2015 وكذلك تطبيق العناية الواجبة حيث اعتمدت سياسة المصرف لمصادقة قسم الامتثال على استمارة فتح الحساب الجاري KYC .

15- الحوكمة المؤسسية:

أ- اعد المصرف دليل الحوكمة وحسب تعليمات البنك المركزي العراقي وتم الالتزام بمبادئ الحوكمة وفصل مهام مجلس الادارة عن مهام الادارة التنفيذية .

ب- ان الادارة التنفيذية ومجلس الادارة ملتزم بتطبيق تعليمات الحوكمة المؤسساتيه من خلال الافصاح بالتقارير السنوية وتقارير الحوكمة .

ت- ان المصرف ملتزم بالمتطلبات النوعية الواردة ضمن المادة 23 من دليل الحوكمة الصادرعن البنك المركزي العراقي حيث تضمنت التقارير السنوية الافصاح عن نتائج العمليات والوضع المالي للمصرف.

16- كفاية الرقابة الداخلية:

أ- ان نظام الرقابة الداخلية قد اشتمل على الاجراءات الضرورية التي تتناسب مع حجم وطبيعة نشاط المصرف.

ب- تم الاطلاع على تقارير قسم الرقابة الداخلية حيث كانت شاملة ومفصلة ومحددة للملاحظات الواردة من خلال سير التدقيق.

ج- وقد اشتمل نشاط قسم الرقابة الداخلية على تدقيق اعمال الاقسام التالية:

- قسم المخاطر.
- العمليات المالية.
- قسم الائتمان.
- قسم التوعية المصرفية.
- قسم المدفوعات.
- قسم تقنية المعلومات.
- اعمال فروع المصرف.
- اطلعنا على الخطة السنوية لقسم التدقيق الداخلي والتقارير المعدة من قبل القسم المقدم الينا خلال السنة موضوع التدقيق ولدنيا على ذلك مايلي :-

* بلغت نسبة انجاز الخطة السنوية 85% من الخطة المصادق عليها من قبل مجلس الادارة وبأعتقادنا بأن الخطة ونتائج التنفيذ كانت مناسبة وتغطي كافة عمليات المصرف .
* ان عدد العاملين في قسم التدقيق الداخلي بلغ (4) موظفين في سنة 2021 .
* بلغ عدد الدورات التدريبية لكادر قسم التدقيق الداخلي لسنة 2021 (11) دورة .

17- قسم الابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب:

أ- اتخذ المصرف الاجراءات الكافية لمنع غسل الاموال وتمويل الارهاب وان هذه الاجراءات يجري تنفيذها وفقا لاحكام قانون غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم 39 لسنة 2015 والانظمة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي وقد اطلعنا على تقارير قسم الابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب المرسلة الى البنك المركزي العراقي والمعدة وفقاً للقانون والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي.

* ويمتلك المصرف انظمة الكترونيه متخصصه في غسل الاموال وتمويل الارهاب وهي
- النظام الالكتروني الخاص BANK BL AML solution system من شركة pio tech
* تم ربط جميع الانظمه اعلاه بالنظام المصرفي .
* ان النظام الالكتروني يتضمن الحد الادنى من السيناريوهات المطلوبة من البنك المركزي العراقي البالغه 25 سيناريو .
* يتم اجراء تحديث دوري وتلقائي للوائح السوداء المحددة .
* يتم تصنيف العملاء وفقاً للمخاطر.
* هناك بعض العمليات التي يتم التنبيه عليها من قبل نظام AML والتي يتم معالجتها من قبل القسم المذكور خلال السنة .

ب- تم اعداد دليل للسياسات والاجراءات الخاصة بقسم غسل الاموال وتمويل الارهاب اشتملت على:

- مراحل عملية غسل الاموال.
- أهمية مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.
- المسوؤلية التي على عاتق مدير قسم الابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب.
- المسوؤلية التي تقع عاتق قسم الابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب في المصرف.
- العقوبات التي يتحملها المصرف.
- مبدأ أعرف زبونك KYC.
- اجراءات العمل الخاصة بالعناية الواجبة.

18- قسم ادارة المخاطر:

أ- أيد لنا قسم المخاطر عن عدم وجود معلومات من المرجح ان تساعد في تحديد مخاطر التحريف الجوهري الذي يسبب الغش والخطأ ولم يتم تاشير حالات غش في اقسام وفروع المصرف وانما يتم تسجيل حالات اخطاء غير متعمدة في انجاز العمليات وتتم معالجتها انياً ويتم تقييم الاجراءات المتخذة وتحديد الاسباب الجذرية للحد من تلك الاخطاء ولم تحصل معاملات او احداث غير مألوفة من خلال متابعة استمارات التبليغ عن الاحداث التشغيلية التي يتم اعدادها من قبل القسم المذكور .

ب- أعلمنا كل من قسم التدقيق الداخلي والقسم القانوني وقسم نظم المعلومات بعدم وجود حالات غش واخطاء جوهرية في كافة اقسام وفروع المصرف .

19- قدرة المصرف على الوفاء تجاه المودعين:

* لوحظ قيام المصرف بتلبية كافة سحوبات المودعيين ولايوجد اي تلكؤ في هذا المجال .

20- مبدأ الاستمرارية :

* تم اعتماد مبدأ الاستمرارية من قبل ادارة المصرف عند اعداد البيانات المالية للسنة موضوع التدقيق .

وطبقاً لما هو مدون في سجلات المصرف والايضاحات المعطاة لنا .

1) ان النظام المحاسبي المحوسب المستخدم من قبل المصرف كان متفق مع متطلبات نظام مسك الدفاتر وقد تضمن حسب تقديرنا تسجيل كافة موجودات ومطلوبات ومصروفات وايرادات المصرف وان نظام الرقابة الداخلية قد اشتمل على الاجراءات التي تضمن صحة ودقة هذه البيانات بدرجة تتناسب مع حجم نشاط المصرف.
2) ان عملية جرد الموجودات النقدية قد تمت بشكل مناسب وبإشرافنا ، وتم التقييم وفقاً للاسس والاصول والمبادىء المعتمدة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية ، بأستثناء الموجودات الثابتة اذ تم اعتماد الكلفه التاريخية .
3) ان البيانات المالية قد نظمت وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية وبما يتفق مع التشريعات المرعية وهي متفقة تماما مع ما تظهره السجلات وانها منظمة طبقا لكل من قانون الشركات المعدل وقانون المصارف والانظمة والتعليمات النافذة.
4) ان التقرير السنوي لادارة المصرف معد وفقاً لاحكام قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل ولا يتضمن ما يخالف احكام القوانين والتشريعات النافذة.

الـرأي:

مع الأخذ بنظر الاعتبار الملاحظات والايضاحات اعلاه فبرأينا واستناداً للمعلومات والايضاحات التي حصلنا عليها ان البيانات المالية وتقرير الادارة المرفق بها متفقة مع السجلات ومستوفية للمتطلبات القانونية , وانها على قدر ما تضمنته من مؤشرات للاداء تعبر بصورة واضحة وعادلة عن المركز المالي للمصرف كما في 31/كانون الاول/2021 ونتائج نشاطه وتدفقاته النقدية للسنة المالية المنتهية بذات التاريخ.

مع التقدير ..

ايـاد رشيد مهدي القريشي
محاسب قانوني ومراقب حسابات
AYAD AL-QWRAISHI

د.اياد رشيد مهدي القريشي
محاسب قانوني مراقب حسابات
عضو الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين

Haseeb Kadhim Jwaid & Co
شركة حسيب كاظم جويد وشريكه
محاسبون ومدققون
Certified Public Accountants

د. حسيب كاظم جويد المياح
محاسب قانوني مراقب الحسابات
عضو الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين

بيان المركز المالي
كما في 31 كانون الأول 2021

	إيضاح	2021 دينار عراقي	2020 دينار عراقي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	4	**424,122,747,702**	1,090,052,022,455
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	5	**36,673,316,442**	30,642,111,401
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	6	**122,230,266,117**	102,671,658,627
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	7	**1,512,978,771**	1,104,381,546
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	8	**78,072,239,611**	18,585,011,036
موجودات ثابتة	9	**26,985,603,817**	28,688,233,938
موجودات غير ملموسة	10	**685,854,208**	903,772,943
حق استخدام الأصول	11	**1,073,489,236**	718,051,179
موجودات أخرى	12	**6,560,933,651**	5,502,753,805
مجموع الموجودات		**697,917,429,555**	1,278,867,996,930
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع المصارف	13	**4,857,366,728**	13,316,511,942
ودائع العملاء	14	**377,336,614,784**	952,385,779,228
تأمينات نقدية	15	**20,124,602,248**	12,772,045,218
مخصص ضريبة الدخل	16	**1,057,932,943**	1,120,599,777
مخصصات متنوعة	17	**6,655,324,638**	5,116,985,032
التزامات عقود الايجار	11	**1,006,032,681**	550,258,549
مطلوبات أخرى	18	**6,798,273,541**	7,051,024,078
مجموع المطلوبات		**417,836,147,563**	992,313,203,824
حقوق الملكية			
رأس المال المكتتب به والمدفوع	19	**250,000,000,000**	250,000,000,000
احتياطي الزامي	20	**9,249,016,404**	8,843,121,821
احتياطي القيمة العادلة	20	**319,568,666**	(89,028,558)
احتياطيات اخرى	20	**8,172,033,313**	7,766,138,730
أرباح مدورة	21	**12,340,663,609**	20,034,561,113
مجموع حقوق الملكية		**280,081,281,992**	286,554,793,106
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**697,917,429,555**	1,278,867,996,930

معاز خيري الأسدي
المدير المالي

وليد موريس حليم عبد النور
المدير المفوض

مهدي محمد جواد الرحيم
رئيس مجلس الإدارة

خضوعاً لتقريرنا المرقم 2/م – 46 بتاريخ 20 شباط 2022

د.حسيب كاظم جويد
محاسب قانوني ومراقب حسابات

د.إياد رشيد القريشي
محاسب قانوني ومراقب حسابات

إن الإيضاحات المرفقة من 1 الى 41 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

بيان الدخل
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021

	إيضاح	2021 دينار عراقي	2020 دينار عراقي
الفوائد الدائنة	22	**12,393,758,084**	13,790,121,650
الفوائد المدينة	23	**(1,550,079,224)**	(1,231,279,025)
صافي الدخل من الفوائد		**10,843,678,860**	12,558,842,625
العمولات والرسوم الدائنة	24	**5,309,031,581**	2,749,006,210
العمولات والرسوم المدينة	24	**(226,674,135)**	(176,123,262)
صافي الدخل من العمولات والرسوم		**5,082,357,446**	2,572,882,948
صافي الدخل من الفوائد والعمولات والرسوم		**15,926,036,306**	15,131,725,573
أرباح تشغيلية ناتجة عن تداول العملات الأجنبية		**433,701,157**	414,513,421
إيرادات ناقذة العملات الأجنبية		**68,091,285**	129,848,929
ايراد الاستثمار	25	**150,691,977**	-
إيرادات تشغيلية أخرى	26	**676,661,512**	88,131,750
إجمالي الدخل التشغيلي		**17,255,182,237**	15,764,219,673
المصاريف			
نفقات الموظفين	27	**(4,861,770,375)**	(4,223,639,863)
استهلاكات	9	**(574,414,237)**	(900,500,843)
اطفاءات	10	**(429,557,999)**	(409,092,740)
استرداد مخصصات		**2,341,219,860**	955,886,875
مصاريف تشغيلية أخرى	29	**(4,554,834,881)**	(3,061,140,135)
إجمالي المصاريف التشغيلية		**(8,079,357,632)**	(7,638,486,706)
الربح قبل الضريبة		**9,175,824,605**	8,125,732,967
مصروف ضريبة الدخل	16	**(1,057,932,943)**	(1,120,599,777)
ربح السنة		**8,117,891,662**	7,005,133,190
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة	30	**0.032**	0.028

مصرف المنصور Mansour Bank شركة مساهمة خاصة

وليد موريس حليم عبد النور
المدير المفوض

معاذ خيري الأسدي
المدير المالي

جمهورية العراق لعام ٢٠٢٢م
مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات
أمانة السر
نصادق على صحة ختم وتوقيع مراقب الحسابات وانه مزاول لمهنة مراقبة وتدقيق الحسابات لعام ٢٠٢٢م ولديه أي مسؤولية عن سريانية لمنه البيانات المالية.
فاضي محمد صالح
رقم الوصل ٥٨٠٥ تاريخه ٢/٢ التوقيع

إن الإيضاحات المرفقة من 1 الى 41 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

بيان الدخل الشامل
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021

	إيضاح	2021 دينار عراقي	2020 دينار عراقي
ربح السنة		**8,117,891,662**	7,005,133,190
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	20	**408,597,224**	(111,594,822)
الدخل الشامل للسنة		**8,526,488,886**	6,893,538,368

إن الإيضاحات المرفقة من 1 الى 41 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021

	ايضاح	رأس المال المكتتب به والمدفوع	احتياطي الزامي	احتياطي القيمة العادلة	احتياطيات أخرى	ربح السنة	أرباح مدورة	مجموع حقوق الملكية
		دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
2021								
الرصيد في 1 كانون الثاني		**250,000,000,000**	**8,843,121,821**	**(89,028,558)**	**7,766,138,730**	**-**	**20,034,561,113**	**286,554,793,106**
توزيعات أرباح نقدية	**37**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(15,000,000,000)**	**(15,000,000,000)**
الدخل الشامل للسنة		**-**	**-**	**408,597,224**	**-**	**8,117,891,662**	**-**	**8,526,488,886**
تخصيص ربح السنة	**20**	**-**	**405,894,583**	**-**	**405,894,583**	**(8,117,891,662)**	**7,306,102,496**	**-**
الرصيد في 31 كانون الأول		**250,000,000,000**	**9,249,016,404**	**319,568,666**	**8,172,033,313**	**-**	**12,340,663,609**	**280,081,281,992**
2020								
الرصيد في 1 كانون الثاني		250,000,000,000	8,492,865,161	22,566,264	7,415,882,070	-	13,729,941,243	279,661,254,738
الدخل الشامل للسنة		-	-	(111,594,822)	-	7,005,133,190	-	6,893,538,368
تخصيص ربح السنة	20	-	350,256,660	-	350,256,660	(7,005,133,190)	6,304,619,870	-
الرصيد في 31 كانون الأول		250,000,000,000	8,843,121,821	(89,028,558)	7,766,138,730	-	20,034,561,113	286,554,793,106

إن الإيضاحات المرفقة من 1 الى 41 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021

	إيضاح	2021 دينار عراقي	2020 دينار عراقي
الأنشطة التشغيلية			
ربح السنة قبل الضريبة		**9,175,824,605**	8,125,732,967
تعديلات للبنود غير النقدية:			
استهلاكات وإطفاءات		**1,003,972,236**	1,309,593,583
اطفاء علاوات / خصم استثمارات مالية		**(226,498,357)**	-
فوائد مدينة على التزامات عقود الإيجار	11	**17,706,329**	9,463,906
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		**9,971,004,813**	9,444,790,456
التغير في الأرصدة لدى البنك المركزي العراقي (احتياطي الزامي)		**25,492,866,420**	(3,041,758,880)
التغير في الإيداعات لدى المصارف		**5,000,000,000**	(5,000,000,000)
التغير في التسهيلات الائتمانية المباشرة		**(19,558,607,490)**	6,455,365,997
التغير في الموجودات المالية		-	(3,991,049,389)
التغير في الموجودات الاخرى		**(1,518,846,971)**	(606,424,408)
التغير في ودائع المصارف		**(6,716,000,000)**	(9,284,000,000)
التغير في ودائع العملاء		**(575,049,164,444)**	(178,556,511,587)
التغير في التأمينات النقدية		**7,352,557,030**	6,620,250,822
التغير في المخصصات المتنوعة		**2,277,609,387**	3,052,801,717
التغير في المطلوبات الاخرى		**203,023,595**	1,073,356,759
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية قبل الضريبة		**(552,545,557,660)**	(173,833,178,513)
الضرائب المدفوعة	16	**(1,120,599,777)**	(1,464,676,764)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية		**(553,666,157,437)**	(175,297,855,277)
الأنشطة الإستثمارية			
التغير في الموجودات الثابتة		**1,047,899,359**	(492,316,090)
استرداد موجودات مالية		-	110,000,000,000
شراء موجودات مالية		**(60,000,000,000)**	(31,912,100,000)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) من الأنشطة الإستثمارية		**(58,952,100,641)**	77,595,583,910
الأنشطة التمويلية			
توزيعات أرباح نقدية	37	**(15,000,000,000)**	-
دفعات متعلقة بعقود الايجار	11	**(43,800,000)**	(257,040,000)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية		**(15,043,800,000)**	(257,040,000)
صافي التغير في النقد وما في حكمه		**(627,662,058,078)**	(97,959,311,367)
النقد وما في حكمه اول السنة		**1,029,727,022,734**	1,127,686,334,101
النقد وما في حكمه اخر السنة	33	**402,064,964,656**	1,029,727,022,734
التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد			
فوائد مقبوضة		**11,491,152,144**	13,003,269,851
فوائد مدفوعة		**1,452,766,467**	1,230,169,838

إن الإيضاحات المرفقة من 1 الى 41 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2021

1 معلومات عن المصرف

تأسس المصرف كشركة مساهمة خاصة برأسمال مدفوع بالكامل قدره (55) مليار دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش / 27520 في 13 أيلول 2005 الصادرة عن وزارة التجارة / دائرة تسجيل الشركات ، بموجب قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل ، تحت اسم (شركة مصرف المنصور للاستثمار - شركة مساهمة خاصة) وحصلت موافقة المصرف المركزي العراقي / المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان ، بكتابه ذي العدد 368/3/9 في 20 شباط 2006 على منح المصرف إجازة ممارسة الصيرفة استناداً لقانون المصارف النافذ .

غاية المصرف القيام بكافة العمليات المصرفية وقبول الودائع وتوظيفها والقيام بجميع العمليات المالية والمصرفية وفق القوانين والأنظمة النافذة من خلال مركزه الرئيسي في بغداد ومن خلال فروعه في جمهورية العراق وعددها ثمانية فروع في بغداد وكربلاء والبصرة والنجف والحلة وأربيل والسليمانية.

يساهم بنك قطر الوطني – قطر بنسبة 54.19% من رأسمال المصرف.

بموجب التفويض الممنوح لمجلس إدارة مصرف المنصور من قبل الهيئة العامة للمصرف، تم إبرام اتفاقية الخدمات الإدارية والفنية بين مصرف المنصور للإستثمار وبين بنك قطر الوطني - قطر ش.م.ق ("المستشار") والتي بموجبها يقدم المستشار "الخدمات والاستشارات الادارية والفنية" التي تتضمن بمقتضى الاتفاقية:

1) المساعدة في مراجعة ومتابعة الاستراتيجيات وتطبيقها.
2) تقديم المساعدة اللازمة لتمكين المصرف من إعداد التقارير المالية والادارية داخلياً وخارجياً، وذلك من خلال البيانات والمعلومات التي يقوم المصرف بتزويدها للمستشار.
3) المشاركة في وضع خطط العمل والموازنات حسب التوجه العام للمصرف سنوياً على الأقل دون الإخلال باستقلالية المصرف.
4) تقديم المشورة عند رسم السياسات والانظمة الداخلية والقرارات.
5) تقديم المشورة في الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية ومدى توافق القرارات المتعلقة بالائتمان وبرامج المخاطر مع الصلاحيات المحددة من قبل مجلس ادارة المصرف حسب التوجه العام للمستشار وبما لا يتعارض مع النظام الأساسي المعتمد للمصرف، وأحكام القوانين والأنظمة النافذة في جمهورية العراق.
6) الاستشارات المتعلقة بالرقابة والامتثال والتدقيق، وتقديم المشورة في الخدمات المتعلقة بتقنية المعلومات والعمليات والتسويق والمنتجات المصرفية وخدمات الموارد البشرية والتطوير والتدريب.
7) يحق للمصرف طلب استشارات أخرى إضافة إلى الاستشارات المذكورة أعلاه في سبيل قيام المصرف بممارسة الإدارة الجيدة، ذلك بناء على طلب مجلس الإدارة أو الجهة الإشرافية في جمهورية العراق.

تأسس المصرف برأسمال مدفوع بالكامل قدره (55) مليار دينار، وخلال المراحل اللاحقة لتأسيسه ونتيجة لتوسع وتنوع اعماله المصرفية واستجابةً لتعليمات وتوجيهات البنك المركزي العراقي فقد حدث العديد من الزيادات في رأس المال ليصبح حالياً مبلغ (250) مليار دينار مدفوع بالكامل مقسم الى (250) مليار سهم القيمة الاسمية للسهم الواحد 1 دينار.

الموافقة على البيانات المالية

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 من قبل مجلس إدارة المصرف، بالجلسة المنعقدة بتاريخ 17 شباط 2022.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أسس إعداد البيانات المالية

- تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات والمطلوبات المالية والتي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ البيانات المالية.
- تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة الدولية وتفسيراتها وقرارات البنك المركزي العراقي.
- تم عرض البيانات المالية بالدينار العراقي وهي عملة التشغيل للمصرف.
- يقوم المصرف بعرض بيان المركز المالي حسب ترتيب السيولة. يتم ادراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عادةً بالإجمالي في بيان المركز المالي، يتم تقاصها والإفصاح عنها بالصافي فقط كما هو منصوص عليه في ملخص أهم السياسات المحاسبية في الايضاح 2.4.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة

- قام المصرف بتطبيق بعض التعديلات والتفسيرات لأول مرة والتي أصبحت نافذة ابتداءً من 1 كانون الثاني 2021.
- لم يقم المصرف بالتطبيق المبكر لأي معيار أوتفسير أو تعديل آخر صادر وغير نافذ التطبيق.

2.2.1 تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 7 والمعيار الدولي للتقرير المالي 4 ومعيار المحاسبة الدولي 16 "إعادة تشكيل مؤشر سعر الفائدة المرجعي " المرحلة 2

تعالج تعديلات المرحلة 2 الأمور التي تنشأ عن تنفيذ إعادة التشكيل، بما في ذلك استبدال أحد المؤشرات بآخر بديل. توفر التعديلات على المرحلة 2 إعفاءات مؤقتة إضافية من تطبيق متطلبات محاسبة تحوطية محددة لمعيار المحاسبة الدولي 39 والمعيار الدولي للتقرير المالي 9 على علاقات التحوط المتأثرة مباشرة بإعادة تشكيل معدل الأيبور في حين أن التطبيق ليس إلزامياً لنهاية السنة في كانون الأول 2021. يسمح بالتطبيق المبكر.

2.2.2 التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 16، "عقود الإيجار"-كوفيد-19"

ونتيجة لجائحة كوفيد-19، تم منح امتيازات الإيجار للمؤجرين. وقد تتخذ هذه الامتيازات أشكالاً مختلفة ومتنوعة، بما في ذلك الإجازات المدفوعة وتأجيل سداد مدفوعات الإيجار. في 28 أيلول 2020، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً على المعيار الدولي للتقرير المالي 16 والذي يقدم خياراً عملياً اختيارياً للمؤجرين لتقييم ما إذا كان امتياز الإيجار المتعلق بكوفيد-19 هو تعديل للإيجار. ويمكن للمؤجرين أن يختاروا حساب امتيازات الإيجار هذه بنفس الطريقة في حال لم تكن تعديلات إيجار. وفي كثير من الحالات، سيؤدي ذلك إلى احتساب الامتياز كمدفوعات إيجار متغيرة في الفترة (الفترات) التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي إلى وجود انخفاض في الدفع.

2.3 المعايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وغير نافذة التطبيق

فيما يلي المعايير والتفسيرات الجديدة أو المعدلة الصادرة وغير نافذة للتطبيق حتى تاريخ اصدار البيانات المالية للمصرف، يعتزم المصرف تطبيق هذه المعايير، إن لزم الامر، عندما تصبح سارية المفعول.

2.3.1 التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 16، عقود الإيجار-كوفيد-19 " تمديد الوسائل العملية

ونتيجة لجائحة كوفيد-19، تم منح امتيازات الإيجار للمؤجرين. في مايو 2020 م، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً على المعيار الدولي للتقرير المالي 16 والذي يقدم خياراً عملياً اختيارياً للمؤجرين لتقييم ما إذا كان امتياز الإيجار المتعلق بكوفيد-19 هو تعديل للإيجار. في 31 آذار 2021 ، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً إضافياً لتمديد تاريخ الخيار العملي من 30 حزيران 2021 إلى 30 حزيران 2022. ويمكن للمؤجرين أن يختاروا احتساب امتيازات الإيجار هذه بنفس الطريقة في حال لم تكن تعديلات إيجار. وفي كثير من الحالات، سيؤدي ذلك إلى احتساب الامتياز كمدفوعات إيجار متغيرة في الفترة (الفترات) التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي إلى وجود انخفاض في الدفع.
تاريخ السريان: الفترات السنوية التي تبدأ في 1 نيسان 2021 أو بعد ذلك التاريخ

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.3 المعايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وغير نافذة التطبيق (تتمة)

2.3.2 عدد من التعديلات على نطاق ضيق على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 3 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 16 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 37 وبعض التحسينات السنوية على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 1 والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 ومعيار المحاسبة الدولي 41 والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16.

تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 3 "تجميع الأعمال" وتحديث الإشارة إلى مفهوم الإطار العام للتقارير المالية دون أي تغيير في المتطلبات المحاسبية لتجميع الأعمال.

تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 16 "الممتلكات والآلات والمعدات" والتي تمنع المنشآت الخصم من تكلفة أي بند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات، وأي متحصلات من بيع السلع التي يتم إنتاجها أثناء إحضار ذلك الأصل للغرض المعد من أجله. بدلاً من ذلك، اعترف البنك بالمتحصلات من بيع تلك البنود والتكاليف ذات الصلة في قائمة الدخل.

تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 37 "المخصصات والالتزامات المحتملة والموجودات المحتملة" لتحديد أي التكاليف التي يحتاج البنك تضمينها لتقدير ما إذا كان العقد معاوضة أو أنه يؤدي إلى خسائر.

أدت التحسينات السنوية إلى القيام بعمل تعديلات بسيطة على المعيار الدولي للتقرير المالي 1 "التطبيق الأولي للمعايير الدولية للتقرير المالي "والمعيار الدولي للتقرير المالي 9 "الأدوات المالية" ومعيار المحاسبة الدولي 41 "الزراعة" والأمثلة التوضيحية التي تصاحب المعيار الدولي للتقرير المالي 16: "عقود الإيجار".

تاريخ السريان: الفترات السنوية التي تبدأ في 1 نيسان 2021 أو بعد ذلك التاريخ

2.3.3 تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 - عرض القوائم المالية "تصنيف المطلوبات"

التعديلات على نطاق ضيق على المعيار الدولي للتقرير المالي 1: "عرض القوائم المالية" توضح أن المطلوبات تصنف إما متداولة أو غير متداولة اعتماداً على الحقوق الموجودة في نهاية فترة التقرير. ولا يتأثر التصنيف بتوقعات المنشأة أو الأحداث التي تقع بعد تاريخ التقرير (على سبيل المثال، استلام التنازل أو خرق التعهد). كما يوضح التعديل ما يعنيه معيار المحاسبة الدولي 1 عندما يشير إلى "تسوية" الالتزام.

تاريخ السريان: الفترات السنوية التي تبدأ في 1 كانون الثاني 2023 أو بعد ذلك التاريخ

2.3.4 التعديلات على نطاق ضيق على معيار المحاسبة الدولي رقم 1، وبيان الممارسة رقم 2 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 8

وتهدف التعديلات إلى تحسين إفصاحات السياسات المحاسبية ومساعدة مستخدمي البيانات المالية للتفريق بين التغييرات في التقديرات المحاسبية والتغيرات في السياسات المحاسبية.

تاريخ السريان: الفترات السنوية التي تبدأ في 1 كانون الثاني 2023 أو بعد ذلك التاري. ومع ذلك، يخطط المجلس لنشر مسودة في الربع الأخير من 2021 يقترح فيها تأجيل تاريخ السريان إلى موعد لا يتجاوز 1 كانون الثاني.

2.3.5 تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 12: الضرائب المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناتجة عن عملية فردية

تتطلب هذه التعديلات من الشركات الاعتراف بالضريبة المؤجلة حول المعاملات التي تؤدي، عند الاعتراف الأولي، إلى نشوء مبالغ متساوية من الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة والقابلة للخصم.

تاريخ السريان: الفترات السنوية التي تبدأ في 1 كانون الثاني 2023 أو بعد ذلك التاريخ.

2.3.6 المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17 "عقود التامين" كما هو معدل في حزيران 2020

يحل هذا المعيار محل المعيار الدولي للتقرير المالي 4 الذي يسمح حاليا بمجموعة واسعة من الممارسات في المحاسبة على عقود التأمين. سيقوم المعيار الدولي للتقرير المالي 17 بتغيير المحاسبة جذرياً من قبل جميع المنشآت التي تصدر عقود التأمين وعقود الاستثمار مع مزايا المشاركة التقديرية.

تاريخ السريان: الفترات السنوية التي تبدأ في 1 كانون الثاني 2023 أو بعد ذلك التاريخ.

2.3.7 تعديل على نطاق ضيق على المعيار الدولي للتقرير المالي 17 "عقود التأمين"

يتعلق التعديل بانتقال شركات التأمين إلى المعيار الجديد فقط - ولا يؤثر على أي متطلبات أخرى في المعيار الدولي للتقرير المالي 17. للمعيار الدولي للتقرير المالي 17 والمعيار الدولي للتقرير المالي 9 متطلبات انتقال مختلفة. وبالنسبة لبعض شركات التأمين، يمكن أن تتسبب هذه الاختلافات في عدم تطابق محاسبي مؤقت بين الموجودات المالية والتزامات عقود التأمين في المعلومات المقارنة التي تقدمها في بياناتها المالية عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 17 والمعيار الدولي للتقرير المالي 9 للمرة الأولى.

وسيساعد التعديل شركات التأمين على تجنب حالات عدم التطابق المحاسبي المؤقتة، وبالتالي سيحسن من فائدة معلومات المقارنة للمستثمرين. وهي تقوم بذلك عن طريق تزويد شركات التأمين بخيار تقديم معلومات مقارنة حول الموجودات المالية.

تاريخ السريان: الفترات السنوية التي تبدأ في 1 كانون الثاني 2023 أو بعد ذلك التاريخ.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية

2.4.1 التعاملات بالعملات الأجنبية

يتم تسجيل التعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث هذه التعاملات، ويتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ بيان المركز المالي والمعلنة من قبل مصرف العراق المركزي. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التحويل إلى العملة الرئيسية للبنك في بيان الدخل الشامل.
إن الدينار العراقي هي عملة إظهار البيانات المالية والتي تمثل عملة التشغيل للبنك.

2.4.2 معلومات القطاع

- قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معا في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة للمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.
- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.
- يتم توزيع التقارير القطاعية للبنك كما يلي: تجزئة، شركات، الخزينة.

2.4.3 تحقق الإيرادات

وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالي رقم (9) يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية لكافة الأدوات المالية والأدوات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي تم تسجيلها بالتكلفة المطفأة. يتم اثبات إيرادات الفوائد على الموجودات المالية التي تحمل فائدة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9). إن معدل الفائدة الفعلي (EIR) هو السعر الذي يخصم المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، الفترة الأقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي.

يتم احتساب معدل الفائدة الفعلية (وبالتالي، التكلفة المطفأة للأصل) من خلال الأخذ بعين الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الاقتناء. يعترف البنك بإيرادات الفوائد باستخدام معدل العائد الذي يمثل أفضل تقدير لمعدل العائد الثابت على مدى العمر المتوقع للقرض. ومن ثم، يتم الاعتراف بتأثير أسعار الفائدة المختلفة المحتملة التي يتم فرضها على مراحل مختلفة، والخصائص الأخرى لدورة حياة الأصل (بما في ذلك الدفعات المسبقة، وفرض الغرامات والرسوم).

إذا تم تعديل التوقعات المتعلقة بالتدفقات النقدية على الموجودات المالية لأسباب غير مخاطر الائتمان. يتم إثبات التعديلات كإضافة أو طرح للقيمة الدفترية للأصل في بيان المركز المالي مع زيادة أو طرح الفرق في إيرادات الفوائد. يتم إطفاء التسوية فيما بعد من خلال الفوائد والإيرادات المماثلة في بيان الدخل الشامل.

2.4.3.1 الفائدة والإيرادات والمصروفات المماثلة

لجميع الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، بالقيمة العادلة من خلال الدخل وبالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل فإن الفائدة الدائنة والمدينة على هذه الادوات المالية تقيد بسعر الفائدة الفعلي.
ان عملية احتساب الفائدة تأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات المالية (على سبيل المثال، خيارات الدفع المسبق) وتتضمن أي رسوم او تكاليف إضافية تتعلق بهذه الأدوات المالية بشكل مباشر وهي جزء لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي ولكنها لا تمثل خسائر ائتمانية مستقبلية.
عندما يتم تخفيض قيمة هذه الموجودات المالية او مجموعة من الموجودات المالية المماثلة من خلال خسائر تدني القيمة، فانه يستمر احتساب قيمة ايراد الفوائد باستخدام سعر الفائدة المعمول به لخصم التدفقات النقدية المتوقعة لأغراض احتساب خسارة قيمة التدني.

2.4.3.2 العمولات الدائنة

يحقق البنك عمولات دائنة من الخدمات المتنوعة المقدمة للعملاء ويمكن تصنيف إيراد العمولات كما يلي:

- العمولات الدائنة المحققة من الخدمات المقدمة خلال فترة زمنية معينة

تؤجل العمولات المحققة من تقديم الخدمات خلال فترة زمنية محددة ويتم الاعتراف فيها كإيراد على أساس الفترة الزمنية. وتشمل إيرادات العمولات ورسوم إدارة الأصول وصناديق الاستثمار والرسوم الأخرى الإدارية والاستشارية.

- العمولات الدائنة من تقديم خدمات مالية والمحققة عند تنفيذ عمل هام

يعترف بالعمولات والرسوم كإيرادات عند إنجاز العمل الهام، مثل ذلك عمولة تخصيص أسهم لعميل. يتم الاعتراف بالعمولات المرتبطة بإنجاز عمل محدد بعد تنفيذ الشروط المتفق عليها في هذا الخصوص.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.3 تحقق الإيرادات (تتمة)

2.4.3.2 العمولات الدائنة (تتمة)

- العمولات الدائنة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من أداة مالية

تتضمن العمولات التي يعتبرها البنك جزءاً لا يتجزأ من أداة مالية ما يلي: عمولات إصدار القروض وعمولات الالتزام للقروض التي من المحتمل أن يتم سحبها وغيرها من العمولات المتعلقة بالائتمان. إن الاعتراف بهذه العمولات (مع أي تكاليف إضافية) يشكل جزءاً لا يتجزأ من الأداة المالية المقابلة ويتم الاعتراف بها كإيرادات فوائد من خلال إجراء تعديل على معدل الفائدة الفعلي.

2.4.3.3 توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بالأرباح عندما ينشأ حق للبنك باستلام الدفعات، والذي يحصل عادة عند موافقة المساهمين على التوزيعات.

2.4.4 الأدوات المالية – الاعتراف الأولي

2.4.4.1 تاريخ الاعتراف

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية، باستثناء القروض والسلف المقدمة للعملاء وودائع العملاء، مبدئيا في تاريخ المتاجرة أي التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية. ويشمل ذلك الصفقات الاعتيادية: مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المحدد عامة بموجب قوانين أو اتفاقيات في السوق. يتم إثبات القروض والسلف للعملاء عند تحويل الأموال إلى حسابات العملاء. ويعترف البنك بالأرصدة المستحقة للعملاء عند تحويل الأموال إلى البنك.

2.4.4.2 القياس الأولي للأدوات المالية

يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند الاعتراف الأولي على شروطها التعاقدية ونموذج الأعمال الخاص بإدارة الأدوات. يتم قياس الأدوات المالية مبدئياً بقيمتها العادلة، باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، بحيث يتم إضافة أو خصم تكاليف المعاملات من المبلغ. يتم قياس الذمم المدينة التجارية بسعر الصفقة .عندما تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية عن سعر المعاملة عند الاثبات المبدئي، يقوم البنك باحتساب ربح أو خسارة اليوم الأول كما هو موضح أدناه.

2.4.4.3 ربح أو خسارة اليوم الأول

عندما يختلف سعر المعاملة للأداة عن القيمة العادلة عند نشأتها، وتعتمد القيمة العادلة على أسلوب تقييم باستخدام مدخلات فقط يمكن ملاحظتها في معاملات السوق، يعترف البنك بالفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة في بيان الدخل الشامل. في الحالات التي تستند فيها القيمة العادلة إلى نماذج لا يمكن ملاحظة بعض مدخلاتها، يتم تأجيل اثبات الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة ويتم لاحقاً الاعتراف بها في بيان الدخل فقط عندما تصبح المدخلات قابلة ملحوظة، أو عند الغاء الاعتراف بالأداة المالية.

2.4.4.4 فئات القياس للموجودات والمطلوبات المالية

يقوم البنك بتصنيف الموجودات المالية (أدوات الدين) على أساس نموذج الأعمال لإدارة الموجودات والشروط التعاقدية، ويتم قياسها:

- بالتكلفة المطفأة
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
- بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة

يقوم البنك بتصنيف وقياس محفظته التجارية ومشتقاته المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ويتاح للبنك تصنيف الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، إذا أدى ذلك إلى الغاء أو التقليص بشكل جوهري من حالات عدم الثبات في القياس أو الاعتراف.

يتم قياس المطلوبات المالية، عدا عن التزامات القروض والضمانات المالية، بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عندما يتم الاحتفاظ بها لغايات المتاجرة والمشتقات المالية.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.5 الموجودات والمطلوبات المالية

2.4.5.1 المبالغ المستحقة من البنوك والقروض والسلف للعملاء والاستثمارات المالية بالتكلفة المطفأة

يقوم البنك فقط بقياس المبالغ المستحقة من البنوك والقروض والسلف للعملاء والاستثمارات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة من حال تحقق الشرطين التاليين معاً:

- الاحتفاظ بالموجودات المالية ضمن نموذج الأعمال بهدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تحدد تواريخ التدفقات النقدية التي تعتبر مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة للمبلغ القائم.

تفاصيل هذه الشروط مبينة أدناه.

2.4.5.1.1 تقييم نموذج الأعمال

يقوم البنك بتحديد نموذج الأعمال إلى المستوى الذي يعكس على أفضل وجه كيفية إدارة الموجودات المالية لتحقيق أهدافه التجارية.

لا يتم تقييم نموذج العمل الخاص بالبنك على أساس كل أداة على حدة، ولكن يتم تقييمه على مستوى المحفظة المجمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وابلاغها للإدارة التنفيذية العليا في البنك.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال)، والطريقة التي يتم بها إدارة هذه المخاطر
- الطريقة التي يتم بها تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال، إذا كان التعويض بناءً على القيمة العادلة للموجودات المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة)
- التكرار المتوقع لتقييم البنك، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار قيمة وتوقيت البيع.

يعتمد تقييم نموذج الأعمال على سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون وضع سيناريوهات " الحالة الأسوأ " أو " الحالة تحت الضغط " بعين الاعتبار.

في حال تم تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأساسية للبنك، لا يقوم البنك بتغيير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج الأعمال، ولكنها تقوم بأخذ هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية التي تم شرائها حديثاً للفترات اللاحقة.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.5 الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

2.4.5.1 المبالغ المستحقة من البنوك والقروض والسلف للعملاء والاستثمارات المالية بالتكلفة المطفأة (تتمة)

2.4.5.1.2 اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة

كخطوة لاحقة بعد عملية التصنيف للأدوات المالية، يقوم البنك بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تجتاز اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة.

يعرّف "أصل الدين" لغرض هذا الاختبار بالقيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، تسديد دفعات أصل الدين أو إطفاء علاوة / خصم).

إن أهم عناصر الفوائد في اتفاقيات القروض تتمثل في القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان .لغايات تقييم اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة، يقوم البنك بتطبيق أحكام واعتماد عوامل ذو صلة مثل العملات للموجودات المالية المحددة، والفترة التي يتم فيها تحديد سعر الفائدة.

من جانب أخر، لا تؤدي الشروط التعاقدية التي تزيد من الحد من التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة باتفاقيات الإقراض الأساسية إلى وجود تدفقات نقدية تعاقدية ضمن مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة على المبلغ المستحق. في مثل هذه الحالات، يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

2.4.5.2 مشتقات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

المشتقات المالية هي أدوات مالية، أو عقود اخرى، يتوفر فيه الخصائص الثالث التالية:

- تتغير قيمته نتيجة التغير في سعر الفائدة المحدد، سعر الأداة المالية، سعر السلعة، سعر الصرف الأجنبي، مؤشر الأسعار، أو التصنيف الائتماني ومؤشر الائتمان، أو اي متغيرات اخرى، شريطة أن يكون ذلك، في حالة وجود متغير غير مالي غير محدد لطرف في العقد.
- لا تتطلب استثمار مبدئي، او استثمار مبدئي بمبلغ أقل من المتوقع أية عقود يتوقع أن يكون لها نفس الأثر لعناصر السوق.
- يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي الحق.

2.4.5.3 أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يقوم البنك بتطبيق هذه الأدوات بموجب معيار التقارير المالي الدولية رقم (9) للأدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند تحقق الشروط التالية:

- إذا كانت تلك الموجودات المالية (أدوات الدين) محتفظ بها وفقاً لنموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات بغرض تحصيل التدفقات النقدية المتعاقد عليها وبيع الموجودات المالية.
- إذا كان ينشأ عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية مواعيد محددة لتدفقات نقدية متمثلة حصرياً بأصل مبلغ الدين غير المسدد والفوائد المترتبة عليه.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.5 الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

2.4.5.3 أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (تتمة)

يتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة ويتم تسجيل الأرباح والخسائر من التغير في القيمة العادلة التي تم الاعتراف بها في بيان الدخل الشامل. يتم إثبات إيرادات الفوائد والتغير في سعر العملات الأجنبية في الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة المتبعة في الموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة.

عندما يحتفظ البنك بأكثر من استثمار في نفس الضمان، يتم استبعادها على أساس الوارد أولاً - صادر أولاً. في حالة إلغاء الاعتراف، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في بيان الدخل الشامل.

2.4.5.4 أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الاعتراف الأولي، يتاح للبنك في بعض الأحيان خيار تصنيف بعض استثماراته بشكل غير قابل للإلغاء ضمن حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر عندما يستوفي متطلبات حقوق الملكية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (32) الأدوات المالية: العرض والتي لا يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة. يتم تحديد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

لا يتم تدوير المكاسب والخسائر من أدوات حقوق الملكية هذه إلى الربح. يتم إثبات توزيعات الأرباح في الربح أو الخسارة كإيرادات تشغيلية أخرى عند إثبات حق الدفع، ما لم يكن المتحصل من التوزيعات لاسترداد جزء من كلفة الادوات، في هذه الحالة، يتم الاعتراف بالارباح ضمن الدخل الشامل الأخر، ولا تخضع لتقييم انخفاض القيمة.

2.4.5.5 موجودات ومطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالتغير بالقيمة العادلة في الربح والخسارة باستثناء إذا كان التغير بالقيمة العادلة للمطلوبات المالية تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة نتيجة التغير بمخاطر الائتمان للبنك. يتم تسجيل هذه التغيرات في القيمة العادلة في الاحتياطي الائتماني الخاص من خلال الدخل الشامل الأخر ولا يتم إعادة تدويرها إلى الربح أو الخسارة. إيرادات الفوائد المتحققة أو المتكبدة من الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة في إيرادات أو مصروفات الفوائد، باستخدام سعر الفائدة الفعلي، مع الأخذ بعين الاعتبار أي علاوة / خصم وتكاليف المعاملة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأدوات المالية. يجب قياس الفوائد المتحققة من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة باستخدام أسعار الفائدة التعاقدية. يتم الاعتراف بإيراد توزيعات الأرباح من أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كإيرادات تشغيلية أخرى عند إثبات الحق في السداد.

2.4.5.6 الضمانات المالية وخطابات الاعتماد وسقوف القروض غير المستغلة

يقوم البنك بإصدار ضمانات مالية وخطابات ائتمان وسقوف للقروض.

يتم الاعتراف الأولي بالضمانات المالية في البيانات المالية بالقيمة العادلة والتي هي العلاوات المستلمة. لاحقاً للاعتراف الأولي، يقوم البنك بأثبات التزامات الضمانات بالمبلغ المعترف به عند الاعتراف الأولي ناقص الإطفاء المتراكم المعترف به أو بقيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة أيهما أعلى.
يتم إثبات العلاوات المستلمة في بيان الدخل الشامل بصافي إيرادات الرسوم والعمولات على أساس القسط الثابت على مدة الضمان.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.5 الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

2.4.5.6 الضمانات المالية وخطابات الاعتماد وسقوف القروض غير المستغلة (تتمة)

تمثل السقوف غير المستغلة والاعتمادات المستندية التزامات على البنك لتقديم قرض بشروط محددة إلى العميل خلال فترة الالتزام ويتم ادراج هذه العقود ضمن نطاق الخسائر الائتمانية المتوقعة.
يقوم البنك بإصدار التزامات قروض بمسحوبات اقل من أسعار الفائدة للسوق، ويتم لاحقاً قياسها بمعدل مبلغ الخسارة الائتمانية المتوقعة مطروحا منها اجمالي الإيرادات المتراكمة المسجلة.

2.4.6 إعادة تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

لا يقوم البنك بإعادة تصنيف موجوداته المالية بعد تاريخ الاعتراف الأولي، باستثناء الحالات التي يقوم فيها البنك باستحواذ أو الغاء قطاع أعمال معين. ولا يتم إعادة تصنيف المطلوبات المالية أبداً.

2.4.7 إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

2.4.7.1 الغاء الاعتراف نتيجة للتعديل الجوهري في الشروط والأحكام

يقوم البنك بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية، مثل قروض العملاء في حال إعادة التفاوض على الشروط والبنود للقروض بحد كبير وجدولتها باعتبارها قروض جديدة، مع الاعتراف بالفرق كأرباح وخسائر الغاء الإعتراف إلى الحد الذي لا يتم فيه تسجيل خسائر انخفاض في القيمة. ويتم تصنيف القروض الجديدة، في المرحلة الأولى لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يأخذ البنك العوامل التالية عند تقييم ما إذا كان سيتم إلغاء القروض الممنوحة للعميل:

- تغير في عملة القرض
- تقديم مزايا في الملكية
- تغير في الطرف المقابل
- إذا كان التعديل قد أدى إلى عدم استيفاء الأداة المالية لاختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة فقط

في حال كان التعديل لا يؤثر بشكل جوهري على التدفقات النقدية، لا ينتج عنه الغاء الاعتراف بالقرض.
يقوم البنك بتسجيل أرباح وخسائر نتيجة التغير بالتدفقات النقدية المخصومة بسعر الفائدة الفعلي، ما لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.7 إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

2.4.7.2 إلغاء الاعتراف لأسباب ناتجة عن تعديلات غير جوهرية

2.4.7.2.1 الموجودات المالية

يتم الغاء الموجودات المالية (أو جزء من الموجودات المالية أو جزء من الموجودات المالية للبنك)، عند الغاء حق البنك باستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية. يقوم البنك أيضاً بالغاء الاعتراف بالموجودات المالية إذا تم كل من تحويل الموجودات المالية وكان التحويل يخضع لإلغاء الاعتراف.

يقوم البنك بتحويل الموجودات المالية فقط إذا:

- قام البنك بتحويل حقوقه التعاقدية لتحصيل التدفقات النقدية من الموجودات المالية

أو

- إذا احتفظ البنك بحقوقه في التدفقات النقدية، مع افتراض وجود التزامات بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون أي تغيير جوهري إلى طرف ثالث بموجب اتفاقية التمرير المباشر.

إن اتفاقية التمرير المباشر تمثل المعاملات التي يحتفظ البنك بموجبها بالحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، ولكنها تفترض التزامها بدفع هذه التدفقات النقدية إلى طرف ثالث، عند تحقق جميع الشروط الثلاثة التالية:

- البنك غير ملزم بدفع مبالغ للطرف المستفيد، ما لم تكن قد حصلت نفس المبلغ من الموجودات المالية، باستثناء السلف قصيرة الأجل مع الحق في استرداد كامل للمبلغ المقرض بالإضافة إلى الفائدة المستحقة بأسعار السوق.
- لا يمكن للبنك بيع أو رهن الأصل بخلاف الأسهم الممنوحة للطرف المستلم.
- يلتزم البنك بتحويل التدفقات النقدية المستلمة بالنيابة عن الطرف المستفيد دون أي تأخير جوهري، باستثناء الاستثمارات في النقد أو النقد المعادل بما في ذلك إيرادات الفوائد المستلمة للفترة بين تاريخ التحصيل وتاريخ التحويل للطرف المستفيد.

يعتبر التحويل مؤهلاً فقط من أجل إلغاء الاعتراف إذا:

- قام البنك بتحويل جميع المزايا والمخاطر من الموجودات المالية

أو

- قام البنك بنقل السيطرة على الأصل، دون الاحتفاظ أو نقل كافة المزايا والمخاطر من الموجودات المالية

يعتبر البنك نقل الملكية فقط إذا كان للطرف المستفيد الحق في بيع الأصل بالكامل لطرف ثالث مستقل ويكون له الحق في ممارسة هذا الإجراء من طرفه دون فرض قيود إضافية على النقل.

في حال استمر البنك باحتفاظه بالسيطرة على الأصل دون الاحتفاظ بكافة المزايا والمخاطر بشكل جوهري، يتم إثبات الأصل فقط خلال فترة البنك بالاستثمار، وفي هذه الحالة، يعترف البنك أيضاً بالالتزامات المرتبطة بها. يتم قياس الأصل المحول والالتزام المتعلق به على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي يحتفظ بها البنك. يقوم البنك بقياس الضمانات بالقيمة الدفترية للأصل والمبلغ الممكن دفعه من قبل البنك.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.7 إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

2.4.7.2 إلغاء الاعتراف لأسباب ناتجة عن تعديلات غير جوهرية (تتمة)

2.4.7.2.1 الموجودات المالية (تتمة)

إذا استمر البنك باستثمار الأصل المحول المشترى أو خيار الشراء (أو كليهما)، يقوم البنك بقياس الاستثمار بالمبلغ المطلوب دفعه من قبل البنك عند إعادة الشراء. إذا كان خيار الشراء للأصل يقاس بالقيمة العادلة، يستمر البنك باعتراف الاستثمار بالقيمة العادلة للأصل المحول أو خيار الشراء (ايهما أقل).

2.4.7.2.2 المطلوبات المالية

يتم الغاء المطلوبات المالية عند اعفاء البنك من الالتزام. عند استبدال المطلوبات المالية من قبل نفس المقرض بشروط مختلفة أو تعديل شروط الالتزام الحالي بشكل جوهري، يتم التعامل مع مثل هذا التعديل كإلغاء للالتزام الأصلي والاعتراف بالتزام جديد. يتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية لالتزام المالي الأصلي والمبلغ المدفوع في الربح أو الخسارة.

2.4.8 انخفاض قيمة الموجودات المالية

2.4.8.1 نظرة عامة حول مبادئ الخسائر الائتمانية المتوقعة

أدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) إلى تغيير طريقة احتساب خسارة التدني للقروض في البنك بشكل جوهري من خلال نهج طريقة الخسائر الائتمانية المتوقعة ذات نظرة مستقبلية بدلاً من الاعتراف بالخسارة عند تكبد الخسارة حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (39) اعتباراً من 1 كانون الثاني 2019، يقوم البنك بتسجيل المخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع القروض وموجودات الدين المالية غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، معاً مع التزامات القروض وعقود الضمان المالية، والمشار اليها "الأدوات المالية". أدوات حقوق الملكية لا تخضع لاختبار التدني بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

يستند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الخسائر الائتمانية المتوقع حدوثها على مدى عمر الأصل، وفي حال لم يكن هناك تغير ملموس على مخاطر الائتمان من تاريخ الإنشاء، وفي هذه الحالة، يستند المخصص على الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة المرجحة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل الناتجة عن احداث فشل بالأدوات المالية التي يمكن حدوثها خلال 12 شهر من تاريخ التقرير.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل من الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني والخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهراً إما على أساس فردي أو على أساس تجميعي بناء على طبيعة الأدوات المالية للمحفظة.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.8 انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

2.4.8.1 نظرة عامة حول مبادئ الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

قام البنك بوضع سياسة لإجراء تقييم، بشكل دوري، فيما إذ كانت مخاطر الائتمان للأداة المالية قد زادت بشكل ملموس من تاريخ الاعتراف الأولي، من خلال الأخذ بعين الاعتبار التغير في مخاطر التعثر على مدى العمر المتبقي للأدوات المالية.

بناءً على ما ذكر أعلاه، يقوم البنك بتصنيف الموجودات المالية إلى المرحلة الأولى والمرحلة الثانية والمرحلة الثالثة، كما هو موضح أدناه:

المرحلة الأولى: عند الاعتراف الأولي للموجودات المالية للمرة الأولى، يقوم البنك بتسجيل مخصص بناءً على الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر. تشمل المرحلة الأولى أيضاً الموجودات المالية التي تم إعادة تصنيفها من المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية: عند حدوث زيادة مؤثرة في مخاطر الائتمان من تاريخ الاعتراف الأولي، يقوم البنك بتسجيل مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني .تتضمن المرحلة الثانية أيضاً الموجودات المالية التي شهدت تحسن بمخاطر الائتمان والتي تم إعادة تصنيفها من المرحلة الثالثة.

المرحلة الثالثة: القروض التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، يقوم البنك باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني.

بالنسبة للموجودات المالية التي لا يتوفر للبنك توقعات معقولة لاسترداد اما كامل المبلغ القائم، أو جزء منه، يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية. ويعتبر بمثابة الغاء (جزئي) للموجودات المالية.

2.4.8.2 احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على المتوسط المرجح لعدة سيناريوهات لقياس العجز النقدي المتوقع، مخصومة بسعر تقريبي أسعار الفائدة الفعالة. إن العجز النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك وفقاً للعقد والتدفقات النقدية المتوقع تحصيلها.

نتيجة التطورات الأخيرة والناجمة عن جائحة كوفيد – 19، قامت إدارة البنك بتحديث العوامل الاقتصادية المستخدمة في احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 31 كانون الأول 2021. حيث قام البنك باستخدام سيناريوهات أسوأ من حيث النمو الاقتصادي المتوقع مع الإبقاء على الأوزان المرجحة المخصصة على السيناريوهات المستخدمة.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.8 انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

2.4.8.2 احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

يتم توضيح آلية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والعناصر الرئيسية على النحو التالي:

احتمالية التعثر	احتمالية التعثر هي تقدير لاحتمال التخلف عن السداد خلال أفق زمني معين. التعثر من الممكن ان يحدث في فترة محددة خلال فترة التقييم.
التعرض الائتماني عند التعثر	إن التعرض الائتماني عند التعثر هو تقدير المبلغ القائم الخاضع للتعثر في تاريخ مستقبلي، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المتوقعة على المبلغ القائم بعد تاريخ التقرير، بما في ذلك دفعات سداد أصل الدين والفائدة، سواء كان مجدول ضمن عقد، السحوبات المتوقعة من التسهيلات الملتزم بها، والفائدة المستحقة تأخير الدفعات المستحقة.
نسبة الخسارة بافتراض التعثر	نسبة الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناشئة في الحالة التي يحدث فيها التعثر في وقت معين. وهي تمثل الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والمبلغ الذي يتوقع المقرض تحصيله من وجود ضمانات حقيقية. عادة ما يتم التعبير عنها كنسبة منوية من التعرض الائتماني عند التعثر.

عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (السيناريو العادي، السيناريو الأفضل، والسيناريو الأسوء). ويرتبط كل منها باوزان مختلفة من احتمالية التعثر، التعرض الائتماني عند التعثر، ونسبة الخسارة بافتراض التعثر.

يشتمل تقييم السيناريوهات المتعددة أيضاً على كيفية استرداد القروض المتعثرة، بما في ذلك احتمالية معالجة القروض المتعثرة وقيمة الضمانات أو المبالغ المتوقع تحصيلها من بيع الضمانات.

باستثناء بطاقات الائتمان والقروض المتجددة الأخرى، فإن الحد الأقصى للفترة التي يتم فيها تحديد خسائر الائتمان هي العمر التعاقدي للأدوات المالية ما لم يكن لدى البنك الحق القانوني في شرائها مسبقاً.

يتم احتساب خسائر التدني في القيمة والإفصاح عنها بشكل منفصل عن الأرباح والخسائر الناتجة من تعديل اجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.8 انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

2.4.8.2 احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

آليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة تتلخص كما يلي:

المرحلة الأولى:	يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر كجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل، وبالتالي يقوم البنك باحتساب المخصص من احتمالية حدوث تعثر للأدوات المالية خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير. يتم تطبيق هذه الاحتمالات الافتراضية المتوقعة لمدة 12 شهراً على مبلغ التعرض الائتماني عند التعثر مضروبة بنسبة الخسارة بافتراض التعثر مخصومة بسعر الفائدة الفعلي. ويتم إجراء هذا الاحتساب لكل من السيناريوهات الثلاثة، كما هو موضح أعلاه.
المرحلة الثانية:	عند حدوث زيادة مؤثرة بالمخاطر الائتمانية من تاريخ الاعتراف الأولي، يقوم البنك باحتساب مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني، وتتماثل آلية احتساب المخصص بنفس الطريقة الموضحة أعلاه، بما في ذلك استخدام السيناريوهات المختلفة، ولكن يتم استخدام احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر لكامل عمر الأداة المالية، ويتم خصم مبلغ العجز النقدي المتوقع بمعدل الفائدة الفعلي.
المرحلة الثالثة:	بالنسبة للموجودات المالية التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، يقوم البنك باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. وتتماثل آلية احتساب المخصص بالطريقة المتبعة بالمرحلة الثانية، ويتم تحديد احتمالية التعثر نسبة 100% ونسبة خسارة بافتراض التعثر أكبر من تلك المطبقة في المرحلتين الأولى والثانية في معظم الأحيان.
التزامات القروض والاعتمادات	عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني للمبالغ الغير مستغلة من التزامات واعتمادات القروض، يقوم البنك بتقدير الجزء المتبقي والذي من المتوقع استغلاله على مدى العمر المتوقع. وتحتسب الخسائر الائتمانية المتوقعة بعد ذلك بناءً على القيمة الحالية للعجز النقدي كما لو تم استغلال مبلغ القرض كاملاً حسب المتوسط المرجح للثلاثة سيناريوهات المستخدمة في الاحتساب، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي. بالنسبة لبطاقات الائتمان والتسهيلات المتجددة والتي تشمل القروض والمبالغ غير المستغلة، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وعرضهم مع القروض. بالنسبة لالتزامات القروض والاعتمادات، يتم تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن المخصصات.

2.4.8.3 أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا تخفض القيمة الدفترية للموجودات المالية في بيان المركز المالي، والذي تظهر بالقيمة العادلة. بدلاً من ذلك، يتم الاعتراف بمبلغ مساوي للمخصص الذي يمكن ان ينشأ في حال تم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة في الدخل الشامل الأخر، ويظهر كمبلغ تدني متراكم مع تكلفة مقابلة للربح أو الخسارة. يتم إعادة تدوير الخسائر المتراكمة المعترف بها في الدخل الشامل الأخر إلى الربح والخسارة عند استبعاد الموجودات.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.8 انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

2.4.8.4 بطاقات الائتمان والتسهيلات الائتمانية المتجددة

تتضمن منتجات البنك عدد من البطاقات والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والشركات، والتي يحق للبنك فيها إلغاء و/ أو تخفيض التسهيلات بإشعار يوم واحد. لا يحد البنك من الخسائر الائتمانية المتعرض لها لفترة الأشعار التعاقدي، ولكنها تحسب بدلاً من تلك الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى فترة تعكس توقعات البنك بسلوك العميل، واحتمال تخلفه عن السداد وإجراءات تخفيف المخاطر المستقبلية للبنك، والتي يمكن تشمل الحد من أو إلغاء التسهيلات.

إن التقييم المستمر حول وجود زيادة مؤثرة في المخاطر الائتمانية للتسهيلات الائتمانية المتجددة تشبه التقييمات المطبقة على القروض الأخرى. يعتمد هذا على التحولات في درجة الائتمان الداخلية للعميل.

ان سعر الفائدة المستخدم لخصم الخسائر الائتمانية المتوقعة لبطاقات الائتمان هو سعر الفائدة الفعال.

2.4.8.5 نظرة مستقبلية للمعلومات

في نموذج احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، يعتمد البنك على مجموعة من المعلومات المستقبلية المستخدمة كمدخلات، وعلى سبيل المثال لا الحصر:

- الزيادة في الناتج الإجمالي المحلي
- معدلات البطالة
- معدلات الفائدة للبنك المركزي

ان المدخلات والنماذج المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة قد لا تشتمل على كافة خصائص السوق كما في تاريخ البيانات المالية. نتيجة لذلك، يتم اجراء تعديلات نوعية في بعض الأحيان كتعديلات مؤقتة في حال وجود اختلافات كبيرة.

2.4.9 تقييم الضمانات

يقوم البنك لغايات التخفيض من مخاطر الائتمان باستخدام الضمانات، حيثما أمكن وهناك عدة أشكال للضمانات، مثل الضمانات النقدية والأوراق المالية وخطابات الاعتماد والعقارات والمبالغ المستحقة القبض والمخزون وغيرها من الموجودات غير المالية واتفاقيات التحسينات الائتمانية. والسياسة المحاسبية المتبعة من قبل البنك للضمانات المستخدمة في اتفاقيات الإقراض حسب معيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) هي نفسها كما هي بموجب معيار المحاسبي الدولي رقم (39).

لا يتم تسجيل الضمانات، ما لم يتم استردادها، في بيان المركز المالي للبنك. ولكن تؤثر القيمة العادلة للضمانات على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنك. يتم تقييمها بشكل عام، كحد أدنى، عند الاعتراف الأولي ويتم إعادة تقييمها بشكل دوري. ومع ذلك، بعض الضمانات، على سبيل المثال كالنقد أو الأوراق المالية يتم تقييمها بشكل يومي.

إلى اقصى حد ممكن، يستخدم البنك بيانات السوق النشط لتقييم الموجودات المالية المحتفظ بها كضمان. ويتم تقدير قيمة الموجودات المالية الأخرى التي ليس لديها سوق نشط باستخدام نماذج الأعمال. يتم تقييم الضمانات غير المالية، مثل الضمان العقاري، بناءً على البيانات المقدمة من أطراف خارجية مثل خبراء التقييم العقاري والبيانات المالية المدققة ومصادر أخرى مستقلة.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.10 الضمانات التي آلت ملكيتها للمصرف

ان السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل البنك فيما يخص الضمانات المستردة حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لا تختلف مقارنة مع معيار المحاسبة الدولي رقم (39). تتمثل سياسة البنك في تحديد ما إذا كان من الأفضل استخدام الأصل المسترد في نشاط البنك أو بيعه. يتم تحويل الموجودات المقرر استخدامها في نشاط البنك الى فئة الموجودات الثابتة ويتم الاعتراف بها بالقيمة المستردة أو صافي القيمة الدفترية، ايهما أقل. بالنسبة للضمانات المقرر بيعها كخيار أفضل يتم تحويلها الى فئة الموجودات المحتفظ بها للبيع بقيمتها العادلة بالنسبة للموجودات المالية، وبالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع للموجودات غير المالية في تاريخ الاستحقاق حسب سياسة البنك.

يتم إرجاع أي أموال فائضة من بيع الضمانات إلى العملاء / المقترضين. نتيجة لذلك، لا يتم تسجيل العقارات السكنية للضمانات المستردة في بيان المركز المالي.

2.4.11 إعدام الدين

ان السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل البنك فيما يخص اعدام الدين حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لا تختلف مقارنة مع معيار المحاسبة الدولي رقم (39). يتم اعدام الموجودات المالية إما بشكل جزئي أو كلي فقط عند توقف البنك عن الاسترداد.

في حال كان المبلغ المعدوم أكبر من مخصص الخسائر المتراكمة، يتم معالجة الفرق كإضافة إلى المخصص التي يتم تطبيقها مقابل إجمالي القيمة الدفترية. يتم تسجيل المبالغ المستردة اللاحقة الى مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة.

2.4.12 القروض المعدلة

يقوم البنك أحياناً بإجراء بعض التنازلات أو التعديلات على الشروط الأصلية للقروض كاستجابة لطلب المقترض نتيجة الصعوبات المالية بدلاً من استرداد او تحصيل الضمانات، يقوم البنك بتعديل شروط القرض نتيجة لظهور أو وجود صعوبات مالية للمقترض. قد تشمل الشروط تمديد دفعات السداد أو الاتفاق على شروط قروض جديدة (جدولة أو إعادة هيكلة). تتضمن سياسة البنك في مراقبة القروض المعاد التفاوض على شروطها من أجل المساعدة على ضمان استمرار تحصيل الدفعات المستقبلية. إن قرار البنك بتعديل التصنيف بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة يتم على أساس كل حالة على حدة، إذا حددت هذه الإجراءات خسارة فيما يتعلق بالقرض، يتم الإفصاح عنها وإدارتها كقروض مجدولة ضمن المرحلة الثالثة حتى يتم تحصيلها أو إلغائها.

عند إعادة هيكلة القروض أو تعديل بنودها دون ان يتم الغائها، يعيد البنك تقييم ما إذا كان هناك زيادة مؤثرة في مخاطر الائتمان. ويقوم البنك بإعادة النظر في تصنيفها.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.13 تحديد القيمة العادلة

من أجل إظهار كيفية الحصول على القيم العادلة، تصنف الأدوات المالية على أساس التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الموضح أدناه:

-المستوى (1): المعطيات المستخدمة في التقييم هي أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في أسواق مالية نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة.

-المستوى (2): المعطيات المستخدمة في التقييم هي مستمدة بشكل مباشر أو غير مباشر من سوق ملحوظ. تتضمن هذه المعطيات عادة أسعار السوق المدرجة في أسواق مالية نشطة لموجودات ومطلوبات مالية مشابهة.

-المستوى (3): يتضمن معطيات لها تأثير جوهري على قياس القيمة العادلة ولكنها غير ملحوظة.

يقوم البنك بشكل دوري بمراجعة أساليب التقييم بما في ذلك المنهجيات المعتمدة والمعايرة النموذجية.

يقوم البنك بتقييم المستويات المعتمدة في كل فترة مالية على أساس كل أداة على حدة، وتحدد فيما إذا كان هناك اية تحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف في نهاية كل فترة مالية.

2.4.14 النقد وما في حكمه

يشمل النقد وما في حكمه على النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، ويتضمن النقد والأرصدة لدى البنك المركزي والأرصدة لدى المصارف، وتطرح ودائع المصارف التي تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ التملك الأصلي.

2.4.15 الموجودات الثابتة

يتم إثبات الموجودات الثابتة بالكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. يتم تغيير طريقة استهلاك الموجودات الثابتة وعمرها الزمني عند تغير نمط استهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة فيها وتعالج هذه التغييرات على أنها تغييرات في التقدير المحاسبي.

يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت وذلك لتخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها المتبقية على طول عمرها الإنتاجي، لا يتم استهلاك الأراضي. فيما يلي الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات الثابتة:

- مباني	34 سنة
- أجهزة وأثاث	5 سنوات
- وسائل نقل	5 سنوات
- الات ومعدات	5 سنوات
- ديكورات	5 سنوات

يتم إلغاء الاعتراف بالأصل عند استبعاده أو عندما لا يكون هناك منافع اقتصادية متوقعة من استخدامه أو استبعاده. أية أرباح أو خسائر تنجم عن استبعاد الأصل تحتسب على أنها الفرق بين عوائد استبعاد الأصل وقيمة الأصل المستبعد.

تسجل هذه الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل ضمن بند إيرادات أو مصاريف أخرى في نفس السنة التي تم استبعاد الأصل فيها.

لا يتم استهلاك المشاريع قيد التنفيذ حتى تصبح جاهزة للاستخدام وتوضع قيد التشغيل.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.16 الموجودات غير الملموسة

يتم تسجيل الموجودات غير الملموسة فقط عندما يمكن قياس تكلفتها بشكل موثوق ويكون من المرجح أن المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة منها سوف تتدفق إلى البنك.

في حال شرائها، فإنه يتم تسجيل الموجودات غير الملموسة بالتكلفة. إن تكلفة الموجودات غير الملموسة المقتناة في تجميع الأعمال هي القيمة العادلة كما في تاريخ الحيازة. وفيما بعد يتم تقييمها بصافي القيمة الدفترية والتي هي عبارة عن التكلفة منزلاً منها أية مخصصات للإطفاء وأية مخصصات متعلقة بتدني قيمتها.

يتم تقدير عمر الموجودات غير الملموسة الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر. كذلك تتم مراجعة تقدير العمر الزمني وطرق الإطفاء لتلك الموجودات في نهاية كل سنة ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة. يجب تغيير طريقة إطفاء الأصل غير الملموس وعمره الزمني عند تغير نمط إطفاء المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة فيه كلما كان ذلك ضروريا وتعالج هذه التغييرات على أنها تغييرات في التقدير المحاسبي، كما تعالج مصاريف إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد في بيان الدخل مع العناصر المشابهة لها من حيث الطبيعة.

يتم احتساب الإطفاء بطريقة القسط الثابت وذلك لتخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها المتبقية على طول عمرها الإنتاجي. فيما يلي الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات غير الملموسة:

- أنظمة الحاسوب والبرامج 5 سنوات

2.4.17 عقود الإيجار

يقيّم البنك عند بدء العقد ما إذا كان هذا العقد عبارة عن عقد إيجار أو يحتوي على إيجار. أي إذا كان العقد يمنح الحق في التحكم في استخدام الأصل المحدد لفترة من الوقت مقابل عوض.

- *البنك كمستأجر*

يطبق البنك طريقة الاعتراف والقياس الفردي لجميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل أو المتعلقة بأصول منخفضة القيمة. يعترف البنك بالتزامات عقود الإيجار لتسديد مدفوعات الإيجار، وحق استخدام الأصول والذي يمثل الحق باستخدام الأصول موضوع العقد.

أ) حق استخدام الأصول

يعترف البنك بحق استخدام الأصول في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي التاريخ الذي يكون فيه الأصل موضوع العقد متوفراً للاستخدام). يتم قياس حق استخدام الأصول بالتكلفة، مطروحاً منها أي مجمع للاهتلاك أو خسائر انخفاض القيمة المتراكمة، ومعدلة بأي إعادة تقييم لالتزامات الإيجار. تشتمل تكلفة حق استخدام الأصول على مقدار التزامات الإيجار المعترف بها، والتكاليف المباشرة الأولية المتكبدة، ومدفوعات الإيجار التي دفعت عند أو قبل تاريخ البدء، مطروحاً منها أي حوافز إيجار مستلمة. يتم استهلاك حق استخدام الأصول على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار أو العمر الإنتاجي المقدر للأصول، أيهما أقصر.

ويخضع حق استخدام الأصول أيضا لخسائر انخفاض القيمة.

ب) التزامات عقود الإيجار

في تاريخ بدء عقد الإيجار، يعترف البنك بالتزامات عقود الإيجار مقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي يجب على البنك دفعها على مدى فترة عقد الإيجار. تتضمن مدفوعات عقود الإيجار مدفوعات ثابتة (بما في ذلك مدفوعات ثابتة غير مضمونة) مطروحاً منها أي حوافز إيجار مستحقة القبض ومدفوعات الإيجار المتغيرة والتي تعتمد على مؤشر أو معدل، والمبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. تتضمن مدفوعات عقود الإيجار أيضاً سعر ممارسة خيار الشراء الذي من المؤكد إلى حد معقول أن يمارسه البنك ومدفوعات غرامات إنهاء العقد، إذا كانت شروط عقد الإيجار تبين أن للبنك الخيار بإنهاء العقد.

يتم إدراج مدفوعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل كمصروفات (إلا في حال يتم كانت تتعلق بإنتاج المخزون) في الفترة التي يحدث فيها الحدث أو الظرف الذي يؤدي إلى الدفع.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.17 عقود الإيجار (تتمة)

- ***البنك كمستأجر (تتمة)***

ب) التزامات عقود الإيجار (تتمة)

عند حساب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار، يستخدم البنك معدل الاقتراض المتزايد في تاريخ بدء الإيجار لأن سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار لا يمكن تحديده بسهولة. بعد تاريخ البدء، يزيد مبلغ التزامات عقود الإيجار ليعكس تراكم الفائدة وينخفض عند القيام بمدفوعات الإيجار. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة الدفترية لالتزامات عقود الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة الإيجار أو تغيير في مدفوعات الإيجار (على سبيل المثال، التغييرات في المدفوعات المستقبلية الناتجة عن التغير في المؤشر أو المعدل المستخدم في تحديد مدفوعات الإيجار) أو تغيير في تقييم خيار شراء الأصل موضوع العقد.

ج) عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار المتعلقة بأصول منخفضة القيمة

يطبق البنك إعفاء الاعتراف بعقود الإيجار قصيرة الأجل بالنسبة لعقود الإيجار قصيرة الأجل لديه (عقود الإيجار التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ البدء ولا تحتوي على خيار شراء). كما تطبق أيضاً إعفاء الاعتراف بعقود الإيجار المتعلقة بأصول منخفضة القيمة. يتم الاعتراف بمدفوعات الإيجار للإيجارات قصيرة الأجل وعقود الإيجار المتعلقة بأصول منخفضة القيمة كمصروف على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

- ***البنك كمؤجر***

يتم تصنيف عقود الإيجار التي لا ينقل فيها البنك بشكل جوهري جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل كعقود تأجير تشغيلي.

2.4.18 تدني قيمة الموجودات غير المالية

يقوم البنك في تاريخ بيان المركز المالي بتقييم ما إذا كان هناك مؤشر على إمكانية تدني قيمة الأصل. وإذا وجد أي مؤشر من هذا النوع، يقوم البنك بتقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل. في حال تبين أن قيمة الأصل المسجلة أكبر من القيمة القابلة للاسترداد يتم الاعتراف بتدني قيمة الأصل حتى تعادل القيمة القابلة للاسترداد.

في تاريخ كل بيان مركز مالي، يتم تقييم ما إذا كانت توجد أية دلالة على أن خسارة تدني تم الاعتراف بها في السنوات السابقة لأصل، عدا الشهرة، لم تعد موجودة أو أنها قد انخفضت، وإذا وجدت هذه الحالة، يقوم البنك بتقييم المبلغ القابل للاسترداد لذلك الأصل.

يجب عكس خسارة التدني المعترف بها لأصل فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد مبلغ الأصل القابل للاسترداد منذ الاعتراف بآخر خسارة في تدني القيمة، وإذا كانت الحالة كذلك، تتم زيادة المبلغ المرحل للأصل إلى مبلغه القابل للاسترداد.لا يتم عكس خسائر تدني قيمة الشهرة في فترات مستقبلية.

2.4.19 الكفالات المالية

من خلال نشاطها الاعتيادي يقوم البنك بمنح كفالات مالية على شكل اعتمادات مستندية، كفالات، وقبولات ويتم الاعتراف الأولي بالكفالات المالية بالقيمة العادلة ضمن بند مطلوبات أخرى بما يعادل القسط المحصل. بعد الاعتراف الأولي، يتم قياس التزام البنك بكل كفالة على حدة من خلال المقارنة بالقسط المحصل مطروحاً منه الإطفاء المعترف به في بيان الدخل الشامل وأفضل تقدير للمدفوعات لتسوية الالتزام المالي الناتج عن هذه الكفالة واعتماد القيمة، الأكبر بينهما.

إن أية زيادة في المطلوبات الناتجة على الكفالات المالية يتم الاعتراف بها ضمن بند "مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة" في بيان الدخل الشامل. يتم الاعتراف بالقسط المحصل في بيان الدخل ضمن بند "العمولات والرسوم الدائنة" من خلال إطفاء القسط المحصل باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى فترة الكفالة.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.20 المخصصات
يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام حالي (قانوني أو متوقع) على البنك ناتج عن حدث سابق، والكلفة اللازمة لتسوية هذا الالتزام محتملة ويمكن قياسها.

2.4.21 ضريبة الدخل
• الضريبة الحالية
يتم قياس الالتزامات (الموجودات) الضريبية الجارية للفترات الجارية والماضية بالمبلغ المتوقع دفعه (استرداده من) السلطات الضريبية باستخدام معدلات الضريبة (وقوانين الضريبة) السارية فعلاً بتاريخ بيان المركز المالي.

2.4.22 توزيعات الأرباح عن الأسهم العادية
يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح عن الأسهم العادية كالتزام ويتم تنزيلها من حقوق الملكية عند الموافقة عليها من قبل مساهمي البنك. كما يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح الموافق عليها بعد تاريخ بيان المركز المالي كحدث لاحق.

2.4.23 التقاص
يتم إجراء المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في بيان المركز المالي إذا كان هناك حق قانوني قائم وملزم لإجراء المقاصة بين المبالغ المسجلة، وأن هناك نية لتسويتها على أساس صافي المبلغ لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في ذات الوقت.

2.4.24 حسابات خارج بيان المركز المالي
تسجل الالتزامات التي من المحتمل أن تطرأ نتيجة لنشاطات البنك الاعتيادية كحسابات نظامية ويتم الإفصاح عنها تحت بنود خارج بيان المركز المالي، وتتضمن هذه الحسابات التزامات لمنح سلف وكتب الكفالات وقبولات واعتمادات مستندية. لا تحسم من البنود المدرجة تحت هذا الباب التأمينات المقبوضة والعائدة لها.

2.4.25 محاسبة التحوط
يستخدم البنك المشتقات المالية لإدارة مخاطر أسعار الفائدة، والعملات الأجنبية، ومخاطر الائتمان. من أجل إدارة مخاطر معينة يقوم البنك بتطبيق محاسبة التحوط للمعاملات التي تستوفي شروط محددة.
عند بداية عملية التحوط، يقوم البنك بتوثيق العلاقة بين البند المتحوط له وأداة التحوط، بما في ذلك طبيعة المخاطر، وهدف واستراتيجية إدارة المخاطر من استخدام التحوط، والطريقة التي سيتم من خلالها تحديد مدى فعالية التحوط عند بداية عملية التحوط وخلال فترة سريانها.

2.4.26 العائد على الأسهم
يحتسب العائد الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة العائد لحاملي الأسهم العادية بالبنك على عدد المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال السنة. يتم تحديد العائد المخفف للسهم بتسوية الربح أو الخسارة العائدة إلى حاملي الأسهم العادية وعدد المتوسط المرجح للأسهم العادية القائمة بأثر جميع الأسهم العادية المخففة المحتملة.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

3. استخدام التقديرات

إن إعداد البيانات المالية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في قيمة الموجودات والمطلوبات المالية في البيانات المالية والالتزامات المحتمل أن تطرأ المفصح عنها. إن عدم التأكد المرتبط بهذه الفرضيات والتقديرات قد ينتج عنه تعديلات جوهرية في أرصدة الموجودات والمطلوبات في الفترات المستقبلية.

إن الفرضيات الرئيسية المتعلقة بالتقديرات المستقبلية للأحداث غير المؤكدة في تاريخ البيانات المالية والتي قد ينتج عنها مخاطر هامة من الممكن أن تؤدي إلى تعديلات جوهرية في أرصدة الموجودات والمطلوبات الظاهرة في البيانات المالية خلال الفترة القادمة هي كما يلي:

3.1 مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة البنك بتقدير مدى قدرة البنك على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية. وإن إدارة المصرف متأكدة من أن البنك لديه الموارد الكافية لتساعده على الاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على دراية بأية امور جوهرية من الممكن أن تثير شكوكاً هامة حول قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة. بناءً عليه، فقد تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

3.2 تحديد مدة عقود الإيجار المتضمنة على خيارات التجديد والإنهاء - البنك كمستأجر

يحدد البنك مدة عقد الإيجار على أنها المدة غير القابلة للإلغاء لعقد الإيجار، بالإضافة إلى أية فترات يغطيها خيار تمديد عقد الإيجار إذا كان من المؤكد على نحو معقول أنه ستتم ممارسة هذا الخيار، أو أية فترات يغطيها خيار إنهاء عقد الإيجار، إذا كان من المؤكد بشكل معقول أنه لن تتم ممارسة هذا الخيار.

لدى البنك عدة عقود إيجار تشمل خيارات التمديد والإنهاء. يقوم البنك بتقدير ما إذا كان من المؤكد على نحو معقول ممارسة أو عدم ممارسة خيار تجديد أو إنهاء عقد الإيجار. وبذلك فإن البنك يأخذ في عين الاعتبار جميع العوامل ذات الصلة التي تشكل حافزاً اقتصادياً لممارسة التجديد أو الإنهاء. بعد تاريخ البدء، يعيد البنك تقييم مدة عقد الإيجار إذا كان هناك حدث كبير أو تغيير في الظروف التي تقع تحت سيطرتها من الممكن أن يؤثر على قدرتها على ممارسة أو عدم ممارسة خيار التجديد أو الإنهاء (على سبيل المثال، بناء تحسينات جوهرية أو تخصيصات كبيرة للأصل المؤجر).

3.3 الأعمار الإنتاجية للموجودات الثابتة

تحدد الإدارة الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات الثابتة لحساب الاستهلاك. يتم تحديد هذا التقدير بعد الأخذ في الاعتبار المدة المتوقع فيها استخدام الأصل وطبيعة التآكل والتقادم الفني والتجاري.
تقوم الإدارة، على أساس سنوي، بمراجعة الأعمار الإنتاجية للموجودات الثابتة. يتم تعديل مخصص الاستهلاك المستقبلي عندما تعتقد الإدارة بأن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

3.4 القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن استلامه من بيع أصل أو دفعه لنقل التزام في عملية منتظمة بين مشاركين في السوق بتاريخ قياس الأدوات المالية.
في حال عدم توفر القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ بيان المركز المالي عن طريق الأسعار المعلنة أو التداول النشط لبعض الأدوات والمشتقات المالية، يتم تقدير القيمة العادلة عبر طرق تقييم مختلفة والتي تتضمن استخدام نماذج التسعير حيث يتم الحصول على المعلومات من ملاحظة السوق. في حال تعذر ذلك، فإن تحديد القيمة العادلة يتطلب التقدير والاجتهاد.

3. استخدام التقديرات (تتمة)

3.5 مخصص تدني قيمة التسهيلات الائتمانية

يتطلب تحديد مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة من إدارة البنك اصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، بالإضافة الى تقدير أي زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأصول المالية بعد الاعتراف المبدئي بها، بالإضافة الى الأخذ بعين الاعتبار معلومات القياس المستقبلية للخسائر الائتمانية المتوقعة.
قام البنك بحساب قيمة مخصص تدني الموجودات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ومقارنتها بتعليمات مصرف العراق المركزي.

منهجية تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) (الأدوات المالية): *المدخلات، الآليات والفرضيات المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة*

ان المفاهيم الرئيسية ذات الأثر الجوهري والتي تتطلب قدر عالي من اجتهادات الإدارة والتي تم أخذها بعين الاعتبار من قبل البنك عند تطبيق المعيار تتضمن ما يلي:

- **تقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية:**

يتم تقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية على أساس نسبي. يتم تقييم فيما إذا كان هنالك زيادة جوهرية للمخاطر الائتمانية منذ تاريخ نشأتها، حيث يقوم البنك بمقارنة مخاطر التعثر للعمر المتوقع للأداة المالية في نهاية كل فترة مالية مع مخاطر التعثر عند نشوء الأداة المالية باستخدام المفاهيم الرئيسية لعمليات إدارة المخاطر المتوفرة لدى البنك.

يتم تقييم الزيادة الجوهرية للمخاطر الائتمانية مرة واحدة كل ثلاثة أشهر وبشكل منفصل لكل من التعرضات لمخاطر الائتمان وبناءً على ثلاثة عوامل. إذا أشار أحد هذه العوامل الى وجود زيادة جوهرية للمخاطر الائتمانية فإنه يتم إعادة تصنيف الأداة المالية من المرحلة 1 الى المرحلة 2:

1- تم تحديد حدود لقياس الجوهرية في المخاطر الائتمانية بناءً على التغير في مخاطر حدوث التعثر للأداة المالية مقارنة مع تاريخ نشأتها.

2- إضافة الى استخدام عوامل نوعية لتقييم نتائج التغيير في مراحل التصنيف أو اجراء التعديلات بما يعكس وضع الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية بشكل أفضل.

3- يتضمن معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) (الأدوات المالية) افتراضاً بوجود زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأدوات المالية التي تعثرت واستحقت لأكثر من 30 يوم.

يعتمد التغيير بين المرحلة 2 والمرحلة 3 على ما إذا كانت الأدوات المالية متعثرة كما في نهاية الفترة المالية. ان طريقة تحديد تعثر الأدوات المالية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9 هي مشابهة لطريقة تحديد حدوث التعثر للموجودات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس).

- **عوامل الاقتصاد الكلي، الأحداث المستقبلية المتوقعة واستخدام أكثر من سيناريو:**

يجب الأخذ بعين الاعتبار المعلومات التاريخية والأوضاع الحالية بالإضافة للأحداث المستقبلية المتوقعة وفقاً لمعلومات موثوقة عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة. إن قياس وتطبيق المعلومات المستقبلية المتوقعة يتطلب من إدارة البنك القيام باجتهادات جوهرية.
احتمالية حدوث التعثر وخسارة التعثر المفترضة والأثر عند التعثر والمدخلات المستخدمة في المرحلة 1 والمرحلة 2 لمخصص تدني التسهيلات الائتمانية مصممة بناء على عوامل اقتصادية متغيرة (أو التغير في عوامل الاقتصاد الكلي) والمرتبطة بشكل مباشر بالمخاطر الائتمانية المتعلقة بالمحفظة.
يتم ربط كل سيناريو من حالات الاقتصاد الكلي المستخدمة في حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بعوامل الاقتصاد الكلي المتغيرة.

ان في تقديراتنا المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمرحلة 1 والمرحلة 2 باستخدام السيناريوهات المرجحة المخصومة والتي تتضمن المعلومات المستقبلية للاقتصاد الكلي لثلاثة أعوام لاحقة.

يعتمد السيناريو الأساسي على تنبؤات الاقتصاد الكلي (مثل: الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وأسعار الفائدة ....). ان تغيرات الصعود والهبوط في العوامل الاقتصادية سيتم اعدادها على أساس الأوضاع الاقتصادية البديلة الممكنة. تشمل هذه السيناريوهات على تغيرات هبوط إضافية بشكل سنوي على الأقل وبما تقتضي لحاجة لذلك.

يتم قياس الاحتمالات المرجحة وفقا لأفضل تقدير والمتعلق بالاحتمالية التاريخية والأوضاع الحالية. يتم تقييم السيناريوهات المرجحة كل ثلاثة أشهر. تطبق جميع السيناريوهات لجميع المحافظ المعرضة للخسائر الائتمانية المتوقعة.

3. استخدام التقديرات (تتمة)

3.5 مخصص تدني قيمة التسهيلات الائتمانية (تتمة)

- **تعريف التعثر:**

ان تعريف التعثر المستخدم في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والمستخدم في تقييم التغير بين المراحل يتماشى ويتفق مع تعريف التعثر المستخدم من قبل إدارة المخاطر الائتمانية الداخلية لدى البنك. التعثر غير معرف من قبل المعيار، وهناك افتراض قابل للنقض بانه التوقف عن الدفع لمدة 90 يوم فأكثر.

- **العمر المتوقع:**

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، يقوم البنك بالأخذ بعين الاعتبار اقصى مدى للتدفقات النقدية المتوقعة والتي يعتبرها البنك معرضة لمخاطر التدني. يتم الأخذ بعين الاعتبار جميع التدفقات النقدية للعمر المتوقع، وبما فيها خيارات الدفع المقدم، وخيارات التمديد. يتم قياس العمر المتوقع لبعض التسهيلات الائتمانية المتجددة والتي لا يوجد لها تاريخ سداد محدد بناءً على الفترة المعرض بها البنك لمخاطر الائتمان التي لا يمكن للإدارة تجنبها.

3.6 المخصصات والمطلوبات المحتملة الأخرى

يعمل البنك في بيئة تنظيمية وقانونية تتضمن، بحكم طبيعتها، عنصر عال من مخاطر التقاضي متأصل في عملياتها. ونتيجة لذلك، يكون البنك طرف في التقاضي والتحكيم ومختلف الإجراءات التي تنشأ في سياق الأعمال الاعتيادية للبنك. عندما يمكن للبنك القيام بقياس موثوق لتدفق المنافع الاقتصادية فيما يتعلق بقضية معينة، ويعتبر هذه التدفقات محتملة، يسجل البنك مخصصات للقضية. عندما يعتبر البنك أن احتمال تدفق المنافع الاقتصادية بعيد، أو محتملاً، ولكن لا يمكن إجراء تقدير موثوق له، يتم الإفصاح عن وجود التزامات طارئة.

ونظراً لعدم التيقن والتقديرات المتضمنة لتحديد احتمال وقوع الخسائر وقيمتها، يأخذ البنك في الحسبان عدداً من العوامل بما في ذلك المشورة القانونية، والمرحلة التي وصلت إليها القضية والأدلة السابقة من حوادث مماثلة. يقوم البنك بتقديرات هامة ليصل لاستنتاج في هذا الخصوص.

4 نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي

	2021	2020
	دينار عراقي	دينار عراقي
نقد في الخزينة	**18,516,922,038**	9,066,485,590
حسابات جارية مع البنك المركزي العراقي	**352,020,758,455**	1,001,800,133,636
احتياطي (ودائع) قانوني (*)	**53,873,732,760**	79,366,599,180
ينزل: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**(288,665,551)**	(181,195,951)
	424,122,747,702	1,090,052,022,455

(*) وفقاً لقوانين وأنظمة المصارف، على المصرف الاحتفاظ باحتياطي إلزامي لدى البنك المركزي العراقي على شكل ودائع من دون فوائد، وقد بلغ رصيد الاحتياطي لدى البنك المركزي العراقي كما في 31 كانون الأول 2021 مبلغ 54,545,336,300 دينار عراقي وهو يمثل نسبة 15% من الحسابات الجارية، و10% من ودائع التوفير والثابتة، مقابل مبلغ 79,366,599,180 دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2020. إن هذا الاحتياطي إلزامي ولا يتم استعماله خلال أنشطة المصرف التشغيلية.

5 أرصدة وإيداعات لدى المصارف

	مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
2021			
حسابات جارية وتحت الطلب	**717,211,860**	**20,800,888,599**	**21,518,100,459**
ودائع لدى المصارف (*)	**15,225,991,771**	-	**15,225,991,771**
ينزل: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**(67,786,763)**	**(2,989,025)**	**(70,775,788)**
	15,875,416,868	**20,797,899,574**	**36,673,316,442**
2020			
حسابات جارية وتحت الطلب	365,806,744	25,281,271,695	25,647,078,439
ودائع لدى المصارف (*)	5,000,000,000	-	5,000,000,000
ينزل: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(2,542,028)	(2,425,010)	(4,967,038)
	5,363,264,716	25,278,846,685	30,642,111,401

(*) إن حساب ودائع لدى المصارف يتكون من:

	مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
2021			
ودائع استحقاقها الأصلي خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل	**15,225,991,771**	**-**	**15,225,991,771**
ودائع استحقاقها الأصلي أكثر من ثلاثة أشهر	**-**	**-**	**-**
	15,225,991,771	**-**	**15,225,991,771**
2020			
ودائع استحقاقها الأصلي خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل	-	-	-
ودائع استحقاقها الأصلي أكثر من ثلاثة أشهر	5,000,000,000	-	5,000,000,000
	5,000,000,000	-	5,000,000,000

بلغت الأرصدة لدى المصارف التي لا تتقاضى فوائد كما في 31 كانون الأول 2021 مبلغ 21,518,100,459 دينار عراقي مقابل 25,647,078,439 دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2020.

6 تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)

	2021	2020
	دينار عراقي	دينار عراقي
حسابات جارية مدينة	**36,231,111,859**	41,325,102,665
قروض وسلف	**113,613,851,447**	95,765,158,974
سندات محسومة	**64,093,323**	824,961,129
دائن صدفة مدين	**31,510,037**	559,041
المجموع	**149,940,566,666**	137,915,781,809
ينزل:		
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(9,195,528,683)**	(14,479,787,324)
فوائد معلقة (محفوظة)	**(18,514,771,866)**	(20,764,335,858)
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	**122,230,266,117**	102,671,658,627

بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة (المرحلة الثالثة) مبلغ 47,215,048,881 دينار عراقي، أي ما نسبته 31.49% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2021 مقابل مبلغ 61,000,250,584 دينار عراقي، أي ما نسبته 44.23% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2020.

بلغت التسهيلات الإئتمانية المباشرة غير العاملة (المرحلة الثالثة) بعد تنزيل الفوائد المعلقة مبلغ 015,28,700,277 دينار عراقي، أي ما نسبته 21.84% من رصيد إجمالي التسهيلات الإئتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2021، في حين بلغت التسهيلات الإئتمانية المباشرة غير العاملة (المرحلة الثالثة) بعد تنزيل الفوائد المعلقة مبلغ 40,235,914,726 دينار عراقي، أي ما نسبته 34.35 % من رصيد إجمالي التسهيلات الإئتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2020.

7 موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	2021	2020
	دينار عراقي	دينار عراقي
موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية		
أدوات حقوق الملكية - أسهم شركات محلية	**235,763,486**	205,652,003
أدوات حقوق الملكية - أسهم شركات خارجية	**1,277,215,285**	898,729,543
	1,512,978,771	1,104,381,546

8 موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

	2021 دينار عراقي	2020 دينار عراقي
السندات الوطنية	**79,163,325,163**	18,936,826,807
ينزل: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**(1,091,085,552)**	(351,815,771)
	78,072,239,611	18,585,011,036

تحليل السندات

	2021 دينار عراقي	2020 دينار عراقي
ذات عائد ثابت	**79,163,325,163**	18,936,826,807
ينزل: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**(1,091,085,552)**	(351,815,771)
	78,072,239,611	18,585,011,036

إن الموجودات بالتكلفة المطفأة هي عبارة عن استثمارات في سندات دين حسب الجدول التالي:

جهة الإصدار	معدل الفائدة %	تاريخ الاستحقاق	2021 دينار عراقي	2020 دينار عراقي
دول	%7.00	2025	**30,000,000,000**	-
دول	%6.00	2023	**30,000,000,000**	-
دول	%6.75	2023	**19,163,325,163**	18,936,826,807
			79,163,325,163	18,936,826,807

9 موجودات ثابتة

إن الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات لغرض حساب الاستهلاك هي كما يلي:

- مباني 34 سنة
- كافة الموجودات عدا المباني 5 سنوات

لا يتم استهلاك المشاريع قيد التنفيذ حتى تصبح جاهزة للاستخدام وتوضع قيد التشغيل كما أن الأراضي لا تستهلك.

9 موجودات ثابتة (تتمة)

2021

	أراضي	مباني	أجهزة وأثاث	وسائل نقل	الات ومعدات	ديكورات	مشاريع تحت التنفيذ	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
التكلفة								
كما في 1 كانون الثاني	18,749,254,967	8,834,982,924	968,076,024	57,390,000	436,082,912	107,572,607	1,248,029,440	30,401,388,874
الإضافات	-	1,395,184,800	413,181,949	46,400,000	41,026,000	2,221,250	1,373,258,160	3,271,272,159
التحويلات	(1,680,000,000)	1,680,000,000	-	-	-	-	(1,943,239,107)	(1,943,239,107)
الاستبعادات	(2,587,571,672)	-	(325,000)	-	(25,036,750)	-	-	(2,612,933,422)
كما في 31 كانون الأول	14,481,683,295	11,910,167,724	1,380,932,973	103,790,000	452,072,162	109,793,857	678,048,493	29,116,488,504
الإستهلاك المتراكم								
كما في 1 كانون الثاني	-	554,703,813	727,590,053	2,202,642	326,986,929	101,671,499	-	1,713,154,936
استهلاك السنة	-	246,543,077	123,455,117	20,757,998	46,450,009	5,885,297	-	443,091,498
استبعادات	-	-	(325,000)	-	(25,036,747)	-	-	(25,361,747)
كما في 31 كانون الأول	-	801,246,890	850,720,170	22,960,640	348,400,191	107,556,796	-	2,130,884,687
صافي القيمة الدفترية								
كما في 31 كانون الأول	14,481,683,295	11,108,920,834	530,212,803	80,829,360	103,671,971	2,237,061	678,048,493	26,985,603,817

9 موجودات ثابتة (تتمة)

2020	أراضي	مباني	أجهزة وأثاث	وسائل نقل	الات ومعدات	ديكورات	مشاريع تحت التنفيذ	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
التكلفة								
كما في 1 كانون الثاني	18,749,254,967	8,834,982,924	886,647,384	68,219,500	409,641,112	615,438,976	944,773,790	30,508,958,653
الإضافات	-	-	81,428,640	57,390,000	26,441,800	-	303,255,650	468,516,090
الاستبعادات	-	-	-	(68,219,500)	-	(507,866,369)	-	(576,085,869)
كما في 31 كانون الأول	18,749,254,967	8,834,982,924	968,076,024	57,390,000	436,082,912	107,572,607	1,248,029,440	30,401,388,874
الإستهلاك المتراكم								
كما في 1 كانون الثاني	-	388,976,349	648,887,660	66,277,763	284,220,643	80,161,011	-	1,468,523,426
استهلاك السنة	-	165,727,464	78,702,393	4,144,379	42,766,286	529,376,857	-	820,717,379
استبعادات	-	-	-	(68,219,500)	-	(507,866,369)	-	(576,085,869)
كما في 31 كانون الأول	-	554,703,813	727,590,053	2,202,642	326,986,929	101,671,499	-	1,713,154,936
صافي القيمة الدفترية								
كما في 31 كانون الأول	18,749,254,967	8,280,279,111	240,485,971	55,187,358	109,095,983	5,901,108	1,248,029,440	28,688,233,938

10 موجودات غير ملموسة

تتكون الموجودات غير الملموسة من برامج الكمبيوتر:

	2021 دينار عراقي	2020 دينار عراقي
التكلفة		
كما في 1 كانون الثاني	**2,060,149,173**	2,036,349,173
الإضافات	**211,639,264**	23,800,000
كما في 31 كانون الأول	**2,271,788,437**	2,060,149,173
الإطفاء المتراكم		
كما في 1 كانون الثاني	**1,156,376,230**	747,283,490
إطفاء السنة	**429,557,999**	409,092,740
كما في 31 كانون الأول	**1,585,934,229**	1,156,376,230
صافي القيمة الدفترية		
كما في 31 كانون الأول	**685,854,208**	903,772,943

11 حق استخدام الأصول / التزامات عقود الايجار

	مباني دينار عراقي	التزامات عقود ايجار دينار عراقي
2021		
الرصيد في 1 كانون الثاني	**718,051,179**	**550,258,549**
إضافات	**364,397,487**	**364,397,487**
تعديلات	**122,363,309**	**117,470,316**
استهلاكات	**(131,322,739)**	-
فوائد مدينة على التزامات عقود الإيجار	-	**17,706,329**
الدفعات	-	**(43,800,000)**
الرصيد كما في 31 كانون الأول	**1,073,489,236**	**1,006,032,681**

	مباني دينار عراقي	التزامات عقود ايجار دينار عراقي
2020		
الرصيد في 1 كانون الثاني	-	-
إضافات	797,834,643	797,834,643
استهلاكات	(79,783,464)	-
فوائد مدينة على التزامات عقود الإيجار	-	9,463,906
الدفعات	-	(257,040,000)
الرصيد كما في 31 كانون الأول	718,051,179	550,258,549

12 موجودات اخرى

	2021	2020
	دينار عراقي	دينار عراقي
فوائد محققة غير مستحقة القبض - مصارف	**30,605,069**	35,993,056
فوائد محققة غير مستحقة القبض - موجودات مالية	**1,141,493,656**	408,205,225
فوائد محققة غير مستحقة القبض - تسهيلات ائتمانية مباشرة	**864,324,410**	689,618,914
مصاريف مدفوعة مقدماً	**597,330,279**	353,756,786
تأمينات لدى الغير	**12,586,000**	12,586,000
طلبات التعويض	**2,812,316,885**	3,549,470,000
نفقات قضائية	**137,014,271**	137,535,779
سلف لاغراض النشاط	**10,000,000**	3,650,000
مدينو غرامات مدفوعة	**8,059,293,611**	8,551,063,921
أخرى	**955,263,081**	311,938,045
ينزل: مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	**(8,059,293,611)**	(8,551,063,921)
	6,560,933,651	5,502,753,805

13 ودائع المصارف

	مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
2021			
حسابات جارية	**4,254,030**	**4,853,112,698**	**4,857,366,728**
ودائع استحقاقها الأصلي أكثر من فترة ثلاثة أشهر	-	-	-
	4,254,030	**4,853,112,698**	**4,857,366,728**

	مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
2020			
حسابات جارية	2,460,000	6,598,051,942	6,600,511,942
ودائع استحقاقها الأصلي أكثر من فترة ثلاثة أشهر	6,716,000,000	-	6,716,000,000
	6,718,460,000	6,598,051,942	13,316,511,942

14 ودائع العملاء

	2021	2020
	دينار عراقي	دينار عراقي
الشركات		
حسابات جارية	**243,153,221,296**	859,969,165,346
ودائع لأجل	**53,000,880,000**	22,003,800,000
الأفراد		
حسابات جارية	**35,437,439,242**	21,781,548,234
حسابات توفير	**35,088,638,062**	36,672,339,925
ودائع لأجل	**10,656,436,184**	11,958,925,723
	377,336,614,784	952,385,779,228

بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد مبلغ 278,590,660,538 دينار عراقي أي ما نسبته 73.83% من إجمالي ودائع العملاء كما في 31 كانون الأول 2021 مقابل مبلغ 881,750,713,580 دينار عراقي أي ما نسبته 92.58% من إجمالي ودائع العملاء كما في 31 كانون الأول 2020.

15 تأمينات نقدية

	2021	2020
	دينار عراقي	دينار عراقي
تأمينات مقابل تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	**19,748,232,016**	8,214,691,957
تأمينات مقابل تسهيلات ائتمانية	**239,990,000**	-
تأمينات أخرى	**136,380,232**	4,557,353,261
	20,124,602,248	12,772,045,218

16 مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

	2021	2020
	دينار عراقي	دينار عراقي
رصيد بداية السنة	**1,120,599,777**	1,464,676,764
ضريبة الدخل المدفوعة	**(1,120,599,777)**	(1,464,676,764)
ضريبة الدخل المستحقة	**1,057,932,943**	1,120,599,777
رصيد بداية السنة	**1,057,932,943**	1,120,599,777

ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

	2021	2020
	دينار عراقي	دينار عراقي
الربح قبل الضريبة	**9,175,824,605**	8,125,732,967
يضاف		
إعانات المنتسبين	**1,750,000**	-
ضريبة دخل مدفوعة عن العاملين	**341,187,843**	290,297,583
تعويضات وغرامات	**26,035,674**	10,521,507
ينزل		
توزيعات أرباح استثمارات خارجية	**(150,691,977)**	-
استرداد مخصصات	**(2,341,219,860)**	(955,886,875)
الربح الضريبي	**7,052,886,285**	7,470,665,182
نسبة الضريبة	**%15**	%15
مصروف ضريبة الدخل	**1,057,932,943**	1,120,599,777

17 مخصصات متنوعة

	2021	2020
	دينار عراقي	دينار عراقي
مخصص تدني الخسائر الإئتمانية غير المباشرة المتوقعة	**386,445,546**	284,323,832
مخصص تقلبات اسعار الصرف	**200,000,000**	200,000,000
أخرى	**6,068,879,092**	4,632,661,200
	6,655,324,638	5,116,985,032

18 مطلوبات أخرى

	2021	2020
	دينار عراقي	دينار عراقي
فوائد محققة غير مستحقة الدفع - ودائع العملاء	**273,633,248**	170,360,041
فوائد محققة غير مستحقة الدفع - ودائع المصارف	-	5,960,450
مصاريف مستحقة غير مدفوعة	**512,842,052**	326,209,045
شيكات مصدقة	**225,606,000**	119,047,350
السفاتج المسحوبة على المصرف	**659,841,169**	544,939,021
الشيكات المسحوبة على المصرف	-	2,050,017,224
داننون / قطاع خاص / شركات وجمعيات	**2,710,872**	2,710,872
داننون / قطاع خاص / افراد	**20,732,555**	20,476,055
داننو نشاط غير جاري	**240,252,353**	86,856,404
امانات التبرعات	-	2,589,874
استقطاعات من المنتسبين لحساب الغير	**40,725,323**	24,710,902
مبالغ مقبوضة لقاء تسجيل شركات	-	10,500,000
داننو توزيع الأرباح	**2,262,637,411**	309,919,891
أرصدة العملاء المتوفين	**212,007,708**	23,327,393
مبالغ محجوزة بطلب جهات رسمية	**161,116,017**	5,157,600
مبالغ غير مطالب بها	**2,143,805**	2,444,055
ايداعات الاكتتاب في اسهم الشركات	**1,164,846**	1,001,164,846
حساب الحوالات المركزية الواردة	-	595,329,600
الحوالات الموقوفه	**2,058,403,415**	1,749,102,455
التزامات لقاء خدمات الصراف الآلي	**939,339**	201,000
اخرى	**123,517,428**	-
	6,798,273,541	7,051,024,078

19 رأس المال المكتتب به والمدفوع

يبلغ رأسمال المصرف المصرح والمكتتب به والمدفوع 250,000,000,000 دينار موزع على 250,000,000,000 سهم بقيمة اسمية قدرها 1 دينار للسهم كما في 31 كانون الأول 2021 وفي 31 كانون الأول 2020.

يساهم بنك قطر الوطني – قطر بنسبة 54.19% من رأسمال المصرف.

20 الاحتياطيات

- **احتياطي إلزامي**

وفقاً لقانون الشركات العراقي، يقتطع ما نسبته 5% من ربح السنة الماضية كاحتياطي إجباري. لايجوز أن يزيد رصيد الاحتياطي الإلزامي عن 50% من رأس مال المصرف. كما لايجوز توزيع الاحتياطي الالزامي أو أية عوائد ناتجة عنه على المساهمين. يجوز الاستمرار في الاقتطاع بموافقة الهيئة العامة للمصرف على ألا يتجاوز الاحتياطي الالزامي على نسبة 100% من رأس المال.
يوضح الجدول التالي طريقة احتساب الاحتياطي الإلزامي:

	2021	2020
	دينار عراقي	دينار عراقي
الربح بعد الضريبة	**8,117,891,662**	7,005,133,190
نسبة الاحتياطي الالزامي	**%5**	%5
	405,894,583	350,256,660
رصيد بداية السنة	**8,843,121,821**	8,492,865,161
رصيد نهاية السنة	**9,249,016,404**	8,843,121,821

20 الاحتياطيات (تتمة)

- **احتياطيات أخرى**

	2021	2020
	دينار عراقي	دينار عراقي
إحتياطي اسهم مستلمة مجانا (*)	**207,711,193**	207,711,193
احتياطي التوسع والتطوير (**)	**7,964,322,120**	7,558,427,537
	8,172,033,313	7,766,138,730

(*) لم يتم إضافة أو تنزيل أي مبلغ من هذا الاحتياطي خلال عام 2021 لعدم استلام أسهم مجانية وبقي على نفس رصيد العام 2020 بمبلغ 207,711,193 دينار.

(**) يتم تكوين احتياطي التوسعات والتطوير حسب قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المادة 55 الفقرة 3، والذي يمثل نسبة 5% من ربح السنة، يتم الموافقة على الاحتياطي المشكل خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي. يوضح الجدول التالي طريقة احتساب إحتياطي التوسعات والتطوير:

	2021	2020
	دينار عراقي	دينار عراقي
الربح بعد الضريبة	**8,117,891,662**	7,005,133,190
نسبة احتياطي التوسع والتطوير	**%5**	%5
	405,894,583	350,256,660
رصيد بداية السنة	**7,558,427,537**	7,208,170,877
رصيد نهاية السنة	**7,964,322,120**	7,558,427,537

- **احتياطي القيمة العادلة**

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
	2021	2020
	دينار عراقي	دينار عراقي
رصيد بداية السنة	**(89,028,558)**	22,566,264
فرق سعر الصرف	-	90,243,841
صافي التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**408,597,224**	(201,838,663)
رصيد نهاية السنة	**319,568,666**	(89,028,558)

21 أرباح مدورة

	2021	2020
	دينار عراقي	دينار عراقي
رصيد بداية السنة	**20,034,561,113**	13,729,941,243
ينزل		
توزيعات أرباح نقدية	**(15,000,000,000)**	-
يضاف		
أرباح صافية قابلة للتوزيع عن السنة	**7,306,102,496**	6,304,619,870
	12,340,663,609	20,034,561,113

22 الفوائد الدائنة

	2021	2020
	دينار عراقي	دينار عراقي
تسهيلات ائتمانية مباشرة	**9,650,079,257**	10,583,387,406
إيداعات لدى المصارف	**471,802,890**	366,257,205
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	**2,271,875,937**	2,840,477,039
	12,393,758,084	13,790,121,650

23 الفوائد المدينة

	2021	2020
	دينار عراقي	دينار عراقي
ودائع المصارف	**23,343,385**	203,594,805
ودائع العملاء:		
ودائع لأجل	**917,966,585**	379,050,952
حسابات توفير	**608,769,254**	648,633,268
	1,550,079,224	1,231,279,025

24 صافي الدخل من العمولات والرسوم

	2021	2020
	دينار عراقي	دينار عراقي
العمولات والرسوم الدائنة:		
عمولات تسهيلات ائتمانية مباشرة	**241,122,562**	56,998,300
عمولات تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	**1,888,714,482**	1,307,146,699
عمولات أخرى	**3,179,194,537**	1,384,861,211
إجمالي العمولات والرسوم الدائنة	**5,309,031,581**	2,749,006,210
العمولات والرسوم المدينة:		
عمولات مدفوعة للمصارف	**(226,674,135)**	(176,123,262)
إجمالي العمولات والرسوم المدينة	**(226,674,135)**	(176,123,262)
صافي الدخل من العمولات والرسوم	**5,082,357,446**	2,572,882,948

25 إيراد الاستثمار

	2021	2020
	دينار عراقي	دينار عراقي
توزيعات نقدية من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر	**150,691,977**	-
	150,691,977	-

26 إيرادات تشغيلية أخرى

	2021	2020
	دينار عراقي	دينار عراقي
صافي أرباح استبعاد موجودات ثابتة	**573,633,329**	27,010,000
إيرادات من عقود تأجير تشغيلية	**61,320,000**	49,980,000
أخرى	**41,708,183**	11,141,750
	676,661,512	88,131,750

27 نفقات الموظفين

	2021	2020
	دينار عراقي	دينار عراقي
رواتب ومنافع وعلاوات العمال	**3,943,121,747**	3,470,586,638
ضريبة مدفوعة عن العاملين	**341,187,843**	290,297,583
المساهمة في الضمان الاجتماعي	**245,586,002**	188,536,994
مكافأة نهاية الخدمة	**165,550,523**	241,643,485
تدريب العاملين	**163,909,260**	30,015,750
إعانات المنتسبين	**1,750,000**	-
تجهيزات العاملين	**665,000**	140,000
التأمين الصحي	**-**	2,419,413
	4,861,770,375	4,223,639,863

28 مصاريف تشغيلية أخرى

	2021	2020
	دينار عراقي	دينار عراقي
تامين	**513,920,321**	184,706,103
خدمات مهنية واستشارية	**493,480,000**	467,275,917
صيانة	**443,570,731**	297,327,763
ايجار وخدمات	**226,007,236**	281,577,856
تبرعات	**219,660,126**	-
تكلفة بطاقات الدفع الالكتروني	**208,103,985**	80,575,810
خدمات قانونية	**195,640,801**	67,159,500
نقل أموال	**192,743,199**	148,184,010
سفر وايفاد	**171,484,260**	96,132,760
تكاليف ضمان الودائع	**161,743,000**	83,050,602
اتصالات وانترنت	**155,199,500**	116,964,507
اشتراكات ورسوم ورخص	**121,581,691**	107,074,596
المياه والكهرباء	**114,491,000**	27,433,340
وقود وزيوت	**113,538,250**	68,544,111
اجور تدقيق الحسابات (*)	**87,250,000**	79,250,000
ضيافة	**48,672,750**	24,602,377
نشر وطبع	**46,247,424**	18,620,658
دعاية وإعلان	**32,211,970**	1,094,000
قرطاسية	**31,400,960**	14,543,250
تعويضات وغرامات	**26,035,674**	10,521,507
أجور نقل	**22,266,000**	14,592,250
لوازم ومهمات	**18,383,530**	16,465,262
فوائد مدينة على التزامات عقود الإيجار	**17,706,329**	9,463,906
مؤتمرات وندوات	**4,594,000**	1,823,750
رسوم الطوابع المالية	**3,855,750**	1,721,000
النقص في الصندوق	**175,000**	4,812,500
اعانات للغير	-	136,000,000
مكافآت لغير العاملين عن خدمات مؤداة	-	57,900,000
مصروفات خدمية أخرى	**505,563,347**	433,250,550
أخرى	**379,308,047**	210,472,250
	4,554,834,881	3,061,140,135

(*) المبلغ يتضمن أجور لمراقبي الحسابات الخارجي، الذي بلغ حسب قائمة احتساب الأجور لعام 2021 مبلغ 70,000,000 دينار عراقي.

29 الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

يتم حساب حصة السهم العادي الواحد من خلال قسمة أرباح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة وذلك كما يلي:

	2021	2020
ربح السنة (دينار عراقي)	**8,117,891,662**	7,005,133,190
المتوسط المرجح لعدد الأسهم قيد التداول خلال السنة (سهم)	**250,000,000,000**	250,000,000,000
الحصة الأساسية للسهم من ربح السنة (دينار عراقي)	**0.032**	0.028

إن الحصة المخفضة للسهم من ربح السنة مطابقة للحصة الأساسية لعدم إصدار المصرف لأدوات مالية قد يكون لها تأثير على حصة السهم من الأرباح عند ممارستها.

30 إرتباطات وإلتزامات محتملة

- إرتباطات وإلتزامات إئتمانية

	2021	2020
	دينار عراقي	دينار عراقي
تعهدات نيابة عن العملاء		
اعتمادات مستندية	**73,789,388,946**	35,596,633,205
كفالات		
دخول مناقصات	**367,867,841**	59,305,200
حسن تنفيذ	**7,067,976,218**	3,392,971,464
أخرى	**8,867,030,480**	10,220,010,000
	90,092,263,485	49,268,919,869
تعهدات نيابة عن المصارف		
كفالات		
دخول مناقصات	**383,523,020**	1,673,853,500
حسن تنفيذ	**4,699,556,353**	1,554,022,232
أخرى	-	135,704,080
سقوف تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	**9,994,202,139**	18,251,807,367
	105,169,544,997	70,884,307,048

31 النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه الظاهر في بيان التدفقات النقدية من المبالغ التالية:

	2021	2020
	دينار عراقي	دينار عراقي
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي (*)	**370,249,014,942**	1,010,685,423,275
يضاف: أرصدة لدى المصارف تستحق خلال ثلاثة أشهر	**36,673,316,442**	25,642,111,401
ينزل: ودائع المصارف التي تستحق خلال ثلاثة أشهر	**(4,857,366,728)**	(6,600,511,942)
	402,064,964,656	1,029,727,022,734

(*) لا يستخدم احتياطي الودائع لدى البنك المركزي العراقي في نشاطات المصرف التشغيلية اليومية لذلك لا يعتبر جزء من النقد وما في حكمه (إيضاح 4).

32 تعاملات مع أطراف ذات علاقة

تتضمن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة كافة معاملات المصرف مع المصارف والشركات الشقيقة والزميلة، ومع المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة أو الشركات التي يملكون فيها حصصاً رئيسية، أو أية أطراف أخرى ذات تأثير هام في صنع القرارات المالية أو التشغيلية في المصرف. تخضع كافة المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة لنفس الشروط التي تخضع لها المعاملات المشابهة التي يقوم بها المصرف مع العملاء العاديين بما في ذلك معدلات الفائدة والضمانات.

	المؤسسة الأم	المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة	أخرى	المجموع	
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	2021 دينار عراقي	2020 دينار عراقي
بنود داخل بيان المركز المالي					
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	**19,690,376,388**	-	**584,669,402**	**20,275,045,790**	24,523,950,484
ودائع المصارف	**4,853,112,698**	-	-	**4,853,112,698**	6,598,051,942
ودائع العملاء	-	**38,661,704,887**		**38,661,704,887**	39,775,597,520
فوائد محققة غير مستحقة الدفع	-	**41,469,277**	-	**41,469,277**	33,598,916

33 إدارة المخاطر

33.1 مقدمة

إطار إدارة المخاطر

الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر

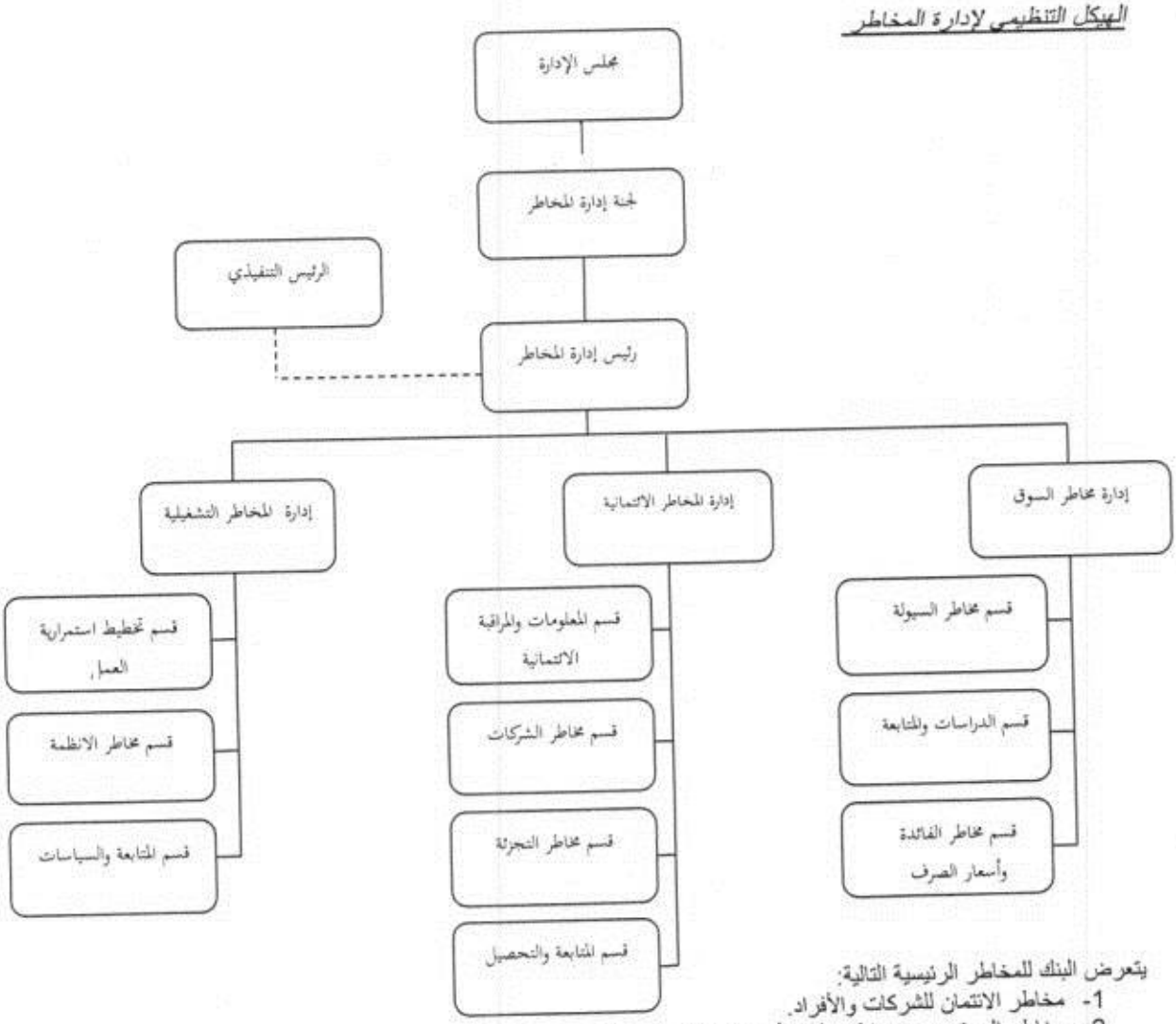

يتعرض البنك للمخاطر الرئيسية التالية:

1- مخاطر الائتمان للشركات والأفراد.
2- مخاطر السوق وهي مخاطر تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف.
3- مخاطر الدفع المسبق.
4- مخاطر السيولة.
5- مخاطر التشغيل.
6- مخاطر الأعمال.
7- مخاطر الإلتزام.

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول تعرض البنك لكل من المخاطر المبينة أعلاه، كما يصف أغراض البنك وأطر إدارة المخاطر وسياساتها والإجراءات المتبعة من قبلها لقياس وإدارة المخاطر بالإضافة إلى إدارة البنك لرأس المال.

إن مجلس الإدارة مسؤول بصورة عامة عن وضع ومتابعة إدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك وذلك من خلال اللجان وهي:

لجنة التدقيق، لجنة الحوكمة، لجنة المخاطر، لجنة المكافآت والترشيحات، واللجنة التنفيذية.

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.1 مقدمة (تتمة)

الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر (تتمة)

تتبع هذه اللجان بشكل مباشر إلى مجلس الإدارة وترفع له التقارير كل ثلاثة أشهر على الأقل والتي تحوي تقييماً شاملاً للمخاطروآليات التحوط المطلوبة مع دراسات الجهد الدورية للمحافظ كافة مع السيناريوهات المتعددة.

وتتعاون هذه اللجان بشكل كبير ومتكامل مع الإدارة التنفيذية للبنك المسؤولة عن تهيئة كافة الظروف اللوجستية والإدارية لإمكانية قيام إدارة المخاطر بأعمالها على أكمل وجه وتقديم المعلومات المطلوبة لذلك، إضافة إلى تنفيذ توصيات إدارة المخاطر.

استراتيجية ادارة المخاطر

- بناء إدارة مخاطر فعالة بهدف تعزيز مراقبة الالتزام وتوفير نظام إداري متين بحيث تصبح فيه إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من العمل اليومي لكل فرد ضمن بنك المنصور والجزء الأهم في عملية إعداد خطط الأعمال لكافة أنشطة وخدمات البنك ككل.
- تحفيز الإدارات على اتخاذ قرارات مدروسة للمخاطر لاغتنام كافة الفرص المتاحة في ظل البيئة التنافسية والمتقلبة التي يعمل بها البنك.
- تحسين الأداء وتعظيم الربحية من خلال التقييم الأفضل للتحديات التي تواجه عمل البنك ورفع سوية القرارات المتخذة والتأكد من وجود أنظمة ضبط وتحكم داخلية بهدف تخفيف الخسائر وخفض التكاليف.
- الحرص على تنويع مصادر أموال البنك واتخاذ الخطوات اللازمة لإدارة مخاطر السيولة وإيجاد مصادر بديلة للأموال.
- اتخاذ الخطوات الكفيلة لتحقيق الخطوط العريضة لأفضل التجارب والممارسات الدولية للمؤسسات المصرفية والمنسجمة مع التشريعات المحلية والدولية.

مسؤولية لجنة إدارة المخاطر

يتم تشكيل لجنة إدارة مخاطر تضم أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى رئيس إدارة المخاطر. يتوجب أن يكون أعضاء هذه اللجنة على دراية ومن ذوي الخبرة في إدارة المخاطر المصرفية.

وتقوم اللجنة بالعمل بشكل متواصل مع إدارة المخاطر في المصرف لرسم وتحديد سياسات إدارة المخاطر المرتبطة بالنشاط القائم للمصرف، بالإضافة إلى تلك المتعلقة بأي نشاط أو منتج مصرفي جديد. التأكد ومتابعة قيام الإدارة العليا بالمعالجة الفورية لأي تجاوزات يتم التقرير عنها من قبل إدارة المخاطر. تقع على عاتق اللجنة مسؤولية تقديم خطط الطوارئ وإدارة الأزمات التي قد يكون المصرف عرضة لها، وذلك بالتنسيق مع الإدارة العليا للمصرف وفقاً لمعايير بازل وقواعد مصرف العراق المركزي بهذا المجال.

مسؤولية الإدارة التنفيذية العليا في إدارة المخاطر

تعمل الإدارة العليا في المصرف على إيجاد كافة البنى اللازمة لإدارة ومتابعة كافة المخاطر التي يتعرض لها المصرف بشكل مستمر. العمل على وضع سياسات، إجراءات، ومخططات تنظيمية تساعد على تحديد المسؤوليات والصلاحيات بشكل واضح بما يضمن فصل المهام والصلاحيات وذلك لتجنب أي تعارض في المصالح بين مختلف الأقسام من جهة، ويفعل نظام الضبط الداخلي من جهة ثانية من خلال تحديد قنوات التواصل الإداري الأمر الذي يساهم بشكل مباشر في مواجهة كافة أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف.
العمل على تنفيذ إستراتيجية المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة بما يتفق مع سقوف المخاطر المحددة.

مسؤولية مديرية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

- تقع على عاتق إدارة التدقيق الداخلي مسؤولية التأكد من توفر البنى الأساسية اللازمة لإدارة المخاطر ومن مدى استقلالية هذه الإدارة.
- التحقق من مدى التقيد بالأنظمة والإجراءات الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر.
- تقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة التعرف على المخاطر وآليات قياسها المتبعة على مستوى كافة أنشطة وعمليات المصرف.
- تقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة الضبط الداخلي وإجراءات الرقابة الموضوعة في سبيل التحكم بالمخاطر التي تم التعرف عليها والتأكد من صحة قياس هذه المخاطر.

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.1 مقدمة (تتمة)

عملية إدارة مخاطر الالتزام

- تقع على عاتق إدارة مخاطر الالتزام مسؤولية التأكد من التزام البنك بالقوانين والتشريعات الناظمة للعمل المصرفي والمالي لاسيما الصادرة البنك المركزي العراقي، وعليها تقديم المشورة القانونية والإجرائية الكفيلة بالتطبيق السليم للاعمال والإجراءات وفقاً لما تنص عليه التشريعات، وهي المسؤولة عن تدريب الموظفين على ما هو ناظم لعملهم قانوناً.
- إيماناً من مجلس الإدارة بأهمية دليل الحوكمة في وضع قاعدة لتطور البنك في المستقبل وتحسين أداءه وتدعيم الثقة في نشاطاته أمام المودعين والمساهمين، تم صياغة دليل الحوكمة بانسجام كامل مع الدليل الاسترشادي الصادر عن مجلس النقد والتسليف وعن تعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية وإرشادات لجنة بازل، وتقوم دائرة مراقبة الالتزام بمتابعة مدى الالتزام بدليل الحوكمة.
- وتعمل إدارة المخاطر على الإحاطة بالمخاطر الائتمانية بشكل كامل وفقاً للدراسات والمتابعات والتوصيات الخاصة بذلك، إضافةً إلى البدء بأعمال إدارة المخاطر التشغيلية من خلال جمع الحوادث ودراستها وإنشاء قاعدة بيانات لها وصولاً لرسم سيناريوهات التحوط لها، وأخيراً تم البدء أيضاً بتفعيل دراسات اختبارات الجهد لمخاطر السوق لاسيما لأسعار الفائدة وتقلبات سعر الصرف وأثرها على المحفظة والسيولة.
- كما يقوم البنك بإجراء اختبارات الجهد فيما يتعلق بالمخاطر وفق معايير بازل 2، ومن أهمها الفرضيات المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية، المناطق الجغرافية، والضمانات.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تتم مراقبة المخاطر من قبل إدارة المخاطر والسيطرة عليها من خلال مراقبة الحدود المسموح بها لكل نوع من أنواع المخاطر. وتعكس هذه الحدود استراتيجية عمل البنك وعوامل السوق المختلفة المحيطة بالإضافة إلى مستوى المخاطر المقبول مع التركيز على قطاعات مالية معينة. ويتم جمع المعلومات من الإدارات المختلفة للبنك وتحليلها للتعرف المبكر على المخاطر المتوقعة التي قد تنجم عنها. ثم تعرض هذه المعلومات على مجلس إدارة البنك واللجان المختصة والرئيس المباشر لكل إدارة من إدارات العمل ذات العلاقة.
كما يتم تدقيق عمليات إدارة المخاطر بشكل دوري من قبل لجنة إدارة المخاطر وذلك من خلال فحص كفاية الإجراءات المتخذة ومدى الالتزام بالإجراءات المطلوبة. ويتم مناقشة نتائج التدقيق مع إدارات البنك.

تخفيض المخاطر

كجزء من عملية إدارة المخاطر، يتم استخدام مشتقات وأدوات مالية أخرى بما يتماشى مع القوانين والأنظمة النافذة لإدارة المراكز الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية والائتمان. وتقيم المخاطر قبل الدخول في عمليات تحوط. كما تقوم دائرة المخاطر بمراقبة فعالية عمليات التحوط بشكل شهري، وفي حالة وجود عمليات تحوط غير فعالة، يقوم البنك بتنفيذ عمليات تحوط مناسبة لتخفيف أثر هذه العمليات.

33.2 مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان بمخاطر تعرض البنك لخسائر مالية في حال لم يتمكن العميل أو الطرف المقابل في أداة مالية من الوفاء بالتزاماته التعاقدية، وتنشأ تلك المخاطر بصورة أساسية من قروض وتسليفات البنك إلى العملاء والبنوك الأخرى ومن الأوراق المالية الاستثمارية.
ويقوم البنك بإدارة مخاطر الائتمان عن طريق التنويع في الاستثمارات في الأسهم والسندات وفي أسواق رأس المال والأنشطة الائتمانية والتمويلية لتفادي تركز المخاطر مع أحد أو مجموعة من العملاء ضمن منطقة عمل محددة أو نشاط اقتصادي معين. ويقوم البنك بالحصول على ضمانات كلما كان ذلك ضرورياً. وتشتمل الضمانات على النقدية، السندات، رهن العقارات والأسهم.

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

ويمكن تلخيص أهم الإجراءات التي يقوم بها البنك لتخفيض مخاطر الائتمان فيما يلي:

- إعداد الدراسات الائتمانية عن العملاء والبنوك قبل التعامل معهم، وتحديد معدلات الخطر الائتماني المتعلقة بذلك.
- الحصول على الضمانات الكافية لتخفيض حجم المخاطر التي قد تنشأ في حالة تعثر العملاء أو البنوك.
- المتابعة والدراسة الدورية للعملاء والبنوك بهدف تقييم مراكزهم المالية والائتمانية وتقدير الانخفاض بالقيمة على كل من المستوى الفردي والتجميعي.
- توزيع محفظة القروض والتسليفات والأرصدة لدى البنوك على قطاعات مختلفة تلافياً لتركيز المخاطر.

الضمانات المحتفظ بها والتحسينات الائتمانية

يعتمد البنك على عدة أساليب وممارسات لتخفيف مخاطر الائتمان منها الحصول على ضمانات حيث يتم قبول الضمانات وفقاً لمعايير وأسس معتمدة.

وأبرز أنواع الضمانات هي:

- بالنسبة للقروض التجارية: الرهونات للمباني السكنية والعقارات والضمانات النقدية.
- بالنسبة للأفراد: الرهونات للمباني السكنية والرواتب والضمانات النقدية.

تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات ويتم طلب ضمانات إضافية وفقاً لشروط الاتفاقية، ويتم مراجعة القيمة السوقية للضمانات خلال دراسة كفاية مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة. وذلك بشكل سنوي ووفقاً لمتطلبات المصرف المركزي بهذا الشأن.

نظام التصنيف الداخلي

يدير قسم مخاطر الائتمان نماذج التصنيف الداخلية في البنك. يقوم البنك باجراء تقييم منفصل للزبائن وفق لدرجات التصنيف الداخلي من 1 الى 10. تشتمل النماذج على معلومات نوعية وكمية بالإضافة إلى معلومات خاصة بالمقترض التي قد يكون لها أثر على سلوكه. إضافة الى ما سبق وعندما يكون متاح يقوم البنك بمقارنة التصنيف الداخلي للعميل مع وكالات التصنيف الخارجية.

المخاطر الائتمانية المتعلقة بالعمليات التجارية (خارج بيان المركز المالي)

يقوم البنك بتقديم خدمات العمليات التجارية من كفالات واعتمادات وتعهدات لتلبية احتياجات العملاء، تلزم هذه التسهيلات البنك بأداء دفعات بالنيابة عن عملائه. يتم تحصيل هذه الدفعات وفقاً للشروط المتفق عليها. تتسم هذه التسهيلات بنفس المخاطر الائتمانية للقروض وتتم الوقاية من هذه المخاطر بإتباع نفس سياسات البنك وإجراءاتها الرقابية.

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

يوضح الجدول التالي التعرضات لمخاطر الائتمان:

	2021	2020
	دينار عراقي	دينار عراقي
بنود داخل بيان المركز المالي		
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي	**405,605,825,664**	1,080,985,536,865
أرصدة لدى المصارف	**36,673,316,442**	30,642,111,401
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	**122,230,266,117**	102,671,658,627
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	**78,072,239,611**	18,585,011,036
موجودات أخرى	**5,963,603,372**	5,148,997,019
	648,545,251,206	1,238,033,314,948
بنود خارج بيان المركز المالي		
اعتمادات مستندية	**73,789,388,946**	35,596,633,205
الكفالات:	**21,385,953,912**	17,035,866,476
حسن تنفيذ	11,767,532,571	4,946,993,696
دخول مناقصات	751,390,861	1,733,158,700
أخرى	8,867,030,480	10,355,714,080
سقوف تسهيلات ائتمانية	**9,994,202,139**	18,251,807,367
إجمالي المخاطر الإئتمانية	**753,714,796,203**	1,308,917,621,996

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

التركز الجغرافي

يوضح الجدول التالي التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي كما يلي:

2021

	داخل العراق	دول الشرق الأوسط	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي	**405,605,825,664**	**-**	**405,605,825,664**
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	**15,875,416,868**	**20,797,899,574**	**36,673,316,442**
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	**122,230,266,117**	**-**	**122,230,266,117**
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	**59,079,522,556**	**18,992,717,055**	**78,072,239,611**
موجودات أخرى	**5,555,397,387**	**408,205,985**	**5,963,603,372**
	608,346,428,592	**40,198,822,614**	**648,545,251,206**

2020

	داخل العراق	دول الشرق الأوسط	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي	1,080,985,536,865	-	1,080,985,536,865
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	5,363,264,716	25,278,846,685	30,642,111,401
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	102,671,658,627	-	102,671,658,627
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	-	18,585,011,036	18,585,011,036
موجودات أخرى	4,740,791,794	408,205,225	5,148,997,019
	1,193,761,252,002	44,272,062,946	1,238,033,314,948

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

التركز حسب القطاع الاقتصادي

يبين الجدول التالي التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

2021	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	أفراد - خدمات	أخرى	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي	405,605,825,664	-	-	-	-	-	405,605,825,664
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	36,673,316,442	-	-	-	-	-	36,673,316,442
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	-	7,016,811,858	107,413,666,350	5,073,511,608	2,694,116,761	32,159,540	122,230,266,117
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	78,072,239,611	-	-	-	-	-	78,072,239,611
موجودات أخرى	5,963,603,372	-	-	-	-	-	5,963,603,372
	526,314,985,089	7,016,811,858	107,413,666,350	5,073,511,608	2,694,116,761	32,159,540	648,545,251,206

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

التركز حسب القطاع الاقتصادي (تتمة)

يبين الجدول التالي التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

2020	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	أفراد - خدمات	أخرى	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي	1,080,985,536,865	-	-	-	-	-	1,080,985,536,865
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	30,642,111,401	-	-	-	-	-	30,642,111,401
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	-	6,933,058,848	88,070,885,924	6,007,730,783	1,601,499,385	58,483,687	102,671,658,627
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	18,585,011,036	-	-	-	-	-	18,585,011,036
موجودات أخرى	5,148,997,019	-	-	-	-	-	5,148,997,019
	1,135,361,656,321	6,933,058,848	88,070,885,924	6,007,730,783	1,601,499,385	58,483,687	1,238,033,314,948

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.3 مخاطر السوق

مخاطر العملات

تتمثل بتذبذب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يعتبر البنك الدينار العراقي العملة الرئيسية له، ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لمراكز العملات وتتم مراقبة المراكز بشكل يومي للتأكد من أن المراكز لا تتجاوز المستويات المحددة. يقوم البنك بإعداد تحليل الحساسية لمراقبة أثر التغيرات على صافي الأرباح والخسائر في حال حدوث تغير معقول في أسعار الصرف مع بقاء بقية المتغيرات ثابتة. يمثل المبلغ السالب في الجدول أدناه صافي الانخفاض المتوقع في بيان الدخل أو حقوق الملكية بينما يمثل المبلغ الموجب صافي الربح المتوقع:

مخاطر العملات: أثر الزيادة / الانخفاض في سعر الصرف 10%

زيادة 10%

بالدينار العراقي	2021			2020		
العملة	مراكز القطع	الأثر على الربح قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية	مراكز القطع	الأثر على الربح قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
دولار أميركي	5,975,421,348	597,542,135	507,910,815	19,044,654,929	1,904,465,493	1,618,795,669
يورو	49,451,878	4,945,188	4,203,410	334,358,092	33,435,809	28,420,438
جنيه استرليني	969,677	96,968	82,423	183,993	18,399	15,639
عملات أخرى	303,824,565	30,382,456	25,825,088	14,232,985	1,423,299	1,209,804

انخفاض 10%

بالدينار العراقي	2021			2020		
العملة	مراكز القطع	الأثر على الربح قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية	مراكز القطع	الأثر على الربح قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
دولار أميركي	5,975,421,348	(597,542,135)	(507,910,815)	19,044,654,929	(1,904,465,493)	(1,618,795,669)
يورو	49,451,878	(4,945,188)	(4,203,410)	334,358,092	(33,435,809)	(28,420,438)
جنيه استرليني	969,677	(96,968)	(82,423)	183,993	(18,399)	(15,639)
عملات أخرى	303,824,565	(30,382,456)	(25,825,088)	14,232,985	(1,423,299)	(1,209,804)

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة التغيرات في مستوى الأسهم والمؤشرات الفردية. ينشأ التعرض لمخاطر أسعار الأسهم من الأوراق المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. كانت الزيادة بنسبة 10 في المائة في قيمة أسهم البنك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في 31 كانون الأول 2021 ستؤدي إلى زيادة حقوق الملكية بمقدار 151,297,877 دينار عراقي (31 كانون الأول 2020: 110,438,155 دينارعراقي). كان من الممكن أن يؤدي انخفاض مكافئ إلى تأثير مكافئ ولكنه معاكس وقد يتسبب في حدوث انخفاض محتمل من شأنه أن يقلل الربح قبل الضرائب بحوالي 151,297,877 دينار عراقي (31 كانون الأول 2020: 110,438,155 مليون دينار عراقي).

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.3 مخاطر السوق (تتمة)

فجوة إعادة تسعير الفائدة

يتم التصنيف على فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب.

2021	دون الشهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى 9 أشهر	من 9 أشهر إلى 12 شهر	من سنة إلى سنتين	من سنتين إلى 3 سنوات	من 3 سنوات إلى 4 سنوات	من 4 سنوات إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بنود غير حساسة	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الموجودات												
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	352,020,758,455	-	-	-	-	-	-	-	-	-	72,101,989,247	424,122,747,702
أرصدة وإيداعات لدى مصارف	36,744,092,230	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(70,775,788)	36,673,316,442
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	24,723,864,926	7,681,223,929	12,573,129,624	3,131,860,460	2,766,872,702	10,346,903,485	10,035,493,106	7,929,614,193	6,942,949,258	16,593,606,102	19,504,748,332	122,230,266,117
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,512,978,771	1,512,978,771
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	54,163,325,163	-	25,000,000,000	-	-	(1,091,085,552)	78,072,239,611
موجودات ثابتة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	26,985,603,817	26,985,603,817
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	685,854,208	685,854,208
حق استخدام الأصول	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,073,489,236	1,073,489,236
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6,560,933,651	6,560,933,651
مجموع الموجودات	413,488,715,611	7,681,223,929	12,573,129,624	3,131,860,460	2,766,872,702	64,510,228,648	10,035,493,106	32,929,614,193	6,942,949,258	16,593,606,102	127,263,735,922	697,917,429,555
المطلوبات												
ودائع المصارف	4,857,366,728	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	4,857,366,728
ودائع العملاء	315,695,037,103	5,965,044,698	43,932,854,103	1,454,838,880	10,288,840,000	-	-	-	-	-	-	377,336,614,784
تأمينات نقدية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	20,124,602,248	20,124,602,248
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,057,932,943	1,057,932,943
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6,655,324,638	6,655,324,638
التزامات عقود الإنجاز	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,006,032,681	1,006,032,681
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6,798,273,541	6,798,273,541
مجموع المطلوبات	320,552,403,831	5,965,044,698	43,932,854,103	1,454,838,880	10,288,840,000	-	-	-	-	-	35,642,166,051	417,836,147,563
فجوة إعادة تسعير الفائدة	92,936,311,780	1,716,179,231	(31,359,724,479)	1,677,021,580	(7,521,967,298)	64,510,228,648	10,035,493,106	32,929,614,193	6,942,949,258	16,593,606,102	91,621,569,871	280,081,281,992
الفجوة المتراكمة لإعادة تسعير الفائدة	92,936,311,780	94,652,491,011	63,292,766,532	64,969,788,112	57,447,820,814	121,958,049,462	131,993,542,568	164,923,156,761	171,866,106,019	188,459,712,121	280,081,281,992	-

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.3 مخاطر السوق (تتمة)

فجوة إعادة تسعير الفائدة (تتمة)

يتم التصنيف على فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب.

2020	دون الشهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى 9 أشهر	من 9 أشهر إلى 12 شهر	من سنة إلى سنتين	من سنتين إلى 3 سنوات	من 3 سنوات إلى 4 سنوات	من 4 سنوات إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بنود غير حساسة	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الموجودات												
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	1,001,800,133,636	-	-	-	-	-	-	-	-	-	88,251,888,819	1,090,052,022,455
أرصدة وإيداعات لدى مصارف	25,647,078,439	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	30,642,111,401
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	12,505,525,589	4,204,517,406	5,295,457,252	3,125,367,680	4,547,782,350	5,605,330,374	6,259,620,895	7,036,335,617	6,481,726,548	21,853,867,514	25,756,127,402	102,671,658,627
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,104,381,546	1,104,381,546
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	-	18,936,826,807	-	-	-	(351,815,771)	18,585,011,036
موجودات ثابتة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	28,688,233,938	28,688,233,938
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	903,772,943	903,772,943
حق استخدام الأصول	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	718,051,179	718,051,179
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	5,502,753,805	5,502,753,805
مجموع الموجودات	1,039,952,737,664	4,204,517,406	10,295,457,252	3,125,367,680	4,547,782,350	5,605,330,374	25,196,447,702	7,036,335,617	6,481,726,548	21,853,867,514	150,568,426,823	1,278,867,996,930
المطلوبات												
ودائع المصارف	6,600,511,942	-	6,716,000,000	-	-	-	-	-	-	-	-	13,316,511,942
ودائع العملاء	919,641,049,361	6,553,380,771	25,787,941,916	239,987,480	163,419,700	-	-	-	-	-	-	952,385,779,228
تأمينات نقدية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	12,772,045,218	12,772,045,218
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,120,599,777	1,120,599,777
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	5,116,985,032	5,116,985,032
التزامات عقود الايجار	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	550,258,549	550,258,549
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	7,051,024,078	7,051,024,078
مجموع المطلوبات	926,241,561,303	6,553,380,771	32,503,941,916	239,987,480	163,419,700	-	-	-	-	-	26,610,912,654	992,313,203,824
فجوة إعادة تسعير الفائدة	113,711,176,361	(2,348,863,365)	(22,208,484,664)	2,885,380,200	4,384,362,650	5,605,330,374	25,196,447,702	7,036,335,617	6,481,726,548	21,853,867,514	123,957,514,169	286,554,793,106
الفجوة المتراكمة لإعادة تسعير الفائدة	113,711,176,361	111,362,312,996	89,153,828,332	92,039,208,532	96,423,571,182	102,028,901,556	127,225,349,258	134,261,684,875	140,743,411,423	162,597,278,937	286,554,793,106	-

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.3 مخاطر السوق (تتمة)

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

2021	ما يوازي العملات الأجنبية بالدينار العراقي				
	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	أخرى	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	91,142,561,641	20,182,710	-	-	91,162,744,351
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	19,380,861,599	1,776,014,640	1,355,843	304,537,618	21,462,769,700
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	27,018,792,616	-	-	-	27,018,792,616
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	1,277,215,285	-	-	-	1,277,215,285
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	19,163,325,163	-	-	-	19,163,325,163
موجودات أخرى	1,611,934,885	-	-	-	1,611,934,885
	159,594,691,189	1,796,197,350	1,355,843	304,537,618	161,696,782,000
المطلوبات					
ودائع المصارف	4,806,031,154	-	-	-	4,806,031,154
ودائع العملاء	124,844,684,173	1,464,446,527	386,166	713,053	126,310,229,919
تأمينات نقدية	16,981,376,700	63,266,801	-	-	17,044,643,501
مخصصات متنوعة	2,295,586,017	-	-	-	2,295,586,017
مطلوبات أخرى	3,966,724,369	219,032,144	-	-	4,185,756,513
	152,894,402,413	1,746,745,472	386,166	713,053	154,642,247,104
حقوق الملكية					
احتياطي القيمة العادلة	724,867,428	-	-	-	724,867,428
صافي التركز داخل بيان المركز المالي	5,975,421,348	49,451,878	969,677	303,824,565	6,329,667,468

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.3 مخاطر السوق (تتمة)

التركز في مخاطر العملات الأجنبية (تتمة)

2020	ما يوازي العملات الأجنبية بالدينار العراقي				
	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	أخرى	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	106,364,820,456	8,194,297	-	-	106,373,014,753
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	24,607,576,715	969,742,984	183,993	14,232,985	25,591,736,677
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	20,214,790,401	-	-	-	20,214,790,401
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	898,729,543	-	-	-	898,729,543
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	18,936,826,807	-	-	-	18,936,826,807
موجودات أخرى	533,159,325	-	-	-	533,159,325
	171,555,903,247	977,937,281	183,993	14,232,985	172,548,257,506
المطلوبات					
ودائع المصارف	11,025,670,398	-	-	-	11,025,670,398
ودائع العملاء	129,729,187,449	385,294,093	-	-	130,114,481,542
تأمينات نقدية	8,555,942,883	26,280,000	-	-	8,582,222,883
مطلوبات أخرى	2,854,065,902	232,005,096	-	-	3,086,070,998
	152,164,866,632	643,579,189	-	-	152,808,445,821
حقوق الملكية					
احتياطي القيمة العادلة	346,381,686	-	-	-	346,381,686
صافي التركز داخل بيان المركز المالي	19,044,654,929	334,358,092	183,993	14,232,985	19,393,429,999

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.4 مخاطر الدفع المسبق

إن مخاطر الدفع المسبق تكمن في تعرض البنك إلى خسارة مالية نتيجة طلب أو دفع العملاء لالتزاماتهم أو مستحقاتهم قبل استحقاقها، مثل رهونات ذات معدلات فائدة ثابتة عندما تتدنى معدلات الفائدة. إن موجودات البنك التي تحمل فوائد ثابتة لا تعد جوهرية بالنسبة لإجمالي الموجودات. بالإضافة إلى ذلك، إن عوامل السوق الأخرى التي قد تؤدي إلى الدفع المسبق هي غير جوهرية في الأسواق التي يعمل فيها البنك. وبالتالي، فإن البنك يعتبر تأثير مخاطر الدفع المسبق على صافي الفائدة المقبوضة غير جوهري، بعد الأخذ بعين الاعتبار اية غرامات قد تنتج عن الدفع المسبق.

33.5 مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة مخاطر عدم تمكن البنك من الوفاء بمتطلباته من النقد الجاهز أو تمويل زيادة في الموجودات نتيجة حدوث اضطرابات في السوق مما يؤدي إلى نضوب فوري لبعض مصادر السيولة. وللحد من هذه المخاطر، تقوم الإدارة بتنويع مصادر البنك التمويلية وإدارة الموجودات مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات السيولة من حيث النقد وشبه النقد وأوراق مالية جاهزة للتداول.

ويعكس الجدول التالي تواريخ استحقاق بنود موجودات ومطلوبات البنك. وقد تم تحديد تواريخ الاستحقاق التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ المركز المالي وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي دون الأخذ بعين الاعتبار تواريخ الاستحقاق الفعلية التي تعكسها الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع. وتراقب الإدارة بصورة مستمرة استحقاقات الموجودات والمطلوبات للتأكد من توفر سيولة كافية. كما يحتفظ البنك باحتياطيات إلزامية لدى البنك العراقي المركزي تساوي 15% من الحسابات الجارية، و10% من ودائع التوفير والثابتة. كما يتم تقييم وإدارة السيولة باستخدام وسائل مختلفة ملائمة للبنك.

والبيان التالي يوضح توزع الموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي، وصافي الفارق بينهما في تاريخ البيانات المالية:

33 إدارة المخاطر (تتمة)
33.5 مخاطر السيولة (تتمة)

2021	عند الطلب إلى أقل من ثمانية أيام	بين ثمانية أيام وشهر	بين شهر و3 أشهر	بين 3 أشهر و6 أشهر	بين 6 شهور و9 أشهر	بين 9 أشهر وسنة	أكثر من سنة	بدون استحقاق	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	352,020,758,455	-	-	-	-	-	-	72,101,989,247	424,122,747,702
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	36,744,092,230	-	-	-	-	-	-	(70,775,788)	36,673,316,442
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	41,464,288,475	2,764,324,783	7,681,223,929	12,573,129,624	3,131,860,460	2,766,872,702	51,848,566,144	-	122,230,266,117
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	1,512,978,771	1,512,978,771
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	-	79,163,325,163	(1,091,085,552)	78,072,239,611
موجودات ثابتة	-	-	-	-	-	-	-	26,985,603,817	26,985,603,817
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	685,854,208	685,854,208
حق استخدام الأصول	-	-	-	-	-	-	-	1,073,489,236	1,073,489,236
موجودات أخرى	271,147,501	200,291,718	763,996,955	798,700,517	-	2,286,445	-	4,524,510,515	6,560,933,651
مجموع الموجودات	430,500,286,661	2,964,616,501	8,445,220,884	13,371,830,141	3,131,860,460	2,769,159,147	131,011,891,307	105,722,564,454	697,917,429,555
المطلوبات									
ودائع المصارف	4,857,366,728	-	-	-	-	-	-	-	4,857,366,728
ودائع العملاء	315,180,178,600	514,858,503	5,965,044,698	43,932,854,103	1,454,838,880	10,288,840,000	-	-	377,336,614,784
تأمينات نقدية	-	-	-	-	-	-	-	20,124,602,248	20,124,602,248
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	-	1,057,932,943	1,057,932,943
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	-	6,655,324,638	6,655,324,638
التزامات عقود الايجار	-	-	-	-	-	-	-	1,006,032,681	1,006,032,681
مطلوبات أخرى	14,472,878	2,762,758	34,990,448	164,199,351	14,295,690	42,909,150	-	6,524,643,266	6,798,273,541
مجموع المطلوبات	320,052,018,206	517,621,261	6,000,035,146	44,097,053,454	1,469,134,570	10,331,749,150	-	35,368,535,776	417,836,147,563
الصافي	110,448,268,455	2,446,995,240	2,445,185,738	(30,725,223,313)	1,662,725,890	(7,562,590,003)	131,011,891,307	70,354,028,678	280,081,281,992
الصافي التراكمي	110,448,268,455	112,895,263,695	115,340,449,433	84,615,226,120	86,277,952,010	78,715,362,007	209,727,253,314	280,081,281,992	-

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.5 مخاطر السيولة (تتمة)

2020	عند الطلب إلى أقل من ثمانية أيام	بين ثمانية أيام وشهر	بين شهر و3 أشهر	بين 3 أشهر و6 أشهر	بين 6 شهور و9 أشهر	بين 9 أشهر وسنة	أكثر من سنة	بدون استحقاق	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	1,001,800,133,636	-	-	-	-	-	-	88,251,888,819	1,090,052,022,455
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	25,647,078,439	-	-	5,000,000,000	-	-	-	(4,967,038)	30,642,111,401
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	36,451,195,151	1,810,457,840	4,204,517,406	5,295,457,252	3,125,367,680	4,547,782,350	47,236,880,948	-	102,671,658,627
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	1,104,381,546	1,104,381,546
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	-	18,936,826,807	(351,815,771)	18,585,011,036
موجودات ثابتة	-	-	-	-	-	-	-	28,688,233,938	28,688,233,938
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	903,772,943	903,772,943
حق استخدام الأصول	-	-	-	-	-	-	-	718,051,179	718,051,179
موجودات أخرى	283,120,347	135,351,241	642,036,903	57,758,701	300,000	15,250,000	-	4,368,936,613	5,502,753,805
مجموع الموجودات	1,064,181,527,573	1,945,809,081	4,846,554,309	10,353,215,953	3,125,667,680	4,563,032,350	66,173,707,755	123,678,482,229	1,278,867,996,930
المطلوبات									
ودائع المصارف	6,600,511,942	-	-	6,716,000,000	-	-	-	-	13,316,511,942
ودائع العملاء	918,762,816,653	878,232,708	6,553,380,771	25,787,941,916	239,987,480	163,419,700	-	-	952,385,779,228
تأمينات نقدية	-	-	-	-	-	-	-	12,772,045,218	12,772,045,218
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	-	1,120,599,777	1,120,599,777
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	-	5,116,985,032	5,116,985,032
التزامات عقود الإيجار	-	-	-	-	-	-	-	550,258,549	550,258,549
مطلوبات أخرى	1,106,507	16,286,317	18,198,887	131,705,555	2,832,820	229,956	-	6,880,664,036	7,051,024,078
مجموع المطلوبات	925,364,435,102	894,519,025	6,571,579,658	32,635,647,471	242,820,300	163,649,656	-	26,440,552,612	992,313,203,824
الصافي	138,817,092,471	1,051,290,056	(1,725,025,349)	(22,282,431,518)	2,882,847,380	4,399,382,694	66,173,707,755	97,237,929,617	286,554,793,106
الصافي التراكمي	138,817,092,471	139,868,382,527	138,143,357,178	115,860,925,660	118,743,773,040	123,143,155,734	189,316,863,489	286,554,793,106	-

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.6 مخاطر التشغيل

تعرف بأنها المخاطر الناتجة عن إدارة أعمال البنك ومهامه اليومية والتي يمكن أن يتعرض لها سواء من داخله كاحتيال داخلي أو أخطاء بمسار وسياسات العمل أو قصور بالتدريب للموظفين أو نتيجة مشاكل تقنية، أو من خارجه كالاحتيالات الخارجية والأزمات الاقتصادية والطبيعية والسياسية، بالإضافة إلى مخاطر عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات والمعايير الدولية الناظمة للعمل المصرفي والمالي.

ولمواجهة هذا النوع من المخاطر يقوم قسم المخاطر التشغيلية ضمن مديرية إدارة المخاطر برصد ومتابعة وتجميع وتصنيف ودراسة وتحليل هذه المخاطر التي يتعرض لها البنك بشكل يومي، وعلى أساس المشاهدة المباشرة والأنظمة المتخصصة بذلك كتقييم المخاطر الذاتي والاستبيانات الدورية إضافة إلى دراسات مؤشرات الإنذار المبكر والأساس للتحوط للمخاطر، وكذلك إصدار التقارير لمجلس الإدارة ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عنه متضمنة التوصيات اللازمة للتحوط من هذه المخاطر بأنجع الطرق. ونشير إلى انتهاج البنك لأسلوب المؤشر الأساسي لاحتساب مخصصات المخاطر التشغيلية.

33.7 مخاطر الأعمال

تنشأ مخاطر الأعمال من عدة عوامل قد تؤثر على البنك أو قطاع البنوك بصفة عامة، ومنها الاخطار الناتجة عن الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة والتي تحمل في طياتها العديد من المؤشرات السلبية على نتائج اعمال البنك. تقوم ادارة البنك بتقييم تلك المخاطر واتخاذ الاجراءات المناسبة للتقليل بقدر الامكان من اثرها على نتائج الاعمال والمركز المالي للبنك.

33.8 إدارة استمرارية العمل وخطط الطوارئ

يولي البنك موضوع إدارة استمرارية العمل أهمية كبيرة وذلك عن طريق التطوير والصيانة الدورية لإدارة استمرارية العمل في البنك لغاية تطوير المرونة التنظيمية، حيث إن إدارة استمرارية العمل هي عملية إدارية شاملة تحدد التهديدات المحتملة وآثارها على أعمال البنك وأنشطته، حيث توفر هذه العملية إطار عمل لبناء المرونة التنظيمية التي تساعد على الاستجابة الفعالة التي تحمي مصالح كافة الأطراف ذات الصلة وسمعة البنك وعلامته التجارية.

يحرص البنك على تحليل آثار الأعمال لتحديد الأعمال الحرجة وفق السيناريوهات المتوقعة وتصميم وتطوير خطط الاستجابة بشكل مستمر لمواجهة الكوارث والتهديدات التي قد يواجها بما يضمن إدارة الأزمات وضمان استمرارية العمل للمهام الحرجة بكفاءة وفعالية مع الأخذ بعين الاعتبار معايير الصحة والسلامة العامة لكافة الأطراف ذات الصلة.

يطور البنك وبشكل مستمر خطط استرجاع الخدمات والمنتجات وفق مراحل محددة تتناسب مع السيناريوهات المعدة بما يضمن استعادة كافة الخدمات والمنتجات وبالجودة المعتمدة وفق أفضل القواعد والممارسات المعروفة، كما يحرص البنك على توفير كافة التجهيزات والآليات اللازمة لإدارة استمرارية العمل، بما فيها تأمين العمل من المنزل (عن بعد) للمهام الحرجة ووفق أفضل الممارسات المعروفة وبما يضمن أمن وحماية المعلومات.

33.9 مخاطر الالتزام

بالنسبة لمخاطر الالتزام يحرص البنك على تنفيذ كافة أعماله على مبدأ الامتثال والتي تستند إلى أعلى المعايير المهنية التزاماً بالتعليمات والمتطلبات الرقابية.

34 تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

2021	لغاية سنة دينار عراقي	أكثر من سنة دينار عراقي	الإجمالي دينار عراقي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	352,020,758,455	72,101,989,247	424,122,747,702
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	36,744,092,230	(70,775,788)	36,673,316,442
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	70,381,699,973	51,848,566,144	122,230,266,117
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	1,512,978,771	1,512,978,771
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	-	78,072,239,611	78,072,239,611
موجودات ثابتة	-	26,985,603,817	26,985,603,817
موجودات غير ملموسة	-	685,854,208	685,854,208
حق استخدام الأصول	-	1,073,489,236	1,073,489,236
موجودات أخرى	2,036,423,136	4,524,510,515	6,560,933,651
إجمالي الموجودات	461,182,973,794	236,734,455,761	697,917,429,555
المطلوبات			
ودائع المصارف	4,857,366,728	-	4,857,366,728
ودائع العملاء	377,336,614,784	-	377,336,614,784
تأمينات نقدية	-	20,124,602,248	20,124,602,248
مخصص ضريبة الدخل	-	1,057,932,943	1,057,932,943
مخصصات متنوعة	-	6,655,324,638	6,655,324,638
التزامات عقود الايجار	-	1,006,032,681	1,006,032,681
مطلوبات أخرى	273,630,275	6,524,643,266	6,798,273,541
إجمالي المطلوبات	382,467,611,787	35,368,535,776	417,836,147,563
الصافي	78,715,362,007	201,365,919,985	280,081,281,992

34 تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات (تتمة)

2020	لغاية سنة دينار عراقي	أكثر من سنة دينار عراقي	الإجمالي دينار عراقي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	1,001,800,133,636	88,251,888,819	1,090,052,022,455
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	30,647,078,439	(4,967,038)	30,642,111,401
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	55,434,777,679	47,236,880,948	102,671,658,627
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	1,104,381,546	1,104,381,546
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	-	18,585,011,036	18,585,011,036
موجودات ثابتة	-	28,688,233,938	28,688,233,938
موجودات غير ملموسة	-	903,772,943	903,772,943
حق استخدام الأصول	-	718,051,179	718,051,179
موجودات أخرى	1,133,817,192	4,368,936,613	5,502,753,805
إجمالي الموجودات	1,089,015,806,946	189,852,189,984	1,278,867,996,930
المطلوبات			
ودائع المصارف	13,316,511,942	-	13,316,511,942
ودائع العملاء	952,385,779,228	-	952,385,779,228
تأمينات نقدية	-	12,772,045,218	12,772,045,218
مخصص ضريبة الدخل	-	1,120,599,777	1,120,599,777
مخصصات متنوعة	-	5,116,985,032	5,116,985,032
التزامات عقود الايجار	-	550,258,549	550,258,549
مطلوبات أخرى	170,360,042	6,880,664,036	7,051,024,078
إجمالي المطلوبات	965,872,651,212	26,440,552,612	992,313,203,824
الصافي	123,143,155,734	163,411,637,372	286,554,793,106

35 التحليل القطاعي

يمثل قطاع أعمال المصرف القطاع الرئيسي للمصرف حيث يتكون من خلال ثلاثة قطاعات رئيسية هي:

التجزئة: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد والأعمال الصغيرة ومنحهم القروض والديون وخدمات أخرى.
الشركات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال المصرف.

هذه القطاعات هي الأساس الذي يبني عليها المصرف تقاريره حول معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية.

35 التحليل القطاعي (تتمة)

35.1 معلومات عن قطاعات أعمال المصرف

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال المصرف:

	2021				2020
	التجزئة والشركات	خزينة	اخرى	المجموع	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
إجمالي الدخل التشغيلي	13,432,374,999	2,995,453,749	827,353,489	17,255,182,237	15,764,219,673
استرداد مخصصات	-	-	2,341,219,860	2,341,219,860	955,886,875
نتائج أعمال القطاع	13,432,374,999	2,995,453,749	3,168,573,349	19,596,402,097	16,720,106,548
مصاريف تشغيلية للقطاع	-	-	(10,420,577,492)	(10,420,577,492)	(8,594,373,581)
الربح (الخسارة) قبل الضريبة	13,432,374,999	2,995,453,749	(7,252,004,143)	9,175,824,605	8,125,732,967
مصروف الضرائب	-	-	(1,057,932,943)	(1,057,932,943)	(1,120,599,777)
صافي ربح (خسارة) السنة	13,432,374,999	2,995,453,749	(8,309,937,086)	8,117,891,662	7,005,133,190

	2021				2020
	التجزئة والشركات	خزينة	اخرى	المجموع	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
موجودات القطاع	397,461,217,032	265,150,331,611	-	662,611,548,643	1,243,055,185,065
استبعاد الموجودات والمطلوبات بين القطاعات	(275,230,950,915)	275,230,950,915	-	-	-
موجودات غير موزعة على القطاعات	-	-	35,305,880,912	35,305,880,912	35,812,811,865
مجموع الموجودات	122,230,266,117	540,381,282,526	35,305,880,912	697,917,429,555	1,278,867,996,930
مطلوبات القطاع	397,461,217,032	4,857,366,728	-	402,318,583,760	978,474,336,388
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	-	-	15,517,563,803	15,517,563,803	13,838,867,436
مجموع المطلوبات	397,461,217,032	4,857,366,728	15,517,563,803	417,836,147,563	992,313,203,824

35 التحليل القطاعي

35.2 معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا القطاع التوزيع الجغرافي لأعمال المصرف. يمارس المصرف نشاطاته بشكل رئيسي في الجمهورية العراقية التي تمثل الأعمال المحلية ولا يوجد لديه فروع خارجية.

فيما يلي توزيع ايرادات وموجودات المصرف ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

	داخل العراق	خارج العراق	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
2021			
إجمالي الدخل التشغيلي	**15,565,901,994**	**1,689,280,243**	**17,255,182,237**
مصاريف رأسمالية	**2,735,469,585**	-	**2,735,469,585**
2020			
إجمالي الدخل التشغيلي	14,467,603,416	1,296,616,257	15,764,219,673
مصاريف رأسمالية	229,008,040	-	229,008,040

36 قياس القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع موجودات ما أو سداده عند تحويل مطلوبات ما بموجب معاملة نظامية تتم بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات، أو في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق فائدة والتي يمكن للبنك الوصول إليها في ذلك التاريخ. إن القيمة العادلة لالتزام تعكس مخاطر عدم الأداء.

تحديد القيم العادلة والهيكل الهرمي للقيم العادلة

يستخدم البنك الهيكل الهرمي في تحديد والإفصاح عن القيم العادلة للأدوات المالية:

المستوى الأول: الأسعار المتداولة في الأسواق المالية النشطة لنفس الأداة (بدون تعديل)؛

المستوى 2: الأسعار المتداولة في الأسواق المالية النشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة أو طرق تقييم أخرى يتم تحديد كافة مدخلاتها الهامة وفق بيانات السوق القابلة للملاحظة.

المستوى 3: طرق تقييم لا ترتكز معطياتها الجوهرية على بيانات يمكن رصدها في السوق.

37 كفاية رأس المال

يحافظ المصرف على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطته المختلفة. يتم مراقبة مدى كفاية رأس المال من خلال النسب الصادرة بموجب مقررات بازل الدولية والتي يتم تبنيها من خلال البنك المركزي العراقي.

خلال عام 2020، اعتمد البنك المركزي العراقي تطبيق معيار بازل 3 في احتساب نسبة كفاية رأس المال، حيث أصبحت هذه النسب واجبة التطبيق خلال عام 2020، وبناء على ذلك تمت التغييرات في السياسات واللوائح للمصرف، والأساليب المستخدمة لإدارة رأس المال.

يدير المصرف هيكلية رأس ماله ويجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية ووصف المخاطر في أنشطته.

تم احتساب نسبة كفاية رأس المال كما يلي:

	2021	2020
	دينار عراقي	دينار عراقي
بنود رأس المال الأساسي:		
الأموال الخاصة الأساسية:		
رأس المال المكتتب به والمدفوع	**250,000,000,000**	250,000,000,000
احتياطي الزامي	**9,249,016,404**	8,843,121,821
أرباح مدورة	**12,340,663,609**	20,034,561,113
موجودات غير ملموسة	**(685,854,208)**	(903,772,943)
رأس المال الأساسي	**270,903,825,805**	277,973,909,991
رأس المال المساعد:		
المؤونات المكونة لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلة الأولى والثانية بما لا يزيد عن 1.25% من مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر (*)	**2,196,021,209**	1,770,688,703
إجمالي القاعدة الرأسمالية	**273,099,847,014**	279,744,598,694
الموجودات المرجحة بالمخاطر		
مخاطر السوق	**175,681,696,757**	156,713,703,926
المخاطر التشغيلية	**37,738,099,954**	11,322,110,991
المجموع	**31,144,860,160**	39,071,011,217
	244,564,656,871	207,106,826,134
نسبة كفاية رأس المال (%)	**%111.67**	%135.07
نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)	**%110.77**	%134.22

(*) يتم الاعتراف بالمؤونات المكونة لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلة الأولى والثانية ضمن الأموال الخاصة المساندة على ألا تتجاوز قيمة المؤونات المعترف بها ضمن هذه الأموال، ما نسبته 1.25% من الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان.

38 توزيعات أرباح نقدية

قررت الهيئة العامة للمصرف في اجتماعها السنوي المنعقد بتاريخ 24 حزيران 2021 توزيع أرباح نقدية بنسبة 6% من رأس مال المصرف والذي يمثل مبلغ 15,000,000,000 دينار عراقي وذلك بعد الحصول على الموافقات اللازمة.

39 الدعاوي القضائية

نظراً لطبيعة الأعمال يعتبر التقاضي شائع في القطاع المصرفي، لدى البنك سياسات واجراءات أنشئت للتعامل مع مثل هذه الدعاوي القضائية، حيث أن إدارة البنك تقوم باتخاذ كل ما يلزم لتحصيل أموال البنك. لذلك يكون اللجوء إلى القضاء ضرورة تستدعيها بعض الحالات التي استنفذت فيها إجراءات التوصل إلى حل تفاوضي، وعليه فإن البنك أقام العديد من الدعاوى القضائية على بعض المدينين بهدف تحصيل الديون المتعثرة. من جهة أخرى قام بعض المدينين برفع دعاوى تخاصم أخرى لأسباب مختلفة.

في كلا الحالتين فإن لدى البنك مجموعة من الإجراءات التي يتم اتباعها لتقييم تلك القضايا، يقوم البنك بطلب استشارة فنية وقانونية حول وضع الدعاوي القضائية، وإذا وجد توقع لخسارة يمكن تحديد قيمتها، يقوم البنك بالتعديلات اللازمة لتعكس الآثار السلبية للدعاوى القضائية على مركزه المالي.

40 الاعتبارات الناتجة عن كوفيد – 19

أدى انتشار جائحة كوفيد – 19 في تعطيل الأعمال التجارية والأنشطة الاقتصادية على الصعيد المحلي والعالمي مما أدى لحدوث حالات عدم تيقن في البيئة الاقتصادية العالمية، وترتبط حالة عدم التيقن في تقدير مدى ومدة الركود الاقتصادي ويشمل ذلك تقلبات في سوق رأس المال وتدهور نوعية الائتمان للموجودات المالية وتصاعد التحديات المتعلقة بإدارة السيولة. وفي هذا الصدد قام البنك بمجموعة من المبادرات لضمان حماية رأسماله البشري بالإضافة إلى تقديم الخدمات دون انقطاع لقاعدة عملائه. وعلاوة على ذلك، اتبع الممارسات الاحترازية الصارمة للحفاظ على مستويات كافية من السيولة وتخفيف التأثيرات المحتملة على موجودات البنك. تراقب إدارة البنك بصورة نشطة تطورات هذه الجائحة وتأثيرها على عملياته، مثل الخسائر المحتملة على الإيرادات والخسائر الائتمانية المتوقعة والعقود المرتبطة بالالتزامات وما إلى ذلك.

41 أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض الأرصدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 لتتناسب مع تبويب أرصدة الفترة الحالية. لم تؤثر عملية إعادة التبويب على حقوق الملكية أو ربح السنة السابقة.

يلخص الجدول التالي المبالغ التي تم إعادة تبويبها في بيان المركز المالي:

التبويب كما في 31 كانون الأول 2021	التبويب كما في 31 كانون الأول 2020	الشرح	المبلغ
			دينار عراقي
موجودات أخرى	مخصصات متنوعة	إعادة تبويب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات الأخرى	8,551,063,921
استهلاكات	مصاريف تشغيلية أخرى	إعادة تبويب استهلاكات حق استخدام الأصول	79,783,464